الإثنين 8 آذار 2021
العدد 4289 السنة الخامسة عشرة
Lundi 8 mars 2021 nº 4289 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

57٪ من سعر البنزين جعالات وضرائب

● **ماهر سلامة**
التضخم «ضريبة يفرضها «الحاكم» بلا تشريع

● **الأمجد سلامة**
جمهورية التجار والمصارف

احتجاجات وقطع طرقات لحماية سلامة وداعميه

أحزاب السلطة تخطف الشارع [2]

(هيثم الموسوي)

«الوطن» يحلم بالفرار من الخدمة

[4ـ5]

قضية

المحتكرون vs المستهلكين
سادية وإذلال بـ«مباركة» حكومية!

6

الحدث

السيستاني للبابا:
لا للتطبيع

12

اليمن

قوات صنعاء تصل الى الحدود الادارية لمأرب

10

المشهد السياسي

احتجاجات وقطع طرقات لحماية سلامة وداعميه
أحزاب السلطة تخطف الشارع

القوى السياسية المشاركة في السلطة لا تزال تبادر. وكما نفّست الغضب الشعبي بعد انفجار 4 آب بـ«إقالة الحكومة»، سارعت فور تخطّي سعر الدولار عتبة العشرة آلاف ليرة إلى خطف أي ردّ فعل شعبي، والسعي لتوجيه بوصلة الاحتجاج إلى الجهة الخطأ. صار ميشال عون هو العنوان، لا رياض سلامة وحُماتُه. وبذلك، لم يعد هؤلاء يكتفون بخنق الناس في قوتهم ولقمة عيشهم، بل بدأوا معركة مضادة للتأكيد أن لا بديل منهم ولا من سياساتهم المُمعنة في ضرب أي أمل بالتغيير، حتى لو كان هذا التغيير محدوداً او رمزياً. مجدداً رُفع حائط الحماية لرياض سلامة، وأعلنت أحزاب السلطة خطف الشارع!

هيلم (الموسوي)

نقطة التحوّل كانت وصول سعر الدولار إلى عشرة آلاف ليرة. صحيح أن الرقم ليس هو الدافع بحد ذاته، لكن وصوله إلى هذا المستوى كسر حاجزاً نفسياً، ينبئ بمرحلة جديدة، لا أحد يمكن أن يتوقع نتائجها. الانهيار الشامل واقع. ويوم الغضب الذي دعي إليه اليوم سيكون الاختبار الأكثر جدية منذ استقالة الحكومة. بحسب الدعوات إلى التظاهر والاحتجاج، فإن مداخل بيروت وكل الطرقات الحيوية ستقطع منذ الصباح الباكر. ما يُسمى «مجموعات الثورة» في قلب كل التحركات، وعلى رأس الداعين، لكنها لن تكون وحدها. في نهاية الأسبوع كان واضحاً أن ثمة من قرر الاستعانة بالشارع لتصفية حسابات سياسية. «القوات» و«الكتائب» توليا المهمة على طريق الشمال، وبتنسيق واضح، وكان لافتاً تأكيد ناشطين انتشار السلاح في السيارات، علماً بأنه تم توقيف أحد المتظاهرين لحمله السلاح. مجموعات محسوبة على بهاء الحريري والجماعة الإسلامية والمستقبل يتولّون الدفة على طريق الجنوب وفي البقاع، فيما برز مساءً أول ظهور واضح لمناصري الحزب الاشتراكي على طريق البقاع، في صوفر وبحمدون، حيث اعتدوا على فانات كانت تمر في المنطقة. وبحسب المعلومات، فقد سارع مسؤولو الحزب الاشتراكي إلى تطويق الإشكال والتواصل مع حزب الله وحركة أمل لمنع تطور الأمور.

الجديد في التحركات كان نزول مناصرين لحركة أمل إلى الشارع في الضاحية وعند مداخلها وفي الجنوب، فيما كانت المسيرات الدراجة تجوب الطرقات، في ظل شائعات عن توجهها إلى بعْبدا. تلك الشائعات التي نفيت سريعاً، لم تنف واقع أن «أمل»، بالتعاون مع كل معارضي عون، قد قررت توجيه الغضب نحو رئاسة الجمهورية، التي تمكنت من «فضح» سعد الحريري والتأكيد أن التنازلات لن تؤدي إلى تأليف الحكومة. فأولوية الرئيس المكلّف ليست لبنانية، بل كيفية تطويع الظرف اللبناني لنيل الرضا السعودي، المتعذر منذ اللقاء الذي عقد بينه وبين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في تشرين الأول 2018، في مؤتمر الاستثمار، والذي استغله آبن سلمان، حينها، لينفي عنه تهمة خطف الحريري (كان ذلك بعد أيام من مقتل جمال خاشقجي). لكن زيادة الضغط على عون ليست هي وحدها سبب تحركات أحزاب السلطة، التي كادت تستفرد بالشارع، لولا

> **من خلال الشارع، يبدو أن المطلوب هو الضغط على عون لإلغاء التدقيق الجنائي**

الحريري يلتقي لافروف غداً؟

عاد سعد الحريري مجدداً إلى الإمارات. مساعيه للبحث عن خرم إبره يوصله إلى السعودية لا تزال متعثرة. لكنه مع ذلك، لم يفقد الأمل. وهو صار أكثر صراحة في كل ما يفعل. تأليف الحكومة ليس أولويته، بل نيل الرضا السعودي. بعد ذلك، يفترض أن تصبح الحكومة تحصيل حاصل. وإلى أن يأتي ذلك الوقت، يسعى إلى استثمار علاقاته الدولية للإيحاء بأنه يعمل.

وبعد أن فشل في الحصول على موعد لزيارة موسكو ولقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تحدّثت مصادر قريبة من الرئيس المكلّف عن تمكّنه من ترتيب لقاء مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في الإمارات. اللقاء سيُعقد يوم غد الثلاثاء على هامش زيارة يقوم بها لافروف إلى الخليج وتستمر ثلاثة أيام. تجدر الإشارة إلى أنه سبق للروس أن تحدثوا في الملف اللبناني مع أطراف عديدين، لكنهم كانوا واضحين في التأكيد أنهم لا يحملون مبادرة، بل دعوة إلى الإسراع في تأليف الحكومة وحلّ الأزمات. كما عُلم أن لافروف كان تطرق إلى الملف اللبناني في حديثه مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، وسمع منه كلاماً واضحاً عن أن «إيران لا تتدخل والموضوع عند حزب الله».

(الأخبار)

وهبي يستدعي السفير الإيراني

وزير الخارجية شربل وهبي يستمد قراراته من مزاج وسائل التواصل. وتحت ضغط هذه الوسائل، قرر استدعاء السفير الإيراني للاعتراض على مقال نُشر على موقع قناة «العالم» الإيرانية، هاجم كاتبه البطريرك الماروني بشارة الراعي (بعنوان: «ابن بطرس على خطى ابن سلمان وابن زايد.. إلى التطبيع دُر!»)، بالرغم من أن القناة سحبت ما نشر واعتذرت عنه.

في مقابلة عبر «إذاعة لبنان»، أبدى وهبي عتبه على بعض وسائل التواصل الذي يسيء إليه، متهماً إياه بعدم اتخاذ موقف مما نقلته أخيراً قناة «العالم». وقال: «غير صحيح أنني لم أتحرك في هذا الاتجاه، إذ فور عودتي من القاهرة، طلبت تزويدي بتفاصيل ما نشر في قناة العالم، واتصلت بالسفير اللبناني في طهران والذي أطلعني عما صدر عن الحكومة الإيرانية من اعتذار وإدانة لما نشر».

وأعلن أنه استدعى السفير الإيراني الذي سيجتمع به اليوم في وزارة الخارجية، «وسيكون الكلام بصراحة وصدق، انطلاقاً من الصداقة القائمة بين الجانبين». اللافت أن وهبي قال في المقابلة نفسها إن «الاعتذار من الجانب الإيراني وصل إلى غبطة البطريرك»، ما يعني أن القضية انتهت، إلا أن ذلك لم يكن كافياً بالنسبة إلى الوزير الذي لا يحرّك ساكناً حيال الهجمات اليومية التي يشنّها الإعلام الخليجي على قوى وشخصيات سياسية لبنانية، والتي تصيب أحياناً كثيرة رئيس الجمهورية.

(الأخبار)

تحرك عدد من مجموعات الانتفاضة في وسط بيروت وباتجاه المصرف المركزي.

صارت الأجندة واضحة. المطلوب خطف أي تحرك محقّ، إن كان في وجه من يدير السياسة النقدية أو في وجه من يحميه من السياسيين، وحرفه عن وجهته وتفويت أي فرصة لخلق حالة شعبية لتحسين شروط المعركة مع الطبقة الحاكمة. المطلوب مجدداً إعادة تحصين رياض سلامة وحماية مشروعه لتحميل الناس مسؤولية الخسائر التي تكبدّها الاقتصاد والنقد لا المسؤولين الفعليين عن هذه الخسائر، من خلال الاستمرار في قضم قدرتهم الشرائية. وهذا الهدف لا يبالي بالسقف الذي يمكن أن يصل إليه الدولار، ولا يبالي بأضراره على الأغلبية الساحقة من السكان.

ومن خلال الشارع أيضاً، يبدو أن المطلوب الضغط على ميشال عون (وفي أماكن محددة على حزب الله بالنيابة عن عون)، لإلغاء التدقيق الجنائي، بعد أن تقدّم الموضوع، ربطاً بالمراسلات التي تجري مع شركة «الفاريز»، وربطاً بفشل مساعي تطيير التدقيق من خلال اللعب على عامل «التوازي» في التدقيق بين مصرف لبنان والإدارات الأخرى.

العين اليوم ستكون على الجيش اللبناني. المجموعات الداعية إلى التظاهر تسعى لاختبار ردّ فعله. هل يستمر في سياسة عدم التدخل التي اعتمدها في الأيام الماضية، تاركاً الناس تنفّس عن غضبها، والقوى السياسية تتحكم في لعبة قطع الطرقات؟

وسط كل ما يجري، بدا الرئيس حسان دياب الحلقة الأضعف. لم يجد في يده سوى ورقة التهديد بالاعتكاف، ليحذّر السلطة من خطورة أفعالها ومن الأيام الصعبة الآتية!

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

الفوضى الشاملة

محزن حال رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب. محزن أن يهدّد الناس بالاعتكاف، بينما حكومته معطّلة تماماً اليوم. وهو شخصياً لا يقوم إلا ببعض الأمور الإدارية العادية. بينما لا تحصل اجتماعات ولا متابعات ولا تنسيق جدي ولا ما يحزنون. وفوق ذلك، يلوّح دياب بالاعتكاف ظنّاً منه أنّ في ذلك ما يحثّ اللاعبين الكبار على التقدم خطوات إلى الأمام نحو مشروع تسوية ـ هدنة سياسية تساعد على وقف النزف.

محزن أكثر، حال «أبناء الثورة» الذين باتوا يتامى بأسرع ممّا عرفه التاريخ. من بقي منهم هم الذين كانوا يعتقدون أصلاً بأن البلاد سهلة الإدارة وبأن المعطيات والوقائع قابلة للتبدّل كأننا أمام برنامج تعديل للصور. والمحزن في هؤلاء أن فشلهم في تحقيق مجدهم، دفعهم الى سلوك العاجز، فصاروا أسرى شعار التغيير الشامل. والحلول عندهم اليوم، تراوح بين الدعوة الى وصاية خارجية يلعبون فيها

> **كل ما نرجوه اليوم هو بعض الهدوء الذي يمنع الناس من الانجرار صوب نمط جديد من الفوضى المتنقلة**

دور البطل، وبين انقلاب يقوده الجيش باتجاه حكومة طوارئ تجمع بين العسكريين ومدنيي المنظمات غير الحكومية. محزن أيضاً، حال الطبقة السياسية التي لم تملّ من المحاولة. تريد أن تستمر في العمل حتى ولو أعلنت وفاتها. وعجزها يشبه وجوه أقطابها، من الذين لا يعرفون التقاعد أو الخروج الآمن. يذكّرون الناس دوماً بأنهم لا يغادرون إلا بالقوة. والمحزن معهم استعدادهم لتكرار كل أفعالهم السابقة على توقف الرصاص، والعودة الى سياسات الإدارات الذاتية التي تحتمل التنسيق بين زعماء عصابات. مثل الذي فعلوه منذ عام 1983 حتى عام 1990، ثم اتخذوا شكلاً جديداً له حتى اليوم. ومشكلة هؤلاء أنهم فعلاً لا يخرجون من دون أن يأتي من يقتلعهم.

ومحزن أكثر من الطبقة السياسية، أركان عملياتهم المالية والاقتصادية، الذين بنوا مجدهم خلال 25 سنة على استثمار المال العام والخاص، وعلى بناء نموذج ريعي لا يحترم القوانين ولا حتى «الأعراف» المتّبعة عالمياً. ثبّتوا نظام استهلاك قائماً على مبدأ الاستدانة، حتى أنهك الناس بالقروض من جهة، ثم بالعجز عن مواصلة النموذج عندما توقفت سبل الاستدانة. وهذه الطبقة، تحتل كل مواقع النفوذ الموازية للسلطة السياسية، في شركات مالية وتجارية واقتصادية وسياحية وخدماتية، وتنشط في كل أعمال السمسرة الموازية، التي تستغل النفوذ السياسي لأجل فرض مشاريع وهمية تنهب مال الدولة، وتنهك القطاع العام بأثقال جعلته كهلاً عاجزاً عن الحراك.

إزاء كل ذلك، هل بيننا من يستغرب كيف أن كل صاحب مصلحة من خارج لبنان، يجد ضالّته هنا؟ النظام الاستعماري العالمي بقيادة أميركا وأوروبا، لا يجد أصلاً غضاضة في التدخل. فكيف وهو يرى هؤلاء يتربّصون أن يفعل ذلك؟ هل شعرت أميركا وفرنسا وبريطانيا يوماً بأن اللبنانيين لا يرغبون في تدخّلهم؟ لا، لم يحصل ذلك، ولا يبدو أننا أمام متغيّر يعفينا من مهازل الإعلام الدعائي للأميركيين في لبنان (كنموذج السفيرة المؤدلجة دوروثي شيا التي لا نعرف من أقنعها بهذه الأفلام الدعائية التي تبث أنها مدفوعة الأجر على شاشات لبنان... هل يصدق الأميركيون أنهم يكسبون جمهوراً، أم أن جلّ ما في الأمر هو غسيل أموال تموّل بها محطات الثورة المجيدة؟).

وسط هذا المناخ الموبوء، ليس من حق أحد ادّعاء المعرفة الكاملة بمجريات الأمور في بلادنا أو من حولنا. كل ما نرجوه اليوم، هو بعض الهدوء الذي يمنع الناس من الانجرار صوب نمط جديد من الفوضى المتنقلة، التي لن يكون بمقدور أيّ قوّة سياسية أو عسكرية ضبطها على الإطلاق، بل تحتاج الى توافقات أوسع وأكثر عمقاً. وربما يضطرّ اللبنانيون إلى أن يشهدوا جولات جديدة من النزاعات قبل أن يستفيق من بينهم من يقدر على أخذ البلاد نحو تسوية أكثر صلابة، تقوم على بناء نظام جديد يقطع كل صلة بالماضي.

اليوم، يعود الجميع الى الشارع. الكل غاضب، والكل يشعر بالضغط. الفقراء من الناس الذين لا يقدرون على الصمت أكثر، ليسوا في موقع قيادة حراك نحو حل أفضل. سيتحوّلون الى وقود لمعارك تقودها القوى نفسها والطبقة النافذة نفسها، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، وسيتعارك الفقراء في ما بينهم دفاعاً عن حقوق طائفة أو آقلية أو زعيم أو منطقة. وسيترافق ذلك مع شلل أكبر في إدارات الدولة كافة، ويصعب معها ضبط العلاقات اليومية بين الفرد والدولة ـ المجتمع، وسنجد أركان المنظمات غير الحكومية يتربّعون على مواقع النفوذ ويحتلّون المنابر وهم يدعون إلى تغيير لن ينتج أكثر من إدخالهم في منظومة الحكم لا أكثر، أو تشريع أعمالهم خارج أي رقابة سياسية أو دستورية أو مالية...

ها هو لبنان، يقترب من اختبار الفوضى الشاملة. لكن، نصيحة لمن انتفخت رؤوسهم بألّا يستعجلوا الذهاب نحو خيارات لن تعيش لأيام، في بلد يحكمه الانقسام الشديد. لا يوجد في لبنان، على الإطلاق، أي مؤسسة أو جهة أو قوة تحظى بإجماع يمنحها حق التفكير بأنها قادرة على إدارة البلاد والعباد بغير ما تقول الوقائع الصلبة!

علم وخبر

شينكر: تراجب رفض عقوبات جديدة

قال ديفيد شينكر (مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون الشرق الأدنى) لسياسيين لبنانيين تواصلوا معه، إن إدارة الرئيس الاميركي السابق دونالد ترامب رفضت الأخذ بتوصية قدّمها لإصدار دفعة جديدة من العقوبات على كيانات وشخصيات لبنانية أعدّها ضمن لائحة طويلة، عشية رأس السنة. وقال المسؤول الاميركي السابق إنه لا يعرف سبب تردّد الوزير السابق مايك بومبيو حيال الأمر. ويشكك شينكر في أن تكون الإدارة الأميركية الجديدة قد حسمت أمرها في كيفية التعامل مع الملف اللبناني.

أميركيون خلف اتهام سلامة

أظهرت اتصالات أجراها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أن جهة أميركية تقف خلف التقرير الذي نشرته «بلومبرغ» عن عقوبات محتملة ضده. وتبيّن له أن هذه الجهة تتعامل مع شخصيات لبنانية تلعب دوراً كبيراً داخل مؤسسات الحكم الأميركي وتدفع نحو برنامج عقوبات مشددة على لبنان بذريعة الفساد أو تسهيل نفوذ حزب الله في لبنان.

التأمين على التخزين المنزلي

قال عاملون في شركات التأمين وإعادة التأمين، أن لبنان يشهد سوقاً جديداً يتصل بشراء مواطنين بوالص تأمين على موجوداتهم من المجوهرات أو اللوحات والتحف الغالية والأموال النقدية، والمخزنة في منازلهم أو في مؤسسات مالية، وإن قيمة البوالص وصلت الى الآن حتى مبلغ عشرة مليارات دولار أميركي.

تمويل أميركي - بريطاني لمنصات إعلامية

تبيّن من مداولات أجرتها جهة إعلامية بارزة مع خبراء في عالم الإعلام والإعلان، أن وزارة الخارجية الأميركية أذنت بصرف موازنة (ليست كبيرة الحجم) لإعادة تنشيط مواقع إلكترونية كانت قد برزت في فترة ما بعد العام 2005، ثم توقفت لاحقاً، وذلك بالتزامن مع حصول خبير اقتصادي ومالي بارز على موافقة بريطانية لدعم مشروعه لإنتاج منصة إعلامية متخصصة في الشأنين الاقتصادي والمالي. أما المشترك بين المشروعين، فهو معارضة قاسية أو ناعمة لحزب الله، بالتزامن مع توسيع الحملة ضد بارزين في الحكم، وخصوصاً الرئيس ميشال عون.

على الغلاف

العسكريون في زمن الفقر والجوع

ساوى انخفاض سعر الليرة بين غالبية اللبنانيين. الذين فقدوا مدخراتهم ورواتبهم. لكن ثمة خطورة في مايصيب المؤسّسات الأمنية من انعكاسات على حياة العسكريين ويومياتهم وهربهم من الخدمة

هيام القصيفي

في اليومين الماضيين، كان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يتمتع بحملة إعلامية وسياسية للدفاع عنه بلا حياء، فيما كانت الليرة تتهاوى مجدداً، من دون سقف. في هذا الوقت، كان راتب العسكري في المؤسسات الأمنية التي تؤمن الحماية لسلامة والمصارف وللسياسيين، يتهاوى من ألف دولار الى مئة دولار. هل يكفي الزجل والأغاني والأشعار التي تتغنى بالعسكر، لتأمين طعامهم وعائلاتهم، وهل تكفي الورود التي تقدم اليهم في أي تظاهرة تشهد عسكرياً يبكي، كي يؤمن هذا العسكري أطعام عائلته؟ وهل المساعدات الاميركية والبريطانية

رواتب التقاعد التي كانوا يبقون في المؤسسات من أجلها، أصبحت من دون قيمة

والفرنسية، المخصصة لمؤسسات أمنية، تعرف أن جنوداً يهربون من أجهزتهم بعدما انهار سعر الليرة، رغم كل محاولات النفي من الجيش وقوى الأمن، في بلد يعيش الخضات وأخير، قبل الكلام عن تأمين قروض للسكن والمنزل والزواج وإنجاب الأولاد. حتى رواتب التقاعد التي كانوا يبقون في المؤسسة من أجلها، أصبحت من دون قيمة. وحدها الطبابة تبقي لهم فسحة من الأمل.

ما عدا ذلك، لولا جوازات سفرهم المحجوزة في مؤسساتهم ووقف أذونات السفر، لما كان مشهد القوى الأمنية ليبقى على ما هو عليه، بعدما خرج من لبنان عسكريون الى أفريقيا وكندا وألمانيا ولم يعودوا، في وقت يسعى فيه عسكريون الى تقديم طلبات متكررة للسفر من دون جدوى.

كان الدخول الى الجيش وقوى الأمن والأمن العام بمثابة الفرصة الأخيرة للكثير من اللبنانيين، سواء رغبة منهم في الخدمة العسكرية، أم كفرصة أساسية لراتب متوسط، وللتقديمات الاجتماعية والطبابة. ولبعض العائلات، كانت «العسكرية» فرصة للتقدم الاجتماعي. والكلام هنا تحديداً عن الضباط، الذين كانت رواتبهم العالية وتعويضاتهم، تؤمن لهم حياة رغيدة. لكن بقي القاسم المشترك أن أكثرية العديد كانت من المجتمعات الريفية ومن الأطراف. حتى إن حملات سياسية ركزت في فترات سياسية، ولا سيما بعد عام 2005، على تشجيع التحاق المسيحيين بهذه القوى وتعزيز حضورهم فيها، ولا سيما في المناطق الحدودية، في وقت كانت فيه عائلات في الوسط وجبل لبنان تابى انضمام ابنها الى أي مؤسسة أمنية، كنوع من «البريستيج» الاجتماعي.

(هيثم الموسوي)

بعد سقوط شهداء في انفجار المرفأ، كما في معارك عرسال والجرود، وقبلها في نهر البارد، شهدت البلاد حملات تضامن مع العسكريين الأفراد. لكن الواقع اليوم أن أحوال العسكريين لم تعد مجرد عنوان للتباكي. كل الاجتماعات التي عقدت حتى الآن، بغية تحسين ظروفهم وإدخال زيادة على رواتبهم، ولو بالحد الأدنى، لم تسفر عن أي نتائج إيجابية. كل ما تمّ الحصول عليه، بضعة تقديمات من نوع زيادة بساعات النقل، وبعض خدمات الرعاية الصحية. لا أكثر ولا أقل.

لم يعد أحد العسكريين القاطنين في عكار، مستعداً لمغادرة بيته بسيارته لتأمين دوام عمل إضافي. فإما التنقل بالباص التابع للمؤسسة الأمنية، وإما البقاء في منزله. أن يدفع للفانات الصغيرة، أو أن يستخدم سيارته مع استهلاكها ومصروف المحروقات، المالي، قبل أيام، كان عسكري يقف عند آلة سحب النقد أمام المصرف، ليقبض راتبه. لكن الآلة فارغة. يعلو صوته غاضباً يكاد يبكي، لأنه دفع للفان أكثر كي يجول معه في أكثر من فرع، والنتيجة أن الآلات كلها فارغة. والسائق لا يستطيع الانتظار أكثر للوصول باكراً الى البقاع، والعسكري لم يقبض بعد ليرة واحدة من راتبه البالغ مليوناً ونصف مليون ليرة، أي أقل من 150 دولاراً أميركياً. قبل عام من اليوم، كان راتبه يساوي ألف دولار أميركي، وكان بالكاد يكفيه للعيش بالحدود الدنيا. اليوم، يُراد له أن يستمر في عمله، كالمعتاد، بعدما تراجعت قيمة دخله بنسبة 85 في المئة.

يؤمن الملابس العسكرية لأفراده، بل يضطرون إلى تامينها من رواتبهم الخاصة.

في القانون ممنوع على العسكري أن يعمل خارج خدمته العسكرية. لكن الكثير من الجنود اليوم، يحاولون العمل: حلاقون، فاليه باركينغ، أعمال سنكرية، تصليح سيارات، كهرباء في المنازل... كان أحدهم يستخدم اسماً مستعاراً خشية أن يتعرف عليه أحد. اليوم لم يعد ذلك يشغل باله. الجميع يعرف أن العسكر يسعى للعمل خارج خدمته، بعد الدوام: بيع في محال التجزئة وعبر الهاتف، تأمين خدمات ودليفيري، وأي عمل متاح لتعويض بعض مما خسره من جرّاء تدهور العملة.

ماذا يعني هذا التدهور في أحوال العسكر؟ في الأمن والمعلومات الاستخبارية، يعني أن هؤلاء أمام أمرين: إما انخفاض وتيرة عملهم تلقائياً، وإما أنهم لن يبقوا محصنين تجاه أي إغراءات مالية، حتى لو عادلت رواتبهم. وهم معرّضون يومياً لمن يستخدمهم سياسياً وأمنياً، سواء لتفعيل انتمائهم السياسي، أم ربما جنوح البعض منهم إلى الاشتراك في عصابات التهريب والسرقات، وصولاً الى احتمال تجنيد البعض للقيام بأعمال أمنية.

حين كان حاكم مصرف لبنان يتحدث عن الخيانة الوطنية، والمس بالأمن المالي، قبل أيام، كان عسكري يقف عند آلة سحب النقد أمام المصرف، ليقبض راتبه. لكن الآلة فارغة. يعلو صوته غاضباً يكاد يبكي، لأنه دفع للفان أكثر كي يجول معه في أكثر من فرع، والنتيجة أن الآلات كلها فارغة، والسائق لا يستطيع الانتظار أكثر للوصول باكراً الى البقاع، والعسكري لم يقبض بعد ليرة واحدة من راتبه البالغ مليوناً ونصف مليون ليرة، أي أقل من 150 دولاراً أميركياً. قبل عام من اليوم، كان راتبه يساوي ألف دولار أميركي، وكان بالكاد يكفيه للعيش بالحدود الدنيا. اليوم، يُراد له أن يستمر في عمله، كالمعتاد، بعدما تراجعت قيمة دخله بنسبة 85 في المئة.

«الوطن» يحلم بالفرار من الخدمة

لا يخفى على أحدٍ أن العسكريين في الأسلاك الأمنية والعسكرية يعيشون حالاً من الرعب من جرّاء فقدان رواتبهم الشهرية قدرتها الشرائية. بين شهر وآخر لم يعد لرواتبهم أي قيمة. لا يكفي راتب العسكري لشراء إطار سيارة اليوم. وفي ظل غياب أي خطط لمواجهة الواقع المستجد، يتخبط ذوو البزات المرقطة حيال مصير أسود ينتظرهم

رضوان مرتضى

طلب ضابط برتبة نقيب في قوى الأمن الداخلي مأذونية للسفر لرؤية زوجته الأميركية التي مرّ عام من دون اجتماعه بها. نال الضابط المذكور الموافقة على المأذونية ليُسافر، لكنه لم يعد مجدّداً. يقوم اليوم بإجراءات التقدم للحصول على إقامة وجنسية كي لا يعود أبداً. يعلم أنّه يرتكب جُرماً، لكن التضحية التي يقوم بها تضمن له مستقبلاً أفضل. ضابطٌ آخر سافر إلى بلجيكا ولم يعد أيضاً. رتيب في جهاز آخر حصل على مأذونية ليُسافر إلى تركيا من دون رجعة. زملاء له يتحدثون عن نيّته الاستقرار نهائياً هناك. فرّ عدد من الضباط والعناصر من صفوف قوى الأمن الداخلي للأسباب الاقتصادية نفسها. سُرّب أنّ عدد الضباط الفارين بلغ خمسة، يُضاف إليهم عشرات العناصر الذين طلبوا مأذونيات، لكنّهم لم يلتحقوا بالسلك مجدداً. ضباط برتبة نقيب ومُلازم أول ومُلازم لم يلتحقوا بالسلك. كذلك سُجّل فرار عدد من العناصر والضباط من عدد من المغافر، قبل أن تلجأ قيادة المديرية إلى منع سفر العناصر أيضاً، يُضاف إليهم أولئك الذين تقدموا بطلبات استقالاتهم، علماً بأنّ طلبات الاستقالة المقدمة من ضباط برتبة مقدم وما دون تُرفض، إلا إذا استغنى عن راتبه التقاعدي.

المشهد نفسه تكرر في الجيش. ورغم نفي المؤسسة العسكرية لأخبار فرار عسكريين من الخدمة من جرّاء تردّي الأوضاع الاقتصادية، إلا أنّ المعلومات الأمنية تؤكد تسجيل فرار عشرات العناصر من دون معاودة التحاقهم بمراكز خدمتهم. بدأت المسألة بحصول عناصر وضباط على مأذونيات للسفر من دون عودة قبل أن تُلغى المأذونيات. تزامن ذلك مع فقدان رواتب العسكريين لقدرتها الشرائية، ما وضع العناصر أمام خيارات صعبة، حيث لم يعد يكفي الراتب لشراء الحاجات الأساسية للعيش. عندها، عمد بعض العناصر إلى الفرار من دون الالتحاق بمراكزهم العسكرية. وعلمت «الأخبار» أنّ حالات الفرار هذه تُسجّل بموجب برقيات تُرفع من المراكز التي تشهد فرار العسكريين. ونقلت مصادر أمنية أنّه سُجّل في الأونة الأخيرة فرار عدد من العسكريين من مراكز خدمتهم في بيروت وقاعدة رياق الجوية على سبيل المثال لا الحصر.

لما سُدّت السُبل في وجه الضباط والعناصر الباحثين عن طريقة للنجاة في خضم الأزمة الاقتصادية الحادة، عمد عدد منهم إلى تقديم استقالاتهم من السلك، مع أنه لا يحق لهم الاستقالة بسبب قانون الموازنة الذي منع تقديم الاستقالات لمدة ثلاث سنوات، حيث يُلزم المتقدم بالاستقالة بالاستغناء عن حقه في الحصول على راتب تقاعدي مدى الحياة. وقد استُثني من القانون الضباط ممن هُم برتبة عقيد وعميد، لكونهم يحق لهم التقدم بالاستقالة بعد إتمامهم عشرين عاماً في الخدمة.

وعلمت «الأخبار» أنّ نحو 15 ضابطاً من رتبتي عقيد وعميد تقدموا باستقالاتهم التي وقّعها المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، إلا أنّ رئاسة الحكومة ردّتها. وذكرت المصادر أن عدداً من الضباط يستعدّون للتقدم بشكوى أمام مجلس شورى الدولة، لإجبار الدولة على قبول استقالاتهم.

الوضع في الأمن العام ليس أفضل بكثير. فقد وضع المدير العام اللواء عباس إبراهيم معنويات العسكر تحت المجهر؛ إذ طلب من رؤساء المكاتب والدوائر والمراكز كافة عقد اجتماع دوري للوقوف على الحالة المعنوية للعسكريين، إثر تسجيل عدد من عمليات الفرار لضباط وعناصر من الخدمة بسبب الوضع الاقتصادي المتردّي. وجاء في برقية صادرة عن المديرية «يُطلب إلى كافة رؤساء المكاتب والدوائر والمراكز عقد اجتماع دوري كل 15 يوماً مع العسكريين التابعين لهم مع مراعاة كافة التدابير الوقائية (التباعد ، الكمامة...). تهدف هذه الاجتماعات إلى الوقوف على أوضاع العسكريين المادية والمعنوية، والاستماع إلى مشاكلهم وهواجسهم، والعمل على

عدد من الضباط يستعدّون للتقدم بشكوى أمام مجلس شورى الدولة ضد مؤسساتهم

استيعابهم، على أن يُرفع تقرير مفصل إجمالي على مستوى المكاتب والدوائر الإقليمية والحدودية نتيجة الاجتماع إلى مكتب شؤون العديد». كما طلبت من مكتب شؤون العديد «رفع تقرير إجمالي دوري بمضمون التقارير الواردة من القطعات أعلاه إلى المدير العام، وذلك على صعيد الإدارة المركزية، وتقرير على صعيد الدوائر والمراكز الحدودية والإقليمية».

وتتحدث مصادر أمنية عن توجه لدى قيادة الجيش وقوى الأمن الداخلي لفتح باب التبرعات لمساعدة العسكريين لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تهدّد الأمن الاجتماعي للعسكريين. وذكرت المعلومات أنّ هذا الباب يسمح بالتبرع بمساعدات عينية (مازوت، ملابس، غذاء) أو مساعدات مالية من قبل أفراد وجمعيات لصالح المؤسستين.

عام 2009، وبعد توقيف عدد من العملاء الذين يعملون لحساب الاستخبارات الإسرائيلية في صفوف الجيش، راجت «نكتة» في المؤسسات الأمنية والعسكرية مفادها أن «عدم توقيف أيّ ضابط من قوى الأمن الداخلي بتهمة التعامل مع العدو، سببه أن ضبّاط الأمن الداخلي محصّنون ضد الخيانة... بسبب المال الوفير الذي يؤمّنه الفساد لهم». هي طرفة فيها الكثير من التعميم، والإجحاف أيضاً، لأن الفساد لم ينل من جميع الضبّاط بطبيعة الحال، لكنها انتشرت حينذاك. حتى إن بعض الضبّاط العاملين في مجال مكافحة التجسّس تبنّوا نظرية أن «أموال الفساد تحول دون الخيانة». «النكتة» باتت معكوسة اليوم. فحتى الفساد، في غالبيّته يُنتج مدخولاً بالليرة اللبنانية. وبتراجع الأعمال في كل القطاعات، تتراجع «المال الحرام» أيضاً، فضلاً عن تراجع قيمته بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية.

تقرير

محاولات تعديل قانون الانتخاب «وُلِدت ميتة»

ميسم رزق

لم يعُد خافياً أن ثمة مُحاولات جرت أخيراً لوضع مشروع قانون الانتخابات النيابية على الطاولة لإجراء تغيير جذري عليه، غير أنها محاولات «وُلِدت ميتة»، نتيجة الاعتراض من قوى مسيحية ذات تأثير، في مقدّمها التيار الوطني الحر والقوات. وحدهما حركة أمل والحزب الاشتراكي لا يُريدان القانون بصيغته الحالية. حزب الله يتمسّك به، مع إدخال تعديلات تقنية، فيما الحريري- وهو الطرف الأكثر تأذياً منه – يرفض «فتح معركة جديدة مع المسيحيين».

في الآونة الأخيرة، طُرح النقاش في قانون الانتخابات على طاولة البحث، ولا سيما بعدَ أن تقدّمت كتلة «التنمية والتحرير» بقانون انتخابي جديد، ومهّدت له بجولة على الأطراف السياسيين تولاها النواب: أنور الخليل، هاني قبيسي وإبراهيم عازار، لعرض أفكار أولية، قبل تطويرها بعد الأخذ بملاحظات الكتل. يومها أثارت هذه الخطوة ردود فعل حادة عند القوى السياسية، لأن مشروع «حركة أمل» كانَ يستهدف تغيير القانون الحالي كلياً. صحيح أنه حافظ على النسبية، لكنه عملياً ألغى الانتخابات على القيد المذهبي، مع المحافظة على المناصفة (64 – 64). أي إن المقاعد في أي دائرة تقسَم النواب بينَ مسلم مسيحي فقط، على أن يؤسّس في الوقت ذاته مجلس شيوخ على أساس النسبية تتمثّل فيه الطوائف والمذاهب (46 مقعداً بالمناصفة). هذه هي أبرز الأفكار التي قامَ عليها اقتراح القانون، إضافةً إلى «اعتماد لبنان دائرة واحدة»، وإلغاء الصوت التفضيلي، والترتيب المسبَق للائحة، وكوتا نسائية (20 مقعداً).

وفيما كانَ واضحاً أن الهدف الأساس من المشروع كله هو تطيير الصوت التفضيلي الذي كشفَ الأحجام الحقيقية، «قامت قيامة» القوى المسيحية على الفكرة من أساسها، إذ اعتبر رئيس القوات سمير جعجع أن «طرح تغيير القانون يُراد منه تعطيل الانتخابات وعدم وإجرائها»، وهو ما تُصرّ عليه مصادر قواتية حتى الآن، وتؤكّد أن «القانون الحالي سيؤمّن لها أقله خمس نواب إضافيين وسط استطلاعات تُجريها معراب».

أما التيار الوطني الحرّ فلم يُبدِ أي حماسة، بينما لم يمانع حزب الله

الصوت التفضيلي يُصبح صوتين، واحد في الدائرة الكبرى وآخر في الدائرة الصغرى

النقاش في الأمر، وإجراء تعديلات جزئية على قاعدة الحفاظ على النسبية وتطوير القانون الحالي ومعالجة بعض الأمور التقنية. ما أيّد بحثه حزب الله هو نقطتان أساسيتان، كان قد وافقَ عليهما سابقاً مراعاةً للخصوصية المسيحية التي أثارت على مناقشات القانون النافذ حيث كانت ضاغطة بقوة، وهما: تطوير الصوت التفضيلي بعدم حصره بالدائرة الصغرى، والتقسيم الطائفي للدوائر. ففي القانون الحالي جرى تقسيم الدوائر مسيحياً وإسلامياً، بعدَ أن رُفع شعار أن النائب المسيحي يأتي بأصوات الناخبين المسيحيين. فقُسمت بيروت «شرقية وغربية»، كما الشمال إلى 3 دوائر إحداها مسيحية ضمّت «البترون وبشري وزغرتا والكورة». حالياً، يميل الحزب الى تكبير الدوائر وإعادة تقسيمها على أساس الاختلاط الطائفي.

من المؤكّد استحالة الذهاب إلى تغيير جذري للقانون الحالي كما تُريد حركة أمل والحزب الاشتراكي، مقابل الفيتو المسيحي وتمسّك حزب الله بالقانون الحالي. وإن قُدّر أن تكون هناك إمكانية لإجراء تعديلات، فإنها، وفقَ ما يقول أكثر من نائب شارك في جلستيّ اللجان المشتركة التي انعقدت برئاسة النائب إيلي الفرزلي لمناقشة القانون، قد تقتصر على: أولاً، على الصوت التفضيلي، فيُصبح صوتين، واحد في الدائرة الكبرى وآخر في الدائرة الصغرى. وثانياً، إعادة البحث في تقسيمات الدوائر. وثالثاً، إلغاء الدائرة الانتخابية المؤلفة من ست نواب في الاغتراب «خاصة أن العمل السياسي للبنانيين في الخارج مقيّد بضوابط كثيرة». وأخيراً الكوتا النسائية التي لم يُحسم موقف الكتل منها.

لكن هذه التعديلات، وإن توافر الظرف للبحث فيها، قد تكون محكومة بالإعدام، بسبب إصرار القوى المسيحية على التمسك بالقانون الحالي كما هو. فعلى سبيل المثال، يربط التيار الوطني الحر «الإصلاحات بالدولة العلمانية»، وهو لا يقصد إلغاء الطائفية السياسية «بل الطائفية المجتمعية»، وهو اقتراح يعني إرجاء البحث في أي تطوير للنظام نحو تخفيف الحدة الطائفية فيه.

ومع أن قانون الانتخابات لطالما شكّل المدخل الأساس لتكوين السلطة في لبنان، وكانَ ممراً إجبارياً يجري التلاعب فيه لصياغة التوازنات، إلا أن الظروف اختلفت الآن. تقول مصادر سياسية مطلعة إن «غياب الاهتمام بهذا الاستحقاق، على عكس السنوات الماضية، يتعلّق بكارثية الوضع الاقتصادي والمالي»، ثمّ «غياب الحكومة التي في حال لم تُؤلف فهذا يعني حُكماً عدم إجراء انتخابات نيابية ولا رئاسية». وتلفت إلى أن «تركيز أغلب القوى السياسية يصُبّ اليوم على إعادة ترميم وضعها في الحكومة بسبب ما حصل بعد 17 تشرين، وخاصة أن المزاج الشعبي يكشف تراجعاً للأحزاب، وإن اختلفت نسبته».

(هيثم الموسوي)

قضية

سياسة المحتكرين في «تقتير» المواد المدعومة على المستهلكين ليست أقلّ من سادية وإذلال يمارسهما هؤلاء، في غياب أيّ رادع من السلطة ومن وزارة الوصاية. مشاهد التدافع لـ«الفوز» بكيس من الحليب أو السكر، أو بـ«غالون» من الزيت، تواصلت أمس، ويُرجح أن تتزايد مع استمرار الانهيار المتسارع

(هروان بوحيدر)

المحتكرون vs المستهلكين
سادية وإذلال بـ«مباركة» حكوميّة!

هديل فرفور

«المعارك» التي تدور داخل محالّ المواد الغذائية حول كيس حليب أو «غالون» زيت، ليست ترجمة للتراجع الهائل في القدرات الشرائية لمواطنين يشعرون بأنهم لن يكونوا قريباً قادرين على تأمين سلع أساسية فحسب، بل تعبير عن تداعيات اجتماعية تفوق بخطورتها تلك التي ترافق الحروب. فاللبنانيون، بحسب الأستاذة في علم الاجتماع سحر مُصطفى، «يُدركون بأنّ الظروف الاقتصادية التي يمرّون بها ليست وليدة تعثر طارئ أو ظرف قهري حلّ بهم كالحرب، مثلاً، بل نتيجة سرقة موصوفة وفساد مثبت أسقطا ثقتهم بالدولة. ورغم أن الأزمة كانت متوقعة، إلا أن الانهيار السريع شكّل مفاجأة للناس الذين وجدوا أنفسهم فجأة مهدّدين بفقدان أبسط احتياجاتهم». وتضيف مصطفى لـ«الأخبار» أن «شعور هؤلاء بالغبن وبأنهم متروكون وعليهم تحصيل حقوقهم بأيديهم، يدفع إلى تعزيز سلوكيات خطيرة وتغييب المنطق وإيجاد تبريرات للتجاوزات غير القانونية بحجة حماية أنفسهم». لذلك، فإن الصدامات داخل محالّ بيع المواد الغذائية ستتزايد، على الأرجح، في الأيام المقبلة مع الانهيار التصاعدي لقيمة العملة الوطنية.

شعور الغبن هذا تغذّيه «سياسة دعم» حكومية عزّزت نفوذ المحتكرين ومكّنتهم من الإمساك برقاب المواطنين وابتزازهم والتعامل معهم بسادية. هكذا، «يفوز» بـ«غالون» من الزيت «المدعوم» من تتعدّى فاتورته رقماً معيّناً، ويمنع بعض محالّ السوبرماركت زبائنه، مثلاً، من شراء أكثر من علبتين من «البسكويت» المصنّع محلياً رغم أنه غير مدرج في سلة الدعم! وتبلغ السادية ذروتها بيعها، قبل عرض بعضها في أيام محددة و«التلذّذ» بالمشاهد المذلّة للتدافع بين الزبائن عليها.

يجري ذلك كله وسط «تواطؤ» وزارة الاقتصاد، تحذّر نعمة من أن الأسوأ ربما لم يأت بعد. «اليوم لم يعد المستهلك يجد كل احتياجاته في مكان واحد. لكنّ المؤشرات الحالية غير جيدة، إذ أن المتوقّع هو مزيدٌ من ارتفاع الأسعار، مع خشية من انقطاع موادّ أساسية كالسكر والزيت».

صحيح أننا لم نصل إلى مرحلة المجاعة، إلّا أن «فقدان الأمل بالتغيير من شأنه أن يزيد من التوتر»، وفق مصطفى. إذ مشاهد الهلع والتهافت تُعدّ «تجلّياً لفقدان الإحساس بالأمان، وانعدام أيّ أمل بالتغيير في ظل غياب تنظيم حقيقي للحركات الاحتجاجية، في وقت تنعدم الثقة بالنقابات العمالية ومؤسسات المجتمع الأهلي باعتبارها جزءاً من السلطة الفاسدة». لذلك، «يغدو تفلّت الغضب طبيعياً ويُصبح تغييب القيود مُباحاً ومحمياً بتبريرات أخلاقية، وقد نصل إلى مراحل أصعب من تلك التي رافقت الحرب الأهلية، لجهة ازدياد السرقات والتجاوزات والاضطرابات، وسنجد أن الناس سيقوم بعضُهم بالاحتجاج على بعض». أما الأثر الأبرز فسيتجلّى في «الندوب التي ستتركها هذه المرحلة على علاقة الفرد بالدولة لفترة طويلة. إذ لم يعد مفهوم الدولة محطّ ثقة أو احترام، وما التفلّت من قيود إجراءات كورونا، مثلاً، إلا تعبيرٌ عن قناعة بأن السلطة غير مؤهّلة للعب دور الوصاية على الناس».

> **المتوقّع مزيد من ارتفاع الأسعار مع خشية من انقطاع موادّ أساسية كالسكر والزيت**

الزيت والحليب «نعمتان» مفقودتان

«من دون حسيب ولا رقيب»، يبيع التجار المحتكرون بعض المواد الغذائية الأساسية المفترض أنها «مدعومة» بسعر السوق، «خصوصاً في المناطق النائية»، وفق أحد مراقبي جمعية حماية المُستهلك، «تاركين الناس تاكل بعضها».

الزيت والحليب سلعتان أساسيتان تشهدان تهافتاً. تقول الشركات المستوردة إن سببه صعوبات في ما يتعلق بالاعتمادات التي يتأخر فتحها من قبل مصرف لبنان، فيما تشير معطيات الى أن كبار المحتكرين يلجأون الى إخفائها أو بيعهما بسعر السوق. هاتان السلعتان كانتا السبب الأساس وراء الإشكالات التي شهدها عدد كبير من محال السوبرماركت في الأيام القليلة الماضية، بسبب التنافس على «الفوز» بهما، وبسبب الفارق الكبير في السعر بين المدعوم منهما وغير المدعوم. فعلى سبيل المثال، يفترض أن يكون سعر الزيت المدعوم (4 ليترات) أربعين ألف ليرة، فيما يلجأ عدد من التجار إلى بيعه بـ70 ألفاً ليرة. أما الحليب المدعوم (800 غرام) المسعّر بـ12500 ليرة، فيباع بأكثر من 28 ألف ليرة. الأمر نفسه ينطبق على الأرز (2250 ليرة للكيلوغرام المدعوم) الذي يُباع بأكثر من ستة آلاف ليرة.

«تحليق» الأسعار طال أيضاً الخضار والفواكه، فوصل سعر كيلو البندورة إلى خمسة آلاف ليرة، واللوبيا إلى 19 ألفاً، والتفاح إلى سبعة آلاف. ووصل سعر كيلو لحم العجل إلى 55 ألف ليرة، والغنم إلى 90 ألف ليرة.

كورونا

فوضى عارمة سترفع عدد الإصابات «حتماً»

في الهواء، ذهبت تنبيهات مُدير مُستشفى رفيق الحريري الحكومي فراس أبيض من ارتفاع أعداد الإصابات بفيروس «كورونا» بين صغار السن، وتحذيراته من أن الواقع الوبائي «الحرج» يستدعي ارتداء كمامتين والالتزام الصارم بإجراءات التباعد الاجتماعي. صور الاكتظاظ في مراكز التزلج وفي أماكن التنزه المفتوحة على مواقع التواصل الاجتماعي. ومشاهد التدافع في مؤسسات بيع المواد الغذائية أظهرت غياباً واضحاً لأدنى مُقوّمات التدابير الوقائية. وإذا كان غضّ السلطات العينية النظر عن التهافت على شراء المواد الغذائية مُبرّراً بالتعاطف مع الظرف القهري وما يفرضه من تساهل، إلا أنه ليس مفهوماً تجاهل الاكتظاظ في المتنزّهات والشاليهات، ما يطرح تساؤلات حول جدوى الانتظار حتى 22 الجاري لبدء المرحلة الرابعة والأخيرة من الفتح التدريجي المزعوم. إذ تغيب أبسط الإجراءات الرقابية على منع التجول والتدقيق في أذونات المراكز التجارية المسموح لها بالعمل. فيما تعمّ تحركات احتجاجية مختلف المناطق مع ما يرافقها من خطر انتشار العدوى وعدم إمكانية السيطرة على الوباء.

إلى هذا كله، وفي ظلّ بطء عمليات التلقيح (نحو 76 ألفاً تلقّوا اللقاح حتى يوم أمس)، لن يلزم كثير من الجهد لتوقع عودة مؤشر الإصابات الى الارتفاع في المرحلة المقبلة، علماً بأنه أساساً لم يشهد انخفاضاً ملحوظاً في «عزّ الإقفال». فقد بقيت نسبة إيجابية الفحوصات المخبرية على ارتفاعها طوال تلك الفترة وتجاوزت 25%، قبل أن تشهد في الأسبوعين المنصرمين انخفاضاً نسبياً، من دون أن ينعكس ذلك بشكل كبير على أعداد الوفيات والإصابات، ما يشير الى الحجم الكبير لانتشار الوباء.

وزارة الصحة العامة أعلنت، أمس، تسجيل 2377 إصابة من أصل 16 ألفاً و476 فحصاً مخبرياً (إيجابية الفحوصات نحو 14,5%)، فيما سُجّلت 33 وفاة (إجمالي الضحايا 5046). وتأتي هذه المعطيات في وقت يستبعد فيه احتمال اللجوء إلى إقفال جديد ربطاً بالانهيار الاقتصادي وبالأداء المتراخي للسلطات التنفيذية الغائبة بشكل شبه كلي. وعليه، لا يجد العاملون والمعنيون في القطاع الصحي بدّاً من تكرار التأكيد على أهمية اللجوء إلى اللقاح بوصفه «وسيلة النجاة الوحيدة»، مع تسريع آلية التمنيع المجتمعي. ولهذه الغاية، التقى وزير الصحة حمد حسن، الجمعة الفائت، أصحاب مبادرات فردية ونقابية ومؤسساتية وممثلين لوكلاء الشركات المصنّعة للتنسيق من أجل استيراد اللقاحات، علماً بأن طائرة تقلّ الشحنة الرابعة من لقاح «فايزر» حطّت، أول من أمس، في مطار بيروت حاملة 32 ألفاً و760 لقاحاً.

(الأخبار)

تحذير من ارتفاع اعداد الإصابات بين صغار السنّ (أ ف ب)

أوجيرو
من عنا

مناقصة عمومية

لتلزيم أعمال التنظيفات والخدمات في مباني ومراكز وزارة الإتصالات وهيئة أوجيرو وتنظيف أكشاك أجهزة الهاتف للعموم

تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتلزيم أعمال التنظيفات والخدمات في مباني ومراكز وزارة الإتصالات وهيئة أوجيرو وتنظيف أكشاك أجهزة الهاتف للعموم .

يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢١/٣/٨ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢١/٣/٢٢.

تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢١/٣/٢٣.

ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

مقالة

لمواجهة شيطنة اللقاحات عن التحديات التي ستفرضها شيخوخة السكان

حسين إسماعيل *

لم يشعر المجتمع أبدًا بتأثير المرض والصحة كما هي الحال خلال جائحة «كورونا». كانت إحدى الرسائل المتكررة، المزعجة للغاية، في كل التقارير، تشير الى ارتفاع معدل الوفيات بين كبار السن والى أن الموتى كانوا يعانون من أمراض مزمنة.

اليوم، مع وجود تقنيتي mRNA و CRISPR المعتمدتين في إنتاج بعض اللقاحات، يبدو النجاح واعداً ليس فقط في سحق «كوفيد-19» المأمول، ولكن أيضًا في فتح مسارات لعلاج عدد من الأمراض الأخرى. لذا سيكون كبار السن أكثر هدوءًا، وسيتم تأكيد أعدادهم ومساهماتهم في المجتمع بقوة على الجانب التصاعدي من المنحنى. ولئن كانت هذه الأخبار مُفرحة لجهة إطالة عمر الفئات المُسنّة وصاحبة الأمراض المزمنة، إلا أنها تفتح تحديات كبيرة ستفرضها مسألة شيخوخة السكان، وهو ما يفرض النقاش المرتبط بكيفية استجابة الحكومات لتلك التحديات.

قبل الوباء، كانت الحكومات «تُصارع» التكلفة المتزايدة للرعاية الصحية. في بعض البلدان، مثلاً، تجاوز الإنفاق على الرعاية الصحية عتبة الـ 10% من إجمالي الناتج المحلي، وأثقلت الميزانيات السنوية الحكومية. ومن المعلوم أن 50% من الإنفاق على الرعاية الصحية يكون من نصيب 5% من السكان الأكثر مرضاً. وغالباً ما ينتمي هؤلاء إلى فئات عمرية أكبر ويعانون من أمراض مشتركة متعددة. ومن بين الأمراض المصاحبة الرئيسية لتقدم العمر، السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية. وعليه، لا شكّ في أن زيادة عدد المسنين ستفرض تحديات مختلفة.

وقد تعزّز النقاش المرتبط بقضايا دور الرعاية الطويلة الأجل للمسنين في زمن كورونا بشكل كبير. كان هذا واضحًا في إيطاليا والسويد والمملكة المتحدة (اتهمت الصحافة البريطانية مثلاً الحكومة بالفشل في حماية كبار السن وشككت في أخلاقيات سياسة بوريس جونسون. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على تصويت كثيرين في الانتخابات المقبلة). من زاوية أخرى، صاغ البعض مصطلح «الاقتصاد الفضي» لوصف اقتصاد الأشخاص فوق سن الخمسين، والذي يشمل ميزات «ابتكار أقل وبراءات اختراع أقل»، فضلاً عن متطلبات ثقيلة للرعاية الصحية وغيرها من الخدمات لمعالجة «الوحدة» والاعتماد على الغير. ويتوقع أن الميزة الأخيرة ستضغط على نسيج مجتمعات معينة غير معتادة أو مستعدة لذلك.

هذا السرد يقود إلى التنبّه إلى أن أحد التحديات التي ستفرضها شيخوخة السكان هو تمويل الرعاية الصحية وإدارة الضرائب المخصصة لذلك، الأمر الذي سيثير قضايا العدالة بين الأجيال من زاوية تخصيص الموارد. لذلك يصبح من الضروري أن تدرك المجتمعات ما ورد أعلاه وتخطط للتكيّف. فهل سيكون التكيّف مع عيون مفتوحة أم مغلقة؟ في هذا الصدد أستذكر قصة رواها لي زميل من علم النفس حول تجربة التكيّف عند أحد الأطفال. سئل الطفل: ماذا ستفعل إذا أزعجتك لمبة مضاءة؟ فردّ: «أغمض عيني!». وبالتالي، يجب تصنيف استجابة الحكومات للتحديات التي تفرضها شيخوخة السكان على أنّها إما مفتوحة العيون مع خطة أو مغمضة الأعين تقود إلى الهاوية. ويمكن لنهج مفتوح الأعين أن يبني على تقرير الشيخوخة لعام 2018 الصادر عن المفوضية الأوروبية: «تحديات السياسات للمجتمعات المسنة» (https://ec.europa.eu/info/publications/economy-finance-ageing-report-economic-and-budgetary-projections--2018_en_2070-2016-eu-member-states). من دون تفصيل هذا التقرير، يكفي القول إن محاولة توقع أعداد كبار السن من السكان والقضايا ذات الصلة (نفقات الرعاية الصحية، خطط التقاعد ومزاياه... إلخ) تشكل نموذجًا ممتازًا للبلدان الأخرى. ورغم أن الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة واليابان معترف بها عالميًا على رأس قائمة البلدان التي تعاني من صراع سكاني مع شيخوخة السكان، فإن دولًا في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية تتبعها. ومع النجاحات المذكورة أعلاه في مجال التقنيات الطبية، فإن الوقت يختصر وأصبحت المشاكل المستقبلية في هذه القارات مطروحة اليوم. من باب ضرب مثال سيّئ للتخطيط، تكفي قراءة الموازنة المقدمة في لبنان من قبل الحكومة المستقيلة ومراجعة كيف اتجهت إلى خفض النفقات عبر استهداف التقديمات الصحية وتهديد أنظمة التقاعد بحسب مدير عام تعاونية موظفي الدولة يحيى خميس.

أخيرًا، كلما زاد عدد اللقاحات المعتمدة للوقاية من COVID-19 بشكل أسرع وزاد إنتاجها أيضًا لتلبية الطلب العالمي، وصلنا مبكرًا إلى مناعة القطيع العالمية. بمجرد تحقيق هذا الهدف، سيحضر العالم لالتقاط أنفاسه ومعه سيبدأ الاقتصاد بالتعافي. ومع ذلك، فإن عدد الضحايا الذي تمّ تكبّده خلال هذه الفترة يجب أن يكون تذكيرًا إلى الأبد بما كان من الممكن أن ينجزه الاستعداد الأفضل. والأهم من ذلك، سنقدم أفضل خدمة لذكرى أولئك الذين عانوا أكثر، أي الفئات العمرية الأكبر سنًا، من خلال التأكد من أننا عندما ندخل هذه الفئة أنفسنا، لا يُنظر إلينا على أننا عبء، بل نعمة.

* طبيب أمراض قلب، مدير برنامج طب الشرايين في الجامعة الأميركية في بيروت

نقابة المحامين في بيروت

دعوة إلى استدراج عروض لأعمال التدقيق الداخلي

تجري نقابة المهندسين في بيروت استقصاء أسعار لإسناد مهمة التدقيق الداخلي لحسابات نقابة المهندسين في بيروت والصناديق التابعة لها وهي: صندوق النقابة وصندوق التقاعد وصندوق التكافل الاجتماعية والصندوق المشترك ونظام الاستشفاء، وذلك للفترة الممتدة من ١ نيسان ٢٠٢١ ولغاية ٣١ آذار ٢٠٢٢.

يمكنكم سحب دفتر الشروط الخاص باستدراج العروض، ودليل القواعد واجراءات التدقيق الداخلي، وذلك عبر الإتصال برئاسة الديوان في النقابة خلال أوقات الدوام الرسمي، وذلك ابتداء من يوم الإثنين في ٨ آذار ٢٠٢١، على البريد الإلكتروني carlanasr@oea.org.lb

على الراغبين الإشتراك باستدراج العروض أن يتقدموا الى ديوان النقابة قبل الساعة الواحدة ظهراً من يوم الإثنين الواقع فيه ١٥ من شهر آذار ٢٠٢١ بعرض مختوم وفقاً لما نص عليه دفتر الشروط.

بعد انتهاء المهلة، تقوم لجنة خاصة من قبل مجلس النقابة بفض العروض ودرسها ورفع مقترحاتها الى المجلس لاتخاذ القرار المناسب، علماً أن النقابة غير ملزمة بالعرض الأدنى سعراً.

النقيب جاد نكاش

بات ليفربول بعيدا عن المراكز المؤهلة لدوري الابطال (أ ف ب)

بريمير ليغ

الأنفيلد يفقد هيبته
ليفربول «يسير وحيداً» نحو الانهيار!

ليفربول يغرق، لا شيء على ما يرام في الأنفيلد. النادي الذي سيطر على الدوري الإنكليزي بالطول والعرض في الموسم الماضي أصبح اليوم هدفاً سهلاً للجميع. وهو ما يطرح العديد من الأسئلة. تراجع فنّي وضياعٌ إداري يؤشران إلى صيف ساخن. الفريق في حالة انهيار وقد يكون بحاجة إلى إعادة هيكلة «شاملة» إذا لم يتم تدارك الوضع سريعاً

حسين فحص

قُوّج ليفربول نهاية الموسم الماضي بلقب الدوري الإنكليزي الممتاز للمرة الأولى منذ 30 عاماً. جاء التتويج بفضل جهود الجميع من لاعبين وإداريين، وسط قيادة استثنائية من قبل المدرب الألماني يورغن كلوب، الذي وظّف لاعبيه بشكل مثالي لينهي الموسم بفارق 18 نقطة عن الوصيف مانشستر سيتي. تغيّر الوضع هذا الموسم، حيث خرج ليفربول من سباق المقاعد الأربعة الأولى مُبتعداً عن المتصدر مانشستر سيتي بأكثر من 22 نقطة كاملة حتى الجولة الـ 27، وهو ما يعكس واقع الفريق المخيّب. خسر ليفربول يوم أمس أمام فولهام بهدف دون رد، كما خسر في الجولة التي سبقتها أمام تشيلسي بذات النتيجة. وصل ليفربول إلى الهزيمة السادسة توالياً على أرضه لأول مرة في تاريخه. يعود فوز الريدز الأخير على أنفيلد إلى 16 ديسمبر/ كانون الأول عندما انتصر على توتنهام. منذ ذلك الحين، تعادل ليفربول مع وست بروميتش البيون ومانشستر يونايتد وخسر أمام ببرنلي وبرايتون ومانشستر سيتي وإيفرتون وتشيلسي وأخيراً فولهام. في مباراة تشيلسي قبل الأخيرة ظهر مؤشّر خطير، وهو بعيد عن المشاكل الفنية. فقد كلوب السيطرة على غرفة الملابس، وهو ما يكون عادةً بمثابة بداية النهاية لأيّ مدرب مع نادٍ يُشرف عليه. فبعد أن أشارت ساعة الأنفيلد إلى الدقيقة الـ 62، وفي ظل تأخّر الفريق أمام الضيف اللندني بهدفٍ نظيف دون تشكيل أصحاب الأرض خطورة تُذكر، قام كلوب بإخراج هدّاف الدوري محمد صلاح. استغرب اللاعب المصري قرار المدرب عندما رأى رقمه على اللوحة الإلكترونية. بالكاد ألقى نظرة سريعة على كلوب وهو يشقّ طريقه إلى مقعده، لكن اهتزاز الرأس الذي أعقب ذلك قال كل شيء.

في غضون دقيقتين، وصلت تغريدة من وكيل اللاعب المصري رامي عباس. لا توجد كلمات أو رموز تعبيرية، مجرد نقطة. وكأنه يقول كل شيء دون أن ينبس ببنت شفة.

استبدال صلاح أشعل مواقع التواصل الاجتماعي حينها، نظراً إلى كونه اللاعب الأكثر نشاطاً على أرض الملعب. لم يكن أداء صلاح «رائعاً»، لكنه كان بمثابة الفرصة الأفضل لعودة ليفربول إلى المباراة.

> **صلاح ليس اللاعب الوحيد المهدّد بالرحيل خلال فترة الانتقالات المقبلة**

من جهته، قال كلوب إنه: «سعيد عندما يبدو الأولاد محبطين عند استبدالهم»، مشيراً إلى أنه لم ينتبه إلى ردّة فعل صلاح، كما أعاد السبب وراء استبدال اللاعب «لعدم المخاطرة به» بعد أن لاحظ الحدّة التي كان يلعب بها.

هذه ليست المرة الأولى التي «يُشحَن» فيها أحد الطرفين، حيث كان هناك بالفعل بعض التوتر بين المدرب واللاعب. فبالعودة إلى مقابلة صلاح مع صحيفة AS الإسبانية في ديسمبر/ كانون الأول، أعرب اللاعب المصري عن استيائه من استبعاده عن حمل شارة قيادة الفريق عندما لعب ليفربول خارج ملعبه أمام مينيبلاند في دوري أبطال أوروبا، حيث قال: «بصراحة، شعرت بخيبة أمل كبيرة، لكنه قرار المدير لذا أقبله».

ما يحصل أخيراً خلف أسوار الأنفيلد ينبئ ربما بانتهاء وقت صلاح رفقة الريدز. ليفربول يبحث بالفعل عن حلول هجومية، وربما هو يستعدّ لتعويض رحيل صلاح المحتمل خلال الصيف المقبل.

تم ربط الريدز بنجوم كثر بينهم نجم بروسيا دورتموند إيرلينغ هالاند ونجم باريس سان جيرمان كيليان مبابي، لكنّ كلوب أصدر تحذيراً حول الانتقالات في الأسبوع الماضي، حيث أوضح أن السبب الرئيسي للتأهّل إلى دوري الأبطال دائماً ما يكون مالياً، موضحاً أن اللاعبين قد لا يتشجعون للقدوم إلى الأنفيلد في حال فشل ليفربول في المشاركة في البطولة الأوروبية الأهم.

صلاح ليس الوحيد المهدّد بالرحيل خلال فترة الانتقالات المقبلة، فقد تشهد نهاية الموسم الحالي رحيل كلوب نفسه. فرغم تحقيقه بطولتَي دوري أبطال أوروبا والدوري الإنكليزي الممتاز في الموسمين الماضيين، تسبّب الانخفاض الكبير في مستوى الفريق أخيراً في إثارة شكوك البعض حول منصب كلوب كمدرب لليفربول، على الرغم من أنّ التوجّه الرسمي للنادي يقضي باستمرار المدرب الألماني في وظيفته طالما أراد ذلك.

في هذا الإطار، تحوم الشكوك حول رغبة المدرب الألماني بالبقاء. لقد حقّق كل شيء في ليفربول على مدار السنوات الست التي قضاها في الأنفيلد، إلى متى سيستمر؟

سواء أكانت لديه الرغبة في البقاء أم الرحيل مع نهاية هذا الموسم الصعب على الصعيدين المهني والشخصي، فإن الأمر متروك له. كلوب مرغوب من العديد من أندية القمة، لكنه مرغوب بشكل خاص من المنتخب الألماني للإشراف على قيادة «المانشافت».

ليس سراً أيضاً أن ليفربول يراقب عن كثب قائده السابق ومدرب فريق ريدجرز الاسكتلندي حالياً ستيفن جيرارد في حال أخذت الأمور منعطفاً خطيراً مع كلوب هذا الصيف.

أثبت جيرارد قيمته الفنية كمدرب في الدوري الاسكتلندي، وهو ربما ما سيشجع ليفربول على تعيينه في حال رحيل المدرب الألماني، نظراً إلى معرفته الوثيقة بالنادي.

لا شيء محسوماً حتى اللحظة، جميع السيناريوهات تصبّ في خانة التكهّن، وسط مؤشّرات ضبابية. الواضح هو أنّ المراكز الأربعة الأولى في الدوري أصبحت بعيدة الآن عن ليفربول، وهو ما قد يدفع الإدارة للقيام بتغييرات جذرية في الصيف، وخاصةً أن حامل اللقب أصبح أقرب إلى منطقة الهبوط منه إلى صدارة الجدول.

أبرز مباريات اليوم

■ **الدوري الإنكليزي**
تشيلسي x إيفرتون 20:00
وستهام يونايتد x ليدز يونايتد 22:00

■ **الدوري الإيطالي**
إنتر ميلانو x أتالانتا 21:45

■ **الدوري الإسباني**
ريال بيتيس x ديبورتيفو ألافيس 22:00

كالشيو

ميلان يضيّق الخناق على إنتر

عاد ميلان إلى سكة الانتصارات بفوزه على مضيفه هيلاس فيرونا (2-صفر)، وضيّق الخناق على «جاره» إنتر المتصدر الذي يستقبل أتالانتا اليوم الاثنين في ختام مباريات المرحلة 26 من الدوري الإيطالي لكرة القدم.

ويدين «روسونيري» بفوزه إلى مهاجمه البوسني رادي كرونيتش ومدافعه البرتغالي ديوغو دالوت اللذين سجلا الهدفين في الدقيقتين 27 و50.

وعوض ميلان تعادله المخيّب على أرضه أمام أودينيزي (1-1) في المرحلة 25، واستعاد «عافيته» منذ خسارته «دربي ديلا مادونينا» أمام إنتر بثلاثية نظيفة في المرحلة 23، فحصد 7 نقاط من أصل 9 ممكنة.

ورفع ميلان، الساعي لإحراز لقب الدوري للمرة الأولى منذ عام 2011، رصيده إلى 56 نقطة بفارق 3 نقاط عن «نيرانتسوري» المتصدر (59 نقطة)، الذي سيخوض لقاء صعباً على أرضه بمواجهة أتالانتا المتراجع للمركز الخامس.

كما ابتعد ميلان عن يوفنتوس الثالث الفائز على لاتسيو (3-1) السبت، بفارق أربع نقاط، علماً أن فريق «السيدة العجوز» يملك مباراة مؤجلة.

ومنح هذا الفوز جرعة ثقة زائدة لميلان وذلك قبل أربعة أيام من الموقعة المنتظرة أمام مانشستر يونايتد الإنكليزي في ذهاب ثمن نهائي مسابقة الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ».

وأنهى ميلان سلسلة من أربع مباريات لهيلاس فيرونا الذي تجمد رصيده عند 38 نقطة في المركز الثامن، من دون خسارة (فوزان وتعادلان).

وخاض رجال المدرب ستيفانو بيولي اللقاء من دون العديد من نجومه أمثال المهاجم السويدي المخضرم زلاتان إبراهيموفيتش (14 هدفاً) ولاعب الوسط الدولي الجزائري اسماعيل بن ناصر والمدافع الفرنسي تيو هرنانديز والتركي هاكان جالهان أوغلو والمهاجم الكرواتي ماريو ماندزوكيتش ومواطنه أنتي ريبيتش بسبب الإصابة أو المرض. واستعاض بيولي عن هذه الغيابات بالدفع بالبرتغالي رافايل لياو كرأس حربة في خط الهجوم.

> **ابتعد ميلان عن يوفنتوس بفارق ثلاث نقاط**

ومن جهته واصل روما صحوته وحقق فوزه الثاني توالياً، ليرتقي إلى المركز الرابع، بتفوقه على مضيفه جنوى بهدف نظيف حمل توقيع المدافع جانلوكا مانشيني.

ورفع فريق العاصمة رصيده إلى 50 نقطة في المركز الرابع بفارق اثنتين عن يوفنتوس الذي يملك مباراة مؤجلة، ومتقدماً بنقطة عن أتالانتا.

وبعد أن تعادل سلباً مع بينيفينتو وسقط على أرضه (1-2) أمام ميلان، عاد روما إلى سكة الانتصارات في المرحلة السابقة من بوابة مضيفه فيورنتينا. وكانت هذه آخر مباراة لفريق المدرب باولو فونسيكا قبل استحقاقه القاري على أرضه ضد شاختار دانييتسك الأوكراني في ذهاب الدور ثمن النهائي من الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ» الخميس على الملعب الأولمبي في روما.

وسجل مانشيني الهدف الوحيد في المباراة التي لم تشهد العديد من الفرص عندما أرتقى للكرة من ركنية نفذها لورنتسو بيليغريني وتابعها رأسية في الشباك (24).

وفي مباريات أخرى، تعادل فيورنتينا أمام ضيفه بارما (3-3) وفاز كروتوني على ضيفه تورينو (4-2).

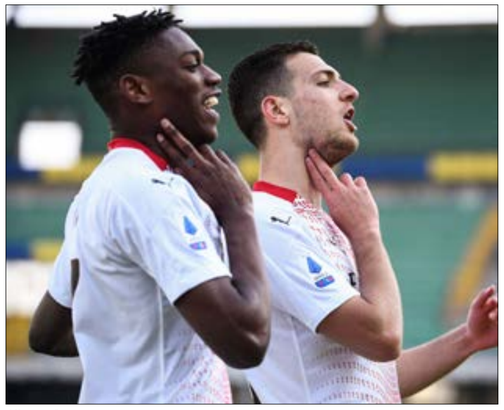

قدم ميلان اداء جيدا امام فيرونا (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3686

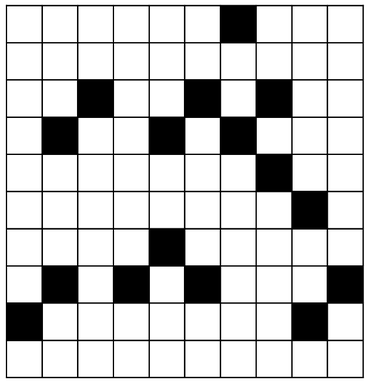

أفقيا

1- لعب على آلة موسيقية – ناتيء الظهر – 2- فنان لبناني من أغانيه " من اين لك هذا " – 3- صوّت الرصاص – قطع – شحم – 4- ترك البيت نهائياً – خاصتك بالأجنبية – 5- أول شهر – دولة أوروبية – 6- مكتشفو الورق – 7- خروف صغير عند العامة – ماركة سيارات – 8- من مشتقات الفحط – 9- علم الحساب – 10- أسمى الطوائف عند الهندوس في الهند والنيبال

عمودياً

1- ممثل لبناني – ضمير متصل – 2- حرّكه من مكانه وأبعده – ضعف ورق – 3- ثغر – أتناول النص الأدبي بالتحليل والتفسير – 4- آلة موسيقية – في الحكومة – 5- متشابهان – لقب روماني قديم حمله الأباطرة – للتاوه – 6- أكلت الطعام – ضمن – كسر باطراف أسنانه وأكل – 7- عاصمة الدولتين المدية والأخمينية هي همدان الحالية – للنداء – 8- إشتاق – دولة أوروبية – 9- لهو ولعب – مستحضر طبي يستعمل عادة في المنازل والمستشفيات – شاي بالأجنبية – 10- دولة أوروبية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مجلس الشيوخ – 2- يمني – هوندا – 3- ل ل – برايا – 4- ريم – كبّاد – 5- شاعر – مار – 6- ين – يغار – كل – 7- إتحادي – بيك – 8- حنّ – انكونا – 9- ساطور – فريت – 10- فر – الغاب

عمودياً

1- مبليشيا – سف – 2- جمل – إنتحار – 3- لن – رع – حنط – 4- سيبيريا – وع – 5- رم – غبار – 6- لها – ماين – 7- شويكار – كفل – 8- ينابر – بورغ – 9- ود – كينيا – 10- خالد الكاتب

sudoku 3686

	5		9			4		
2	7	4	3	1		8		
	1		2			6		
3				5				7
4	9						2	8
5				8				1
		5			1		3	
		2		3	7		8	
		6			4		9	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3685

5	2	6	1	7	9	8	3	4
8	3	1	4	2	6	7	5	9
4	9	7	8	5	3	6	2	1
6	8	3	2	9	7	4	1	5
1	5	2	3	8	4	9	6	7
7	4	9	6	1	5	3	8	2
9	1	8	7	3	2	5	4	6
3	6	5	9	4	1	2	7	8
2	7	4	5	6	8	1	9	3

مشاهير 3686

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب وكاتب مسرحي ومؤلف قصصي روسي (1860-1904)، يُعتبر من أفضل كتّاب القصص القصيرة على مدى التاريخ. له مسرحية «بستان الكرز»

7+8+3+2+1 = ابليس ■ 9+4+11+10 = اكبر هرم مصري ■ 6+8+5 = من الفاكهة

حل الشبكة الماضية: **بيرتيك اولينج**

إعداد
نعوم مسعود

الكرة الاسكتلندية

جيرارد يقود رينجرز إلى لقبه الأول منذ 2011

ضمن نادي غلاسكو رينجرز فوزه بلقبه الأول في الدوري الاسكتلندي لكرة القدم منذ عشرة أعوام بقيادة مدربه الإنكليزي ستيفن جيرارد أسطورة ليفربول السابق، بعد تعادل خصمه الأزلي سلتيك سلباً مع دانديّ يونايتد أمس الأحد، ما جعله على بعد 20 نقطة من المتصدر قبل ست مراحل من نهاية الموسم. وحقق رينجرز اللقب من دون خسارة أي مباراة في الدوري (28 انتصاراً وأربعة تعادلات) واضعاً حدّاً لهيمنة مطلقة لسلتك على الدوري في المواسم التسعة الماضية.

ولم ينافس رينجرز في أربعة من تلك المواسم التسعة في الدرجة الممتازة بعد أن أسقط إلى الدرجة الرابعة في عام 2012 بسبب مشاكل مالية. وقال جيرارد بعد الفوز (3-صفر) على سان ميرين يوم السبت، «لقد ذهب هذا النادي إلى الحجيم وعاد في السنوات العشر الأخيرة». وتابع الدولي الإنكليزي السابق «لقد كنت جزءاً منه في ثلاث منها ولكن أتفهم ما حصل، ولديّ تلك المودة مع الجماهير وأعرف ما مروا به».

يذكر أن جيرارد لم يحقّق لقب الدوري الإنكليزي الممتاز خلال 17 عاماً أمضاها في ملعب انفيلد. إلّا أنه منذ تسلمه مهماته على رأس الجهاز الفني في رينجرز عام 2018، حوّل النادي إلى قوة محلية وأوروبية.

وبلغ البطل الجديد لاسكتلندا الدور ثمن النهائي من الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ» للموسم الثاني توالياً ويلتقي مع سلافيا براغ التشيكي ذهاباً الخميس.

وكان يأمل المدرب المؤقت جون كينيدي تدريب سلتيك بعد استقالة الإيرلندي الشمالي نيل لينون الشهر الماضي.

الحدث تواجه السعودية صعوبات في عملية التحشيد التي تقودها من اجل تعزيز جبهات مأرب، بفعل تضارب المصالح بين القوى المنضوية تحت لوائها. يأتي ذلك في وقت وصلت فيه قوات صنعاء إلى الحدود الإدارية لمدينة مأرب، على وقع استمرارها في العمليات الجوّية ضدّ المملكة، والتي كان آخرها واوسعها ما أُعلن مساء أمس. واعترفت به الرياض. وحذّرت منه واشنطن

مصاعب في عملية التحشيد السعودية

قوات صنعاء تصل إلى الحدود الإدارية لمأرب

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

على امتداد خطوط النار الملتهبة في محيط مدينة مأرب، خاض الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» مواجهات عنيفة خلال الساعات الـ 48 الماضية، مع قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، والميليشيات المساندة لها. وفي ظلّ ظروف جوّية مترديّة، وعلى رغم غطاء جوّي كثيف وفّره طيران التحالف السعودي ـ الإماراتي للقوى الموالية له، تمكّنت قوات صنعاء من الوصول إلى الحدود الإدارية لمدينة مأرب، وحقّقت أكثر من تقدّم باتجاه البوابة الغربية للمدينة، بعد تأمينها جميع المساحات المحيطة بتلّة الذياب التي سقطت تحت سيطرتها يوم الجمعة الماضي، ونقلت المعركة إلى عمق منطقة الدشوش الاستراتيجية المطلّة على مناطق قريبة من قاعدة صحن الجن العسكرية، الواقعة في الأطراف الغربية لمركز المحافظة. كما أفشلت محاولات قوات هادي، مسنودة بميليشيات سلفية تابعة للسعودية، استعادة ما فقدته في جبهات شرق صرواح وجنوبها، وتحديداً في سلسلة جبال البلقين الأوسط والقبّيلي، والحماجرة، والمناطق الواقعة جنوبي الطلعة الحمراء. وفي جبهات شمال مأرب التي اشتعلت هي الأخرى خلال اليومين الفائتين، خاض الجيش و«اللجان» معارك طور الباحة التابع لـ«الإصلاح»، قبولة برفض ميليشيات «العمالقة» التابعة لـ«الانتقالي» والموالية للإمارات. وكرّد فعل على موقف «الانتقالي» الرافض للقتال إلى جانب «الإصلاح»، والمُطالب بنقل الآلاف من عناصر الحزب المسيطرين على أجزاء من محافظة أبين، فضلاً عن سيطرتهم عسكرياً وأمنياً وإدارياً على محافظة شبوة، وخوضهم سباق سيطرة ونفوذ مع ميليشيات «النخبة الحضرمية» في مديرية غيل باوزير في محافظة حضرموت، أوقف الجانب السعودي، السبت، «التموين الغذائي اليومي» عن ميليشيات «الانتقالي» التي يتجاوز عديدها 90 ألف جندي. ووفقاً لمصادر مقرّبة من «الانتقالي» في مدينة عدن، فإن «قيادة قوات الواجب السعودي 802 قطعت التموين الغذائي عن كل الفصائل العسكرية والأمنية التابعة للمجلس»، وهو ما أثار سخط نشطاء محسوبين على «الانتقالي»، اتهموا المملكة بالتعامل مع «القوات الجنوبية» كـ«ميليشيات متمرّدة تحت البند السابع»، معتبرين ما قامت به «محاولة لتركيع تلك القوات وإرغامها على تنفيذ رغبات الإخوان في مأرب».

في هذا الوقت، وبينما تواجه قيادة صنعاء ضغوطاً دولية غير مسبوقة لوقف عملياتها في محيط مدينة مأرب، أصدرت وزارة الخارجية في حكومة الإنقاذ بياناً اعتبرت فيه أن التصريحات الأممية والدولية بخصوص جبهة مأرب «تفتقر إلى الحدّ الأدنى من المنطق، وتنطوي على انحياز سافر وتجاهل تام لبقية جبهات الحرب المشتعلة». وفي مقابل تصاعُد القلق الأميركي والبريطاني من تقدُّم الجيش و«اللجان» في مأرب، أسدل جهاز الأمن والمخابرات الستار عن «تقرير سرّي» حول علاقة واشنطن والرياض بتنظيم «القاعدة» في المحافظة نفسها، بما يكشف، بحسب قيادة صنعاء، «خفايا الاهتمام الدولي بهذه الجبهة المُلغّمة بالتنظيمات الإرهابية». وتحدّث التقرير الاستخباري بالتفصيل عن تحرّكات التنظيم ومعسكراته واستراحاته ومنازل عناصره وميادين تدريبهم ونقاط تجمّعهم وانطلاقهم ومصادر تمويلهم ودورهم في القتال إلى جانب «التحالف» في مأرب، وتحديداً في مديريات الجوبة ومراد ووادي عبيدة. وجاء في التقرير أنه «من خلال متابعة نشاط عناصر القاعدة، تبيّن أن مأرب أصبحت معقلاً رئيسياً لهم بعد تطهير منطقة قبيقة» في محافظة البيضاء. وتضمّن التقرير تفاصيل حول الهيكل التنظيمي لـ«القاعدة» في مأرب التي يتّخذ منها التنظيم «إمارة» خاصة به، نُصّب على رأسها المدعو معتزّ الحضرمي. كما تضمّن أسماء أكثر من 100 قيادي وعنصر في ما تُسمّى «ولاية مأرب» التي تتكوّن من مأرب والجوف والبيضاء.

إصابة وصول قوات صنعاء إلى الحدود الإدارية لمدينة مأرب، قوات هادي بالأرياك (أ ف ب)

> تواجه قيادة صنعاء ضغوطاً دولية غير مسبوقة لوقف عملياتها في محيط المدينة

أوسع هجوم يمني في العمق السعودي

نفّذت القوة الصاروخية وسلاح الجوّ المُسيّر التابعان للجيش و«اللجان الشعبية» أوسع عملية لهما ضدّ مواقع عسكرية واقتصادية داخل العمق السعودي. واستهدفت العملية، التي أعلنها رسمياً المتحدث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، مساء أمس، مناطق وقواعد عسكرية في جيزان وعسير والدمام، بالإضافة إلى ميناء رأس تنورة الواقع في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة القطيف، والذي يُعد أحد أكبر موانئ المملكة، وتتجاوز صادرات النفط السعودي عبره أكثر من 80% من إجمالي صادرات المملكة. وأشار سريع إلى أن عملية «توازن الردع السادسة تأتي في إطار الحق الطبيعي والمشروع في الردّ على تصعيد العدوان وتشديد الحصار»، مُبيّناً أنها نُفّذت «بعشر طائرات مُسيّرة من نوع صمّاد 3 وصاروخ من نوع ذو الفقار استهدفت شركة أرامكو في ميناء رأس تنورة وأهدافاً عسكرية في الدمام، فيما استهدفت مواقع عسكرية أخرى في مناطق عسير وجيزان بـ4 طائرات مُسيّرة من نوع قاصف 2k و7 صواريخ من نوع بدر، وكانت الإصابة دقيقة»، مُتوعداً بمزيد من «العمليات الموجعة». واعترفت السعودية، من جهتها، بالعملية التي تُعدّ الثانية من نوعها في غضون أسبوع، بعدما كان طيرانها قد شنّ، ظهر أمس، سلسلة غارات جوّية على العاصمة صنعاء، أدّت إلى سقوط عدد من الجرحى.

فلسطين

سيناريو فوز «حماس» يستنفر الاحتلال: حملة تضييق واسعة في الضفة

مع تصاعُد المخاوف الإسرائيلية من تصدُّر حركة «حماس» قائمة الفائزين بالانتخابات الفلسطينية المقبلة، بدأ جيش الاحتلال تكثيف جهوده في الضفّة المحتلّة للتضييق على قيادات الحركة وعناصرها، بهدف منع ما يُسمّيه «حالة الفراغ الأمني»

غزة ــ **رجب المدهون**

مع اقتراب موعد الانتخابات الفلسطينية، وتجاوُز جزء من عقبات الوصول إلى يوم الاقتراع، وفي ضوء ارتفاع فرص حركة «حماس» في الحصول على أكبر كتلة في المجلس التشريعي المقبل، تتصاعد مخاوف الاحتلال من عودة نشاط الحركة في الضفة الغربية المحتلّة، وهو ما يُترجَم على الأرض بمحاولات إسرائيلية لمنع «حماس» من الفوز، وذلك عبر اعتقال نشطائها في الضفّة.

وكشفت الصحافة العبرية، أمس، أن وزير أمن الاحتلال، بيني غانتس، أمر قادة جيشه في الضفة بمعالجة «حالة الفراغ الأمني» التي قد تنجم عن تقاعُس أجهزة الأمن الفلسطينية عن القيام بدورها في «محاربة عناصر حركة حماس»، مُوجّهاً جنوده بالقيام بما يَلزم من اعتقالات وغيرها من أجل ذلك. وجاء قرار غانتس بعد استماعه إلى شرح مُفصّل عن الأوضاع الأمنية الراهنة في الضفة، قدّمه ضبّاط المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، وفحواه أن قادة السلطة وحركة «فتح» مشغولون بالانتخابات وباليوم الذي سيَعقُب غياب الرئيس محمود عباس عن سدّة الحكم، وأن هناك خشية من خروج المارد، المتمثّل في «حماس»، من مخبئه في الضفة، وبالتالي صعوبة السيطرة على الأوضاع بعدها، الأمر الذي دفع أمن العدو إلى إبلاغ قوى الأمن الفلسطينية بأنه «في حال وجود فراغ أمني في الضفة، فسيَملأه الجيش (الإسرائيلي) وبكامل قوته». إزاء ذلك، علمت «الأخبار»، من مصادر «حمساوية»، أن الحركة تدرس عدّة خيارات بخصوص وضع الضفة في الانتخابات المقبلة، بما يُجنّبها ملاحقة الاحتلال لقياداتها وعناصرها هناك. واوضحت المصادر أن من بين تلك الخيارات مشاركة عناصر فاعلة في الحركة في قوائم منفصلة عن الأخيرة هناك، مقابل خيار آخر تدفع إليه بعض الأطراف داخل «حماس»، يُتمثّل في الذهاب نحو قائمة مشتركة مع «فتح»، في حين تُرجّح أصوات ثالثة الذهاب نحو قائمة مستقلة بشكل طبيعي بما يعني تحدّياً واضحاً للاحتلال، على اعتبار أن الاعتقالات لم تتوقّف منذ عام 2006، وأن الفرصة سانحة لتحقيق الفوز في الضفة.

ويتركّز ضغط الاحتلال على «حماس» في الضفة، نظراً إلى وجود تأييد جماهيري واسع للحركة هناك (على رغم غياب جسمها التنظيمي)، بالإضافة إلى حالة السخط على الفساد المتفشّي في مؤسّسات السلطة، واستمرار الأخيرة في «التنسيق الأمني» مع العدوّ. وبحسب المصادر «الحمساوية»، فقد اعتقلت السلطات الإسرائيلية، منذ إصدار المرسوم الرئاسي بالانتخابات، عشرات العناصر والقيادات «الحمساوية» في الضفة، فيما هدّدت آخرين بالاعتقال في حال ترشّحهم على قائمة الحركة.

في هذا الوقت، تتواصل الضغوط «الفتحاوية» الداخلية لمنع ترشّح شخصيات جديدة من الحركة، بخلاف محمد دحلان. إذ كشفت مصادر «فتحاوية»، لـ«الأخبار»، أن قيادات في «اللجنة المركزية» لـ«فتح» أبلغت عضو اللجنة، ناصر القدوة، الذي ينوي الترشّح بقائمة منفصلة عن القائمة الرسمية، أنه سيتمّ فصله إذا استمرّ في هذه الخطوة، وهو ما لمّح إليه أمين «اللجنة المركزية»، جبريل الرجوب، في تصريحات صحافية أول من أمس، حينما وصف استمرار القدوة في تشكيل قائمته بأنه «تخلٍّ من قِبَله عن دوره القيادي في الحركة»، داعياً إيّاه إلى مراجعة موقفه بمنتهى الجدية. في المقابل، لم ترَ «اللجنة المركزية» على شروط الأسير مروان البرغوثي في ما يخصّ القائمة الموحّدة لـ«فتح» والمعايير التي طلبها، الأمر الذي تحدّث عنه عضو «المجلس الثوري»، حاتم عبد القادر، في تصريحات صحافية، حيث أعلن أن الردّ على البرغوثي تأخّر، وذلك لعدم حسم هذا الملفّ من قِبَل «المركزية» التي ستجتمع اليوم الاثنين لبحث ملف الانتخابات، مُذكّراً بأن دعم البرغوثي لقائمة «فتح» مشروط بأن تكون القائمة مُعبّرة عن طموح الشعب الفلسطيني، وأن قرار ترشُّح الأسير للانتخابات الرئاسية لا يزال قائماً.

أمّا بالنسبة إلى «الجبهة الشعبية»، فقد كشفت مصادر من داخل الجبهة، لـ«الأخبار»، عن تعثُّر الوصول إلى قائمة موحّدة لقوى اليسار الفلسطيني، وذلك بعد مباحثات بدأت منذ يومين، ولم تفضِ إلى الاتفاق على برنامج مشترك، أو حلّ الخلاف على ترتيب الأسماء في القائمة، إضافة إلى تعقُّد بعض الشخصيات إفساد القائمة بدعم من فصائل فلسطينية أخرى.

على خطّ موازٍ، تلقّت الفصائل الفلسطينية دعوات للمشاركة في جولة مباحثات جديدة في القاهرة بعد عشرة أيام، في السابع عشر والثامن عشر من الشهر الجاري. وستتركّز الجولة الجديدة من الحوارات على استكمال ضمانات إجراء الانتخابات وما بعدها واحترامها، بالإضافة إلى الاتفاق حول انتخابات الرئاسة والمجلس الوطني، والتي ستَعقب الانتخابات التشريعية.

يتركّز ضغط الاحتلال على «حماس» في الضفة، نظراً إلى وجود تأييد جماهيري واسع للحركة هناك (أ ف ب)

> تلقّت الفصائل الفلسطينية دعوات للمشاركة في جولة مباحثات جديدة في القاهرة

تقرير

سوريا تبدأ التلقيح بالمتوافر: ليس لدينا ترف الاختيار

انطلقت، أخيراً، عملية التطعيم ضدّ وباء «كورونا» في سوريا، باستخدام اللقاحَين الروسي والصيني، فيما تنتظر البلادُ وصول أولى دفعات لقاح «أسترازينكا» عبر مبادرة «كوفاكس» الأممية، في نيسان/ أبريل المقبل. وتتصدّر الكوادرُ الصحّية قائمةَ الفئات المستهدَفة حالياً، فيما استطاع عدد من المسؤولين السوريين، من بينهم أعضاء في الحكومة، الحصول على اللقاح

دمشق ــ **مرح ماشي**

بدأت، أخيراً، حملات متفرّقة للتلقيح ضدّ وباء «كوفيد - 19» على الأراضي السورية، استهدفت الكوادر الصحّية في المشافي التابعة لوزارتَي الصحّة والتعليم العالي، إضافةً إلى المشافي العسكرية. وحصل عدد من أفراد الجسم الطبّي على اللقاح الروسي «سبوتنيك الفايروس المضعَف، بفاصل زمني من 21 إلى 28 يوماً عن الجرعة الأولى». ويقدّم الشرع بعض التفاصيل في شأن اللقاح، موضحاً أنه يأتي «على شكل منتَج شبه شفّاف بلون أبيض طفيف، ويمكن أن يكون ذا طبقات بسبب الترسيب، وتتمّ إزالة ذلك الترسيب بسهولة عن طريق الرجّ». ويُبيّن أن سواغات «سارس - كوف 2 المُضعَف» هي «فوسفات ثنائي الصوديوم، كلوريد الصوديوم، فوسفات أحادي الصوديوم وهيدروكسيد الألومنيوم». وباعتبار حملة التطعيم غير إلزامية، فقد سُجّلت حالات رفض لأخذ اللقاح من قِبَل عدد من الأطبّاء في مشافي دمشق، إذ اكتفوا بتبليغ اللجنة المُخوَّلة إعطاء اللقاح عدم رغبتهم به، لأسباب متعدّدة، بعضها متعلّق بشكّ الدراسات المتوافرة في شأن تأثيرات اللقاح على المدى البعيد، وأخرى متّصلة بانتظار وصول لقاحات أخرى للتمكّن من اختيار الأفضل بينها. لكن طارق العبد، وهو طبيب اختصاصي في طب الأورام حصل على اللقاح الصيني، يقول إن «أيّ شيء في الفترة الحالية أفضل من لا شيء، بسبب التماس مع عدد كبير من المرضى. ليس لدينا ترف الاختيار بين اللقاحات، بسبب الظروف التي تحكمنا». ويضيف إن «حالات كورونا ترتفع باعتبار سوريا تُجاور بلدين لديهما ارتفاع حادّ بأعداد الإصابات، وهما لبنان والعراق». ويسرد العبد بعضاً من تفاصيل يوم التطعيم، لافتاً إلى أنه تمّ «تبليغ الأطباء في مشفى ابن النفيس بأنهم مرشّحون لتلقّي اللقاح، باعتبار أن المشفى خُصّص على مدار عام كامل لمرضى كورونا، بكامل أقسامه، بدءاً من العناية المشدّدة والعناية القلبية والأجنحة الداخلية بالكامل، أي بما يعادل 90% من أسرّته»، متابعاً أن «تعبئة البيانات جرت عبر البطاقة الشخصية، حيث يجيب المرشّح للّقاح عن أسئلة تتعلّق بكونه على تماس مع مريض كورونا أخيراً، أو لديه إصابة سابقة، أو في حال تلقيح لقاح الزكام العادي». ويشير العبد إلى تلقّيه اللقاح الصيني، من دون أن تظهر عليه بعد ذلك أيّ أعراض، في حين «شعرت طبيبة واحدة فقط في المشفى بارتفاع حرارة ليوم واحد، من غير أيّ أعراض لاحقة. أمّا الطبيبات الحوامل والمرضعات، فقد نُصحن بعدم أخذه».

> تواجه سوريا عقوبات مالية دولية تُشكّل عقبة في سبيل حصولها على اللقاح لجميع مواطنيها

لا يمكن وصف الأمر، عملياً، بحملة تطعيم وطنية متكاملة، إذ لا إمكانات للقيام بذلك حتى في الكثير من الدول الغنية التي لا تزال في المرحلة الأولى من عملية التلقيح، فما بالك بدولة انضمّت إلى قائمة مبادرة «كوفاكس» التابعة لـ«منظّمة الصحّة العالمية»، والتي تهدف إلى مساعدة الدول الأكثر فقراً ضدّ الوباء، بما يسمح بتوفير اللقاح لما نسبته 20% من عدد السكّان خلال عام 2021. ومن المتوقّع توفير أكثر من مليون جرعة من لقاح «أسترازينكا» البريطاني، بعد موافقة سوريا على الانضمام إلى المبادرة، بموجب قرار حكومي صدر في كانون الثاني/ يناير الفائت، ليَعقبه إعلان السفارة السورية في موسكو، نهاية شباط/ فبراير الماضي، انتهاء إجراءات التسجيل للحصول على لقاح «سبوتنيك في» الروسي، والموافقة على استخدامه في سوريا، أسوة بـ 30 دولة أخرى اعتمدته، من بينها دول عربية كالإمارات وتونس والجزائر. والّافت أن مبادرة «كوفاكس» تسمح أيضاً بحصول مناطق شمال غرب سوريا، الواقعة تحت سيطرة المسلّحين، على لقاحات «أسترازينكا»، إذ يجري الحديث عن مليون و700 ألف جرعة لتغطية 850 ألف نسمة في تلك المناطق، فيما يُنتظر حصول دمشق على أوّل دفعة من اللقاح البريطاني، عبر «كوفاكس»، في شهر نيسان/ أبريل المقبل، وفق تصريح مُمثّلة «منظّمة الصحّة العالمية» في دمشق، أكجمال ماجتيموفا، التي لفتت إلى أن «أيّ إمدادات من اللقاحات الآمنة التي تستطيع الحكومة السورية الحصول عليها ستساعد على توفير اللقاحات على نحو أكبر»، بما يعني أن لا دور للمنظّمة في مثل هذه الاتفاقات الثنائية، على رغم ما تواجهه سوريا من عقوبات مالية دولية، تُشكّل عقبة إضافية في سبيل حصولها على اللقاح لجميع مواطنيها.

تسمح مبادرة «كوفاكس» بحصول مناطق شمال غرب سوريا على لقاحات «استرازينكا» (أ ف ب)

تقرير

السيستاني للبابا: لا للتطبيع

حمل لقاء البابا فرانسيس - آية الله علي السيستاني عدّة رسائل سياسية، خصوصاً من جانب مرجعية النجف، التي بدا لافتاً تشديدها على حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه، واستنكارها الحصار الاقتصادي الذي تتعرّض له شعوب المنطقة

بغداد - **الأخبار**

لم يكن اللقاء التاريخي الذي جمع بابا الكنسية الكاثوليكية فرانسيس الثاني، والمرجع الديني الأعلى في العراق علي السيستاني، في مدينة النجف (جنوب العاصمة العراقية بغداد)، أول من أمس، والذي دام أكثر من 40 دقيقة، خالياً من الرسائل السياسية، في ظلّ تمسُّك السيستاني

> **أعلن الكاظمي الـ6 من آذار/ مارس من كلّ عام «يوماً وطنياً للتسامح والتعايش»**

بـ«لاءاته السبع»، بتعبير أكثر من مصدر متابع. وهذه اللاءات، المستوحاة من البيان الصادر عن مكتب السيستاني عقب اللقاء، هي: لا للحصار، لا للعنف، لا للظلم، لا للفقر، لا لكبت الحرّيات الدينية، لا لغياب العدالة الاجتماعية، ولا للتطبيع. البيان أشار إلى أن اللقاء تمحور حول «التحدّيات الكبيرة التي تواجهها الإنسانية في هذا العصر ودور الإيمان بالله ورسالاته والالتزام بالقيم الأخلاقية السامية في التغلّب عليها»، مضيفاً أن السيستاني تحدّث عما يعانيه الكثيرون في مختلف البلدان من «الظلم والقهر والفقر والاضطهاد الديني والفكري وكبت الحريات الأساسية وغياب العدالة الاجتماعية، خصوصاً ما يعاني منه العديد من شعوب منطقتنا من حروب وأعمال عنف وحصار اقتصادي وعمليات تهجير وغيرها، ولا سيما الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة».

هذه اللفتة إلى فلسطين وشعبها حظيت بإشادة واسعة من مختلف القوى السياسية، خاصة تلك المحسوبة على محور المقاومة، التي عُدّ موقف المرجعية بالنسبة إليها متقدّماً جدّاً، ومواجهاً لرياح التطبيع التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وانحنت أمامها قيادات دينية وسياسية، بما يُمثّل أيضاً «ضربةً قاضية» لأحلام بعض القوى، الحالمة باللحاق بموكب التطبيع. وفي هذا الإطار، تحدّث بعض المصادر عن أن وفد الفاتيكان «طلب غطاءً من النجف يُمكّن أتباع الأديان الثلاثة من أداء حجّ سنوي إلى مدينة أور (المدينة الأثرية التي وُلد فيها النبي إبراهيم، والواقعة في محافظة الناصرية جنوب البلاد)»، غير أن جواب المرجعية كان على عكس رغبة الضيوف، بحسب المصادر نفسها، التي امتنعت الأوساط المطّلعة على أجواء النجف عن تأكيد حديثها أو نفيه.

السيستاني شدّد، أيضاً، على «الدور الذي ينبغي أن تقوم به المرجعيات الدينية والروحية الكبيرة في الحدّ من هذه المآسي، وحثّ الأطراف المعنيّين على تغليب العقل والحكمة ونبذ لغة الحرب، وعدم التوسُّع في رعاية مصالحهم الذاتية على حساب حقوق الشعوب في العيش بحرية وكرامة». كما شدّد على «أهمّية التضافر الجهود لتثبيت قيم التآلف والتعايش السلمي والتضامن الإنساني في كلّ المجتمعات»، على أساس «رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والاتجاهات الفكرية». ونوّه بـ«مكانة العراق وتاريخه وشعبه بمختلف انتماءاته»، مؤكّداً اهتمامه بأن يعيش «المواطنون المسيحيون كسائر العراقيين في أمن وسلام وبكامل حقوقهم الدستورية».

ثقة من أراد استثمار زيارة البابا للتصويب على طهران (أ ف ب)

من جهته، ذكر الفاتيكان، في البيان الصادر عنه، أن «قداسة البابا زار في النجف آية الله السيستاني، وشدّد قداسته خلال الزيارة الودية على أهمية التعاون والصداقة بين الجماعات الدينية، حتى تتمكّن من المساهمة في خير العراق والمنطقة والبشرية جمعاء، من خلال تعزيز الاحترام المتبادل والحوار»، مضيفاً أن «هذا اللقاء كان فرصة لقداسة البابا حتى يشكر آية الله السيستاني لأنه رفع صوته، مع الطائفة الشيعية، إزاء العنف والصعوبات الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة، دفاعاً عن الضعفاء والمضطهدين، مؤكّداً قدسية الحياة البشرية وأهمية وحدة الشعب العراقي».

على خطّ موازٍ، وعلى رغم الارتياح الذي خلّفته مواقف المرجعيّتَين، ثمّة من أراد استثمار زيارة البابا للتصويب على طهران، بالقول إن «الفاتيكان كرّس النجف كمقرّ للزعامة الشيعية على حساب حوزة قم» (مقرّ الحوزة الدينية في إيران). كما اعتبر هؤلاء أن الزيارة تسعى أيضاً إلى «تكريس أصوات الاعتدال الديني في مواجهة التطرّف، وهنا تكمن أهمية النجف والسيستاني، الذي يمثّل حاجزاً أمام مشاريع إيران في العراق». إزاء ذلك، تلفت مصادر مقرّبة من الدوائر الإيرانية المعنيّة بالملفّ العراقي إلى أن تلك الأحاديث كانت مُتوقّعة، خاصة أن الهجمة الإعلامية المستمرّة على إيران وحلفائها تفرض استثمار أيّ حدث في هذا السياق.

في هذا الوقت، كان لافتاً اقتناص رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، الزيارة التاريخية للبابا، ليُعلن يوم الـ6 من آذار/ مارس من كلّ عام أنه «يوم وطني للتسامح والتعايش». وكان البابا استكمل جولته بزيارة مدينة أور الأثرية ومدينة الموصل ومدينة أربيل عاصمة «إقليم كردستان»، على أن يختتم أنشطته اليوم بلقاء الكاظمي في بغداد.

تقرير

لا خطّة أميركية في أفغانستان: «أفكار» بايدن تُقلق كابول

بعد الإفراج عن دليلها للأمن القومي الذي يحمل شعار «تجديد الديموقراطية بعيداً عن التدخُّلات العسكرية»، خرجت الإدارة الأميركية الجديدة لتُعلن نيّتها دراسة انسحاب كامل من أفغانستان بحلول الأول من أيار/ مايو المقبل، وهو التاريخ المُحدَّد في إطار «اتفاق الدوحة» الموقَّع، قبل عام، بين إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، وحركة «طالبان». انسحابٌ يبقى مرهوناً بجملة عوامل، لعلّ أهمّها التوصُّل إلى تسوية بين الأطراف المتخاصمين، تحدّد ملامح المرحلة التي تلي جلاء القوات الأجنبية، فيما لو تحقَّق. وفي رسالته إلى الرئيس الأفغاني، أشرف غني، قال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إن الولايات المتحدة تنظر في خيارات أخرى أيضاً، لافتاً إلى أن بلاده تقوم بجهود رفيعة المستوى مع الأطراف المعنيّين ومع الدول الإقليمية والأمم المتحدة، من أجل الإسراع في محادثات السلام والوصول إلى تسوية ووقف دائم وشامل لإطلاق النار. وتشمل الإجراءات الأميركية خطوات عدّة، تتضمّن الأولى عقدَ اجتماع لوزراء خارجية ومبعوثين من روسيا والصين وباكستان وإيران والهند والولايات المتحدة، ترعاه الأمم المتحدة، لمناقشة نهج موحّد لدعم السلام في أفغانستان؛ فيما تتمثّل الثانية في «مشاركة المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، مقترحات مكتوبة مع الرئيس الأفغاني وقادة طالبان» تهدف إلى «تسريع المفاوضات التي تتعلق بالتسوية ووقف إطلاق النار»، وتعكس «بعض الأفكار المطروحة في خريطة الطريق لعملية السلام»؛ وفي الثالثة «سيُطلب من تركيا استضافة اجتماع رفيع المستوى للجانبين (الأفغانيين) خلال الأسابيع المقبلة، من أجل وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق سلام».

تمثّل هذه المقترحات، بلا شكّ، مفاجأة لحكومة كابول التي عوّلت على انفراط عقد الاتفاق بين واشنطن و«طالبان» في ظلّ إدارة جو بايدن، بعدما أظهرت هذه الأخيرة توجُّساً واضحاً إزاء الانسحاب، في موازاة إبداء رغبةٍ في الاضطلاع بمهمّات ما يُسمّى «مكافحة الإرهاب» في هذا البلد. وتفيد وثيقة الأمن القومي، في هذا السياق، بأن الولايات المتحدة «يجب ألّا تخوض، ولن تشارك، في حروب أبدية أودت بحياة الآلاف، وأهدرت تريليونات الدولارات. سنعمل على إنهاء أطول حرب أميركية في أفغانستان بشكل مسؤول، مع ضمان ألّا يصبح هذا البلد مرّة أخرى ملاذاً آمناً للهجمات الإرهابية ضدّ الولايات المتحدة». تُبقي هذه المقاربة في الحسبان كلّ الاحتمالات قائمة، في ظلّ الرسائل المتباينة لإدارة بايدن حيال مستقبل اتفاق السلام والتعامُل مع الأزمة الأفغانية، ووسط توقّعات تشير إلى احتمال رفض حكومة غني الانخراط في محادثات لا تحصّل فيها المكاسب المبتغاة، وأبرزها الحفاظ على مظلّة الاحتلال، خشية استئثار «طالبان» بالسلطة مجدّداً.

في هذا الوقت، أعدّت الولايات المتحدة، وفق بلينكن، مقترحاً لخفض أعمال العنف لمدّة 90 يوماً، «يهدف إلى منع هجوم الربيع من قِبَل طالبان، بالتزامن مع جهودنا الدبلوماسية لدعم تسوية سياسية بين الطرفين». ويجيء الحراك الأميركي، الذي بدأ بجولة خليل زاد على دول المنطقة المعنيّة بالتسوية، في وقت بدأ فيه العدُّ العكسي لتنفيذ الشرط الرئيسي الذي تضمّنه «اتفاق الدوحة»، والقاضي بانسحاب كامل للقوّات الأميركية والأجنبية من أفغانستان بحلول الأول من أيار/ مايو. وأفادت مصادر دبلوماسية وسياسية، «رويترز»، بأن المبعوث الأميركي اقترح، في الأيام الماضية، تعديلاً على عملية السلام المتعثّرة بين الحكومة و«طالبان» يشمل تشكيل حكومة موقّتة، وعقد مؤتمر للأطراف الأفغان. خطّةٌ واجهت اعتراضات فورية من قِبَل الحركة والحكومة، إذ قال غني، أوّل من أمس، إن حكومته مستعدّة لمناقشة إجراء انتخابات جديدة لدفع محادثات السلام مع «طالبان» قُدُماً. وبحسب مصادر «رويترز»، شملت مقترحات خليل زاد، الذي التقى المسؤولين الأفغان في كابول الأسبوع الماضي، الاتفاق على حكومة موقّتة أشير إليها باعتبارها حكومة تشاركية أو تمثيليّة. وكرّر غني رفضه التنحّي لتشكيل حكومة موقّتة، محذّراً من أن أيّ انتقال للسلطة يجب أن يتمّ من خلال انتخابات، كما يقضي الدستور.

(الأخبار)

أعذت الولايات المتحدة مقترحاً لخفض أعمال العنف لمدة 90 يوما (أ ف ب)

تقرير

السيسي في السودان: مزيد من «الفنكوش»

القاهرة - **الأخبار**

لم تكن زيارة الساعات الستّ التي قام بها الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، للسودان، سوى استكمال للتواصُل المستمرّ منذ أسابيع بين البلدين. وعلى رغم تصوير الإعلام المصري الزيارة بوصفها انتصاراً للقاهرة، إلّا أن الوقائع تؤكّد أنها لم تحمل أيّ جديد على المستويات كافّة، بل عبّر فيها السودانيون عن

> **جرى إبلاغ السيسي بشكل مباشر ضرورة عدم «إذلال» السودانيين بما يُقدّمه المصريون**

غضبهم إزاء تركيز الإعلام المصري على المساعدات التي قدّمتها القاهرة إلى الخرطوم.

زيارة السيسي، التي جاءت بعد أيّام من أخرى قامت بها وزيرة الخارجية السودانية إلى مصر، حملت دلالات رمزية لجهة التعاون السياسي والعسكري بين البلدين، وبعثت برسالة إلى إثيوبيا بوحدة الموقف بين القاهرة والخرطوم، في أعقاب توتّرات استمرّت أشهراً طويلة، ما من شأنه أن يعزّز الموقف المصري في أزمة سدّ النهضة، بالتحرّك الثنائي في مواجهة أديس أبابا دولياً. وتعتزم القاهرة التوجُّه إلى مجلس الأمن مجدّداً، لكن هذه المرّة برفقة الخرطوم، وتحت البند السابع المرتبط بـ«تهديد السلم والأمن الإقليميَّين والدوليَّين» في شرق أفريقيا، ولا سيما في ظلّ استمرار رفض إثيوبيا مقترَح الوساطة الدولية الرباعية الذي قدّمه السودان وباركته مصر، وتفضيلها اقتصار الوساطة على الاتحاد الأفريقي الذي لم يصل، على مدى أكثر من عام، إلى أيّ نتيجة.

ويبدو أن ملفّ سدّ النهضة هو الوحيد الذي يجمع بين مصر والسودان؛ إذ إن كلا البلدين يشعر بالخوف والقلق إزاء تداعيات الملء الثاني لبحيرة سدّ النهضة، لتأثيره السلبي على حصّتيهما من المياه، إضافة إلى قلقهما من سلامة الإنشاءات الخاصة بالسدّ، والتي قد تؤدّي إلى انهياره بعد تخزين المياه فيه. في ما عدا ذلك، وعلى رغم محاولة مصر إظهار وجود تعاون وثيق مع السودان، إلا أن هذا الأمر ليس حقيقياً، خصوصاً في ما يتعلّق بالتعاون الاقتصادي والمشاريع المنويّ تنفيذها بين البلدين في الفترة المقبلة، ليس

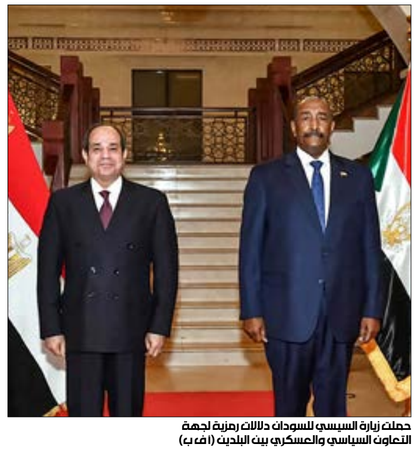
حملت زيارة السيسي للسودان دلالات رمزية لجهة التعاون السياسي والعسكري بين البلدين (أ ف ب)

بسبب أزمة النزاع الحدودي في شأن حلايب وشلاتين الواقعتَين تحت السيادة المصرية، واللتين يقول السودان إنهما تابعتان له وتقعان ضمن حدوده الجغرافية، ولكن لأنّ غالبية المشاريع المعلَن عنها لا تتعدّى وظيفتها الاستهلاك السياسي، وجميعها تقريباً مُقترحة منذ حكم المخلوع حسني مبارك. واللافت أن معظم المشاريع التي أُعلن عنها بالتزامن مع زيارة السيسي، بدأت خطواتها من قبل، وبعضها توقّف لأسباب لها علاقة بالتمويل، والبعض الآخر لأسباب متّصلة بالخلافات حول بعض التفاصيل. ويُعدُّ مشروع ربط السكة الحديد المصرية بالسودانية أحد هذه المشاريع التي تواجه عجزاً في التمويل، فضلاً عن اختلاف المواصفات التي يتّبعها البلدان، وهو ما دفع مصر إلى الإعلان عن تطوير السكة الحديد السودانية لتتواءم مع نظيرتها الممتدّة في القاهرة. ومشروع الربط الحديدي أحد المشاريع التي جرى الحديث في شأنها في عهدَي مبارك والرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، لكن التكلفة العالية، فضلاً عن غياب الإرادة سياسية، أدّيا إلى تعليقه، فيما يتحدّث السيسي عن دراسة جدوى لتنفيذ المشروع مجدداً خلال الفترة المقبلة، مع وجود مشكلات كبيرة لدى الجانب السوداني، نتيجة عدم جاهزية الخط الحديدي للربط داخل أراضيه.

كذلك، وعلى رغم أن مصر نفّذت تدريبات عسكرية مشتركة مع السودان، وبحثت التعاون العسكري عبر وفود عسكرية متبادلة، خاصة خلال الأسابيع الأخيرة، إلا أن هذه الزيارات لم تأتِ بأيّ جديد، في ظلّ تعليق المشاريع بين الجانبين، ومن بينها الربط الكهربائي، الذي ستحصل مصر بموجبه، لقاء ما تُصدّره من طاقة إلى السودان، على محاصيل ومنتجات. ومن هنا، جرى إبلاغ السيسي بشكل مباشر بضرورة عدم «إذلال» السودانيين بما يُقدّمه المصريون، لأن بلادهم تُقدّم أيضاً الكثير للمصريين، لذا ليس من المحبَّذ الحديث مراراً وتكراراً عن المساعدات أو الخدمات التي تقابلها مواقف سياسية وأصطفاف خلف الموقف المصري، فضلاً عن أن «وواقع الأخوة والروابط المشتركة» التي تتحدّث بها القاهرة تتنافى مع وقائع الإعلان عن المنَح والمساعدات، وما يقدّم علناً بصورة تسيء إلى السودانيين.

في النتيجة، لم تحمل زيارة السيسي أكثر من «فنكوش» جديد للسودان، مرتبط بغياب مشاريع حقيقية للتنفيذ، مع إعلانات كثيرة نظرية عن أوجه التعاون المستقبلي، لكن لا السيسي ولا النظام الانتقالي في السودان قادران على تنفيذها، على الأقلّ في المدى المنظور.

وفيات ◄

بناتها رولا زوجة الدكتور نديم عفيش وأولادها:
كارل جبور (في المهجر)
تيبري جبور (في المهجر)
كارن زوجة اللّه زهار وأولادهما:
لطفي وفيليب (في المهجر)
سيرج وايريك
ابنها فيليب زوجته ليا الراسي وأولادهما:
سمير وايريس
شقيقاتها رينيه تويني أرملة حليم قربان وأولادها وعائلاتهم
مي تويني أرملة منذر بلطجي وأولادها وعائلاتهم
منى تويني زوجة العميد البرتو غريّب وأولادهما وعائلاتهم
أشقاؤها الوزير السابق نقولا جان تويني زوجته ريا تويني وابنته هاله
المحامي ميشال جان تويني زوجته سلوى بيضون وعائلتها
وعموم عائلات تويني، كامل، فرح، عفيش، زهار، الراسي، قربان، بلطجي، غريّب، بيضون، دباس، نفاع، سرسق، سابا وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون بمزيد من الإيمان والرجاء بالقيامة فقيدتهم الغالية
اندره جان تويني
أرملة سمير فيليب كامل
المنتقلة الى رحمته تعالى يوم الجمعة في 5 آذار 2021 متممة واجباتها الدينية.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسها اليوم الأثنين 8 الجاري في كنيسة القديس نيقولاوس للروم الأرثوذكس (مارنقولا) الأشرفية، بحضور العائلة فقط ثم توارى الثرى في مدافن العائلة في وادي شحرور العليا.
نظراً للظروف الراهنة تتقبل العائلة التعازي على الأرقام التالية:
رولا عفيش: 03/737377
كارن زهار: 03/737370
فيليب كامل: 03/690039
Email:
Andreesamirkamel@gmail.com
لمن يريد التبرع عن نفس المرحومين العزيزين سمير واندره كامل الرجاء الاتصال بـ
03/3371361 – 03/321546
المركز الطبي الاجتماعي حركة الشبيبة الارثوذكسية

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

◄ للبيع او للايجار

شقة للبيع او للايجار، حازمية، مار تقلا 200 م2، 3 نوم، صالون، صفرة، بلكون وموقف مع منظر خلاب. ت: 03/357374 RSL

فرصة عمل للطلاب

إذا كنت طالباً/طالبة جامعيّاً من أصدقاء «الأخبار»، وتبحث عن فرصة لدخل اضافي او جديد، يهمنا ابلاغك بان إدارة التسويق في «الأخبار» تبحث عن مندوبين/ مندوبات لبيع الاشتراكات .
لمن يهمّه الأمر التواصل عبر البريد الالكتروني
hr@al-akhbar.com
أو الاتصال على الهاتف 01/759500

«مهرجان برلين» يسدل ستارته الـ 71 تجربة افتراضيّة غريبة ومفاجآت سارّة

انتهت الدورة الحادية والسبعون من «مهرجان برلين السينمائي الدولي» في جزئها الاول قبل أيام. للمرة الاولى في التاريخ، نشاهد الحدث العريق من غرف جلوسنا وغرف نومنا، تجربة غريبة وجديدة كان لا بدّ منها بسبب الاوضاع الراهنة. ضياع خيّم على اليوم الاول من المشاهدة. فترتيب الافلام التي اردنا مشاهدتها لم يكن سهلاً. بدا من الساعة التاسعة صباحاً حتى منتصف الليل. ونشاهد ما يقارب خمسة او ستة افلام كل يوم. في لبنان مثلاً. كنا نشاهد فيلماً عند التاسعة صباحاً فيما يشاهدونه في الولايات المتحدة مثلاً بعد منتصف الليل. وجميعنا نشاهد في «الوقت نفسه» على الشاشة. الجميل الذي فعلته إدارة المهرجان هو تحديد وقت عرض الافلام، بما يعني أنه رغم اننا نشاهد من منازلنا وعلى شاشاتنا. إلا أننا احسسنا اننا نشاهدها جميعاً في الوقت نفسه في الصالة. مثلاً. الفيلم الذي يبدأ الساعة التاسعة صباحاً. ينتهي البث المباشر له عند انتهائه. لا يمكن وقف البث وترك الشاشة والذهاب للاكل او فعل شيء آخر. علينا ان نبقى نشاهد الفيلم حتى ينتهي. والا سينتهي وقت المشاهدة ويتوقّف البث. للمرة الاولى منذ سنوات طويلة. كانت المسابقة الرسمية تضمّ افلاماً (15 فيلماً اقل من المعتاد قليلاً) جميعها جيدة جداً وبعضها ممتاز. لم تكن مليئة بالنجوم. بل حملت توقيع مجموعة من المخرجين المشهورين. بالإضافة إلى اسماء جديدة مبهرة. بالتأكيد. لم يكن الاختيار سهلاً بالنسبة إلى لجنة التحكيم التي تألفت من المخرجين الإيراني محمد رسولوف. والرومانية ادينا بنتيلي. والهنغارية الديكو انييدي. والإيطالي جيانفرانكو روشي. والبوسنية ياسميلا زبينيتش. والمخرج من كيان الاحتلال الاسرائيلي نادف لابيد. جاءت النتائج كما كان متوقّعاً. مع بعض المفاجآت الصغيرة. جائزة الدب الذهبي لافضل فيلم ذهبت. كما توقع كثيرون. إلى الروماني رادو جود وفيلمه Bad Luck Banging or Loony Porn. تماماً مثل اسمه. يثير الشريط الاهتمام من الدقيقة الاولى مع المشهد الجنسي الصريح (بورن). ومن ثم يبدأ التناقض بين الحقيقة والخيال والصور واللغة والكوميديا والنقد الاجتماعي. جائزة لجنة التحكيم الكبرى ذهبت إلى الياباني ريوسوكي هاماغوشي عن «عجلة الحظ والفانتازيا» الذي يمكن اعتباره افضل صادم حتى الآن في مسيرته السينمائية. المفاجأة الاولى كانت في جائزة لجنة التحكيم التي ذهبت إلى «السيد باخمان وفصله» للالمانية ماريا سيبث. رغم انّ الفيلم جيد جداً إلا انّ المخرج الجورجي الكساندر كوبيرتزه الذي قدّم فيلمه الشاعري الفلسفي «ماذا ترى عندما ننظر إلى السماء» كان يستحقها اكثر. جائزة افضل مخرج ذهبت باستحقاق إلى الهنغاري دينيس ناغي وفيلمه التاريخي «ضوء طبيعي». الذي عرف كيف يتحكّم بإيقاعه. مع الزخم النفسي الشاق الذي يبثه. إذ قدم ناغي عاصفة رمزية وشاعرية وعاطفية كاملة. جائزة افضل تمثيل جاءت محايدة جنسياً كما كان مقرّراً لمارين إيغارت عن فيلم «أنا رجلك». وافضل اداء مساعد لبيلا كيزلينغر عن فيلم «غابة – اراك في كل مكان». وجائزة الدب الفضي للمساهمة الفنية لابران اسواد عن مونتاج فيلم «فيلم شرطي» الذي سنشاهده قريباً على نتفليكس. تحفة المخرجة الفرنسية سيلين سياما «امي الصغيرة» خرجت خالية الوفاض. مع انها كانت تستحق تتويجاً بكل جدارة. وفي مسابقة «لقاءات». حصد «نحن» للسنغالية الفرنسية اليس ديوب جائزة افضل فيلم. وللاسف. خرجت الافلام العربية بخُفّي حنين من جميع المسابقات رغم الحفاوة النقدية التي حظي بها بعضها على ان نعود لاحقاً بالتفصيل الى هذه المشاركات العربية واللبنانية. خصوصاً «دفاتر مايا» للثنائي جوانا حاجي توما وخليل جريج الذي ادخل لبنان إلى المسابقة الرسمية للمرة الاولى منذ 39 عاماً. اي منذ «بيروت اللقاء» لبرهان علوية

يكتبها شفيق طبارة

جائزة الدبّ الذهبي **رادو جود** يُسقط القناع عن رومانيا المعاصرة

من فيلم Bad Luck Banging or Loony Porn (الدب الذهبي لأفضل فيلم)

بسبب جرأته الشكلية ومحتواه المتفجّر، وروحه الاستفزازية والمتمردة، ونقده الحاد للمجتمع والدين والسياسة والصوابية السياسية والنفاق، فإنّ Bad Luck Banging or Loony Porn (الدب الذهبي لأفضل فيلم) للروماني رادو جود، هو راديكالية نادرة في السينما المعاصرة. تخلّص المخرج من الطريقة التقليدية في بناء قصة سينمائية وتحرّر من فكرة الرسم التخطيطي للشخصيات وللسرد. هكذا، قرّر أن يصنع فيلماً غير مكتمل، ومفتوحاً بثلاث نهايات. ترك لنا حرية الاختيار وفقاً لصوابتنا السياسية وأزيائنا المهنية واقنعتنا ونفاقنا وتقوانا ومواقفنا وفضائلنا الكاذبة. رادو جود هو من بين المخرجين الأكثر إبداعاً في السينما العالمية، وخصوصاً في الموجة الرومانية الجديدة. عاد إلى «برلين» بعدما حصد الدب الذهبي عام 2015 عن فيلم !AFERIM: شريط لا علاقة له بأفلامه السابقة، يميل إلى الفكاهة والعبثية والسخرية في التعامل مع القضايا المعقّدة للحياة الاجتماعية والسياسية في رومانيا الحاضر والماضي.

متسلّحاً بالهستيريا الاجتماعية التي نشهدها اليوم، بين الأقنعة التي نضعها وحجرنا الصحي (صُوِّر الشريط خلال جائحة كورونا)، يقدم لنا جود فيلماً بثلاثة أجزاء مختلفة: قصة إيمي (كاتيا باسكاريو) المدرسة التي تُسرّب لها على الإنترنت فيديو تسجيلياً، وهي تمارس الجنس مع زوجها. الجزء الأول (نصف ساعة) من حياة إيمي في شوارع بوخارست، يصوّرها المخرج بطريقة وثائقية وهي في مصر الصيدلية، والمكتبة، والسوبرماركت... في بوخارست خلال الجائحة حيث الجميع تقريباً يلبس الأقنعة، يصوّر جود إيمي وهي تتحرك ويكشف كاميرته بعض التفاصيل والأحداث. ببساطة يصوّر الحياة في المدينة. الجزء الثاني (العظيم) هو مونتاج صور ومشاهد مأخوذة من الأرشيف. مقال موسوعي استخدم فيه جود التعريفات والكلمات والفكاهة حول الحياة السياسية في رومانيا على مرّ العصور. في هذا الجزء، قام جود بمراجعة غريبة لبعض الأحداث العامة التي جذبت الدولة، إلى جانب أحداث أخرى من المجال الخاص أو من الشبكات الاجتماعية. الجزء الأخير هو محاكمة المرأة في المدرسة بعدما تناقل التلاميذ الفيديو من هاتف إلى هاتف، وشاهدته المدرسة كلّها وأولياء الأمور. يختزل جود في هذا الجزء المسرحي أمّته ومجتمعه. لقاء المعلمة بأولياء الأمور (ربات منزل، قائد عسكري، طيار، فنان...) في باحة المدرسة لمناقشة الفيديو، والتصويت على ما إذا كان بإمكان المرأة الاستمرار في تعليم أطفالهم. مضحك للغاية ومثير للغضب وحادّ في آن. يبرز المخرج موضوعات الفيلم المركزية: تاريخ البلاد، الفاشية، العنصرية، كراهية النساء، الذكورية، الديكتاتورية، الشوفينية والتعصب والقومية والعنجهية والبرجوازية... كل ذلك بثار فقط من فكرة أن معلمة أطفال تمارس الجنس في حياتها الخاصة. من المشهد الأول الذي يعرض فيه جود الفيديو الجنسي (بورن) بكامله، إلى المحاكمة وكفاح المعلمة للدفاع عن حقوقها ومبادئها وقناعاتها، وتعريف ما هو فاحش أو إباحي أو منحرف، وبين فكّي الرقابة الاجتماعية، ندرك أن حالة النفاق والفساد في مصدر السخافات التي لا يمكن حتى لشخصيات لوني تونز المرسومة على بعض الكمامات احتواؤها.

ينتمي الشريط إلى أسلوب الموجة الرومانية الجديدة التي بدأت عام 2005، مع فيلم «موت السيد لازاراسكو» لكريستي بويو. حركة أعطت نوعاً جديداً من الواقعية الاجتماعية، مبرزةً بشكل مثير للسخرية فشل النظام الاجتماعي والمؤسساتي لرومانيا. Bad luck Banging or Loony Porn، هو رسم كاريكاتوري سياسي، نكتة تتعلق بالوقت الحاضر، يظهر معضلات أخلاقية غير مريحة ومقلقة ويأساً من مجتمع له أولويات مضطربة.

النتائج كاملة

في ما يلي قائمة بالفائزين في «مهرجان برلين السينمائي» بدورته الحادية والسبعين:

- جائزة الدب الذهبي لأفضل فيلم: «باد لاك بانغينغ أور لوني بورن» للمخرج رادو جود (رومانيا)
- الجائزة الكبرى للجنة التحكيم. الدب الفضي: «عجلة الحظ والفانتازيا» لريوسوكي هاماغوشي (اليابان)
- جائزة لجنة التحكيم. الدب الفضي: «السيد باخمان وفصله» لماريا سيبث (ألمانيا)
- جائزة الدب الفضي لأفضل مخرج: «ضوء طبيعي» لدينيس ناغي (هنغاريا)
- جائزة الدب الفضي لأفضل أداء تمثيلي: مارين ايغارت عن فيلم «أنا رجلك» (ألمانيا)
- جائزة الدب الفضي لأفضل أداء تمثيلي في دور ثانوي: المجرية ليبلا كيزلينغر عن فيلم «غابة – اراك في كل مكان»
- جائزة الدب الفضي لأفضل مساهمة فنية: لابران أسواد عن مونتاج فيلم «فيلم شرطي» لألونسو رويزبالاسيوس (المكسيك)
- جائزة الدب الفضي لأفضل سيناريو: «إنترواكشن» لهونغ سانغسو (كوريا الجنوبية)

مَن لا يحبّ السيد باخمان والمهاجرين الصغار؟

«من الذي ما زال متعباً؟» يصدح صوت من أول الفصل. ذراعان ترتفعان بتكاسل. «حسناً، سوف ننام قليلاً بعد» كما لو كان الأمر عادياً في المدرسة. ثم تهبط الرؤوس مرة أخرى على الطاولات. إنه يوم عادي في صف «6 ب» في «مدرسة جورج بوشير» في ستاتالندورف، بلدة صغيرة في وسط ولاية هيسن في ألمانيا. في الصف، يتعلم أطفال بين عمر الـ 12 والـ 14 من 12 دولة مختلفة. الصوت الذي صاح من أول الصف، هو للمعلم ديتر باخمان البالغ 65 عاماً. بعد دقائق على بدء الوثائقي الجديد للمخرجة الألمانية ماريا سيبث، نكتشف سبب اختيارها هذا الفصل بالتحديد... ببساطة لأنّ السيد باخمان ليس مدرساً عادياً. «السيد باخمان وفصله» وثائقي طويل (ثلاث ساعات ونصف ساعة ـ الدب الفضي ـ جائزة لجنة التحكيم) عن أستاذ في مدرسة ابتدائية، يعلّم الأطفال المهاجرين بأساليب غير تقليدية. ماريا سيبث لم ترد الدخول في نقاشات حول أداء المعلم، فما يظهره الوثائقي أن السيد باخمان قادر على تشكيل الذكاء والتفكير والانفتاح عند التلاميذ. عزف على الآلات الموسيقية، الغناء، اللعب، كتابة القصص، مناقشات حامية بلغات مختلفة... كلها أشياء أساسية في فصل باخمان، لأنّ المعلم يريد إيصال الأطفال إلى مكان يكونون فيه قادرين على قبول أنفسهم وغيرهم برغم الاختلافات الكبيرة. الأطفال مختلفون عن آخرين في سنّهم وفي المدرسة، والسبب بسيط، فهم وصلوا منذ فترة إلى البلاد ولا يتقنون اللغة. طريقة السيد بخمان في التعليم ثورية، تهدف إلى التقريب وليس الإبعاد أو وضع العلامات والمنافسة بين التلامذة. الحوار والكلمة ومشاركة الثقافات المختلفة هي التنوّع بحد ذاته في الصف. هذا التنوع يثري المساواة ويحفّزها، يخلق معها السيد باخمان أجواءً أسرية، ويبدأ دائماً مع الموسيقى لالتقاط الفروق الدقيقة لتلامذته. الفيلم حوّل الفصل إلى مسرح، ومن خلاله عرفنا الشباب والصبايا، وتحولوا إلى نجوم. نضحك ونبكي ونتأثر معهم. «فرحان» يحب أن يأخذ قيلولة. «تيم» يحمرّ خجلاً كلما اقتربت الكاميرا منه. «ريجينا» ذات الشعر الأحمر تمضغ دوماً شيئاً ما. «ربيعة» منذ وصولها إلى ألمانيا، غيّرت أربع مدارس قبل أن تصل إلى صف السيد باخمان. كل الشباب يعانون من مشاكل ما... وأحلام وطبعاً مخاوف. بأساليبه المسلّية، يحاول السيد باخمان أن يزيل العبء عن أكتافهم، وتقليل الضغط، والتشجيع والشغف والثناء. «السيد باخمان وفصله» فيلم عاطفي، نرى فيه صعوبات الأطفال الشخصية وكيف يتغلبون عليها، أو على الأقل يعانون منها بشكل أفضل. كاميرا سيبث خفيفة تتوغّل طبيعياً في الفصل وبين التلاميذ. عمرهم حساس، إنهم يتركون فترة الطفولة ويدخلون المراهقة، والسيد باخمان حاضر دائماً لمساعدتهم على اجتياز كل شيء في الحياة.

«السيد باخمان وفصله» وثائقي طويل لماريا سيبث نال الدب الفضي ـ جائزة لجنة التحكيم

أليس ديوب في باريس: من «نحن» حقاً؟

بطريقتها الخاصة، تستعمل المخرجة السنغالية الفرنسية أليس ديوب كاميرتها، وبنيتها الواضحة بالاستجواب والمراقبة، بخاصة عندما يتعلق الأمر بالتناقضات الشديدة بين الفرنسيين، القادمين من أصول استعمارية مختلفة، وأولئك الذين يحملون نسب تاريخها الطويل. في فيلمها الجديد «نحن» (أفضل فيلم في قسم «مسابقات» في برلين)، تسافر ديوب في الأحياء والمناطق التي يمر عبرها قطار يعبر ضواحي باريس، للتركيز على حياة مجموعة غير متجانسة من الناس الذين يعيشون في تلك المناطق. يمشي الشريط بخطى جغرافية، تماماً كمسار القطار الحضري الباريسي RER B، الذي يعبر العاصمة الفرنسية وضواحيها من الشمال إلى الجنوب، ما يجعل عبوره شبه إكلينيكي. ما تفعله المخرجة وفريقها هنا هو اختيار نقاط مختلفة على خريطة الضواحي تلك، وقفة عند العديد منها (شوفروز، لو بورجيه، جيف سور يوفيت، رواسي)، وتصوير الشخصيات التي تعيش هناك. تمثل كلمة «نحن» في العنوان بالضبط ما يلي: قطع محدد لمدينة تضم الكثير من الأشخاص الذين لا نراهم عادةً على الشاشة، مثل إسماعيل، الميكانيكي الذي وُلد في مالي ويعمل منذ سنوات في ضواحي باريس ويتحدث عبر الهاتف مع والدته الموجودة في بلدة صغيرة بالقرب من باماكو، والذي لم يزرها منذ عام 2000. ستتوقف المخرجة أيضاً عند عمل ممرضة تزور العديد من الأشخاص ذوي الدخل المنخفض لتداويهم، ونلتقي أيضاً بكاتب كرّس نفسه أعماله لأناس تلك الضواحي التي لا تظهر عادةً في الأدب الباريسي. تُظهر ديوب من خلال بداية الفيلم إطاراً فسيفسائياً صمّمته من خلال الأشخاص الذين يراقبون حيوانات برية من بعيد، وتُظهر من اللحظة الأولى عالمين متباعدين ومع ذلك متجاورين. انقسامات تطارد حاضر فرنسا، ما يؤكد على الجانب الأنثروبولوجي للرحلة. في الرحلة أيضاً، شيء من الأدب، فالمخرجة أوضحت أنها اتخذت بعضاً من كتابات جيمس جويس كنموذج لتصويرها الناس العاديين. ولكنّ الإلهام الأول هو مجلد Le Passagers du Roissy-express الذي روى فيها فرانسوا ماسبيرو وأنايك فرانتز بالكلمات والصور ما واجهاه خلال رحلتهما. أما الإلهام الثاني الصريح، فهو من خلال مشاركة الكاتب ببار برغونيوس في الفيلم. في «نحن»، تشعرنا ديوب أن باريس الحقيقية اليوم، هي في هذه الأماكن أكثر من مناطق السياحة وتلك الشهيرة. لا تقدم ديوب في الفيلم ما يُسمى عادةً «الأغلبية الصامتة»، بل تتحدث عن سكان مدينة معقّدة ومتعددة الثقافات لها جذور آلاف القصص. بشر يعيشون بعزلة وتمييز، وبعضهم بالحنين إلى تسلسلات هرمية موروثة من ماضٍ ملكي.

من «نحن» بجائزة أفضل فيلم في قسم «مسابقات» في برلين

الخزان التقليدي الذي يسحر عموماً السياسيين الأكثر تحفظاً أو القوميين، بل تتحدث عن سكان جذور آلاف القصص. بشر يعيشون بعزلة وتمييز، وبعضهم بالحنين إلى تسلسلات هرمية موروثة من ماضٍ ملكي.

ريوسوكي هاماغوشي يدير «عجلة الحظّ والفانتازيا»

«عجلة الحظ والفانتازيا» تُوّج بـ «الدب الفضي ـ جائزة لجنة التحكيم» في برلين

المخرج الياباني ريوسوكي هاماغوشي لديه شغف بالقضايا والقصص الذاتية الفلسفية التي تدور حول معنى الحب والأنانية والموت واللذة والرغبة الجنسية. في فيلم «أساكو 1 و2» (2018) قدّم قصة فتاة تقع في حب رجلين متطابقين في الشكل، ولكنهما مختلفان في الشخصية. في فيلمه الجديد «عجلة الحظ والفانتازيا» الذي تُوِّج بـ «الدب الفضي ـ جائزة لجنة التحكيم»، يقدم ثلاث قصص تتمحور حول المصادفات والقدر والهوية، وتطرح أسئلة مثل: ما الذي يجعل قصة حبي فريدة من نوعها؟ ما الذي يضمن لي أن شخصاً آخر، بعدي، لن يكون قادراً على أن يحب شريكي تماماً بالطريقة نفسها التي أحب؟ هل نحن حقاً مميزون؟ هل ستكون العلامات التي نتركها على الآخرين أبدية، أم زائلة؟ في القصة الأولى «سحر (أو شيء أقل طمأنة)»، تكتشف شابة أن أعز صديقاتها ترى رجلاً كانت تحبه. في الثانية «باب مفتوح على مصراعيه»، تقبل طالبة جامعية رهان صديقها بإغواء أستاذتها. وفي الثالثة «مرة أخرى»، تصادف امرأة في الطريق أول حب لها خلال أيام المدرسة، أم أنها مجرد امرأة تشبهها؟ تم تنظيم القصص بشكل مستقل ولكنها مجموعة متماسكة من حيث الموضوع والإيقاع والمدة والتنظيم السردي. كل قصة تمر في البناء نفسه في طوكيو، والحديث يدور عن الجنس. تبدأ الثلاث بمحادثة ودية تتطور إلى شكّ ثم محاولة يائسة لإعادة إحياء الماضي أو على الأقل معرفة ما إذا كان الحبيب القديم لا يزال يملك مشاعر. النساء في الفيلم، يجدن أنفسهن محاصرات في حالة من التخمين. النساء هنّ في مركز المشهد كقوة جذب، يتعاملن مع التناقضات والإغراءات والرغبات والشعور بالذنب. لكنّ هاماغوشي لا يولي أهمية لإخبار صراعاتهن تماماً، فهو يعرضها ببساطة كتجربة فلسفية لإضفاء المزيد من الأفكار والتكهّنات على ما يقال وما لا يقال. يملك شجاعة أن يكون منفتحاً ويخلق تناقضاً مفرطاً له تأثير طويل الأمد. «عجلة الحظ والفانتازيا» فيلم مرن وأنيق ودقيق من مخرج مقتنع بشكل متزايد بأسلوبه وهواجسه وأكوانه السينمائية المميزة.

«أمّي الصغيرة»... قصة عن الطفولة وأوجاعها

مستويات قراءة فيلم مثل «أمي الصغيرة» الذي عُرض في «برلين» متعدّدة. كلها مختلفة وكاملة، وكل منها قادر على عكس مشاعر المشاهدة الثقيلة. بعد «بورتريه امرأة تحترق» (2019)، تعيدنا الفرنسية سيلين سيامّا في فيلمها «أمي الصغيرة» إلى أسئلة الماضي والمستقبل وجوهر الوقت والروابط التي توحّدنا في الصمت المروّع ليشر يشهدون المستحيل. تخلق القصة الصغيرة في الفيلم القصير تقريباً (72 د.)، أرواحاً تطارد الأماكن، وتربط أحياءهم بخيوط خفية. في فيلم تم تصويره خلال الوباء، تبدأ القصة عندما تغادر نيللي (جوزيفين سانز) ووالدتها ماريون (نينا موريس) دار الرعاية بعد وفاة جدتها فيها. ماريون في حالة حزن واضحة بسبب غياب والدتها. أما نيللي، فسلوكها أكثر نضوجاً من سلوك فتاة تبلغ ثماني سنوات. طريقهما هو نحو منزل الجدة حيث ينتظر والد نيللي من أجل إفراغ المنزل التي عاشت فيه ماريون خلال طفولتها. في هذا المنزل الريفي، المحاط بالأشجار، تضع الأسرة كل شيء في الصناديق وتقول وداعاً للمكان. تخرج نيللي لاستكشاف الريف وفي وسط الغابة تلتقي بفتاة تبلغ العمر نفسه واسمها ماريون أيضاً (تشبهها كثيراً، أختها في الحياة الواقعية) تبني منزلاً على شكل شجرة مثل المنزل الذي بنته والدة نيللي في طفولتها. بيتها مشابه جداً لبيت الجدة ما عدا الديكور الداخلي. من هنا يمكن استنتاج ما يحدث، وحتى العنوان يوضح كل شيء.

«أمي الصغيرة» قصة عن الطفولة، بطريقة كلاسيكية، حكاية أطفال مع واقعية سحرية، بشكل أساسي، العلاقة بين نيللي ووالدتها، وماريون ووالدتها. يخطو الشريط بقوة على المشاعر، حتى السرد قد يبدو مستحيلاً لنا، ولكنّه حقيقي بالنسبة إلى نيللي وماريون، وهذا الشيء الوحيد الذي يهم. تجد سيلين سيامّا طريقة تسمح للأجيال الثلاثة من النساء بالالتقاء بشكل رمزي، ولا تخفي مفهوم التخيل. يظل الشعور بالمغامرة ملتصقاً بالواقع، والواقع بالخيال، ما يسمح لنا نحن البالغين بإعادة النظر في الطفولة لفهم مشاكل حياتنا بشكل مؤلم. تسمح سيلين سيامّا لنيللي وماريون بأن يراقب بعضهما بعضاً والتصالح مع طفولتهما. وأن تعيدنا الفرنسية سيلين سيامّا في فيلمها «أمي الصغيرة» إلى أسئلة الماضي والمستقبل. يتجاوز الحزن قبول الحقيقة، حيث يُفهم على أنه معالجة مشاعر حميمة، كما تقول نيللي الصغيرة لماريون الصغيرة «لست أنت من خلق حزني».

تعيدنا الفرنسية سيلين سيامّا في فيلمها «أمي الصغيرة» إلى أسئلة الماضي والمستقبل وجوهر الوقت

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 8 آذار 2021 العدد 4289

ترجمة روايته «المشرط» إلى العبريّة تُشعل الجدل في تونس

كمال الرياحي... التطبيع الناعم؟

ادان «اتحاد الكتّاب التونسيين» ما قام به الرياحي واعتبره دعوة صريحة إلى التطبيع

تونس ــ **أنيس الشعبوني**

لم تهدأ ردود الفعل الغاضبة في تونس بإقدام الروائي كمال الرياحي مدير «بيت الرواية» (مؤسسة رسمية في مدينة الثقافة في تونس) على كتابة تدوينة أرفقها برابط لمقال نقدي ورد في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية عن ترجمة روايته «المشرط» إلى اللغة العبرية قامت بها الكاتبة الفلسطينية ريم غنايم المقيمة في المناطق المحتلة سنة 1948. الإدانة كانت واسعة، إذ بادرت الشاعرة والروائية فضيلة الشابي بإعلان رفضها الحضور في «بيت الرواية» لتقديم روايتها الجديدة، ثم تتالت بيانات الإدانة التونسية والعربية. إذ أدانت «الجمعية التونسية لمقاومة التطبيع» ما قام به الرياحي وطالبت بإقالته من «بيت الرواية». كما أدان «اتحاد الكتّاب التونسيين» ما قام به الرياحي واعتبره دعوة صريحة إلى التطبيع. كما أدانت «رابطة الكتاب الأحرار» ما اعتبرته جريمة أقدم عليها الرياحي، داعيةً إلى إقالته. الموقف نفسه تبنّته «النقابة العامة للثقافة» (تابعة للاتحاد العام التونسي للشغل). وبدوره، أدان أحمد شاكر بن ضية مدير «بيت الشعر» (مؤسسة تابعة لوزارة الثقافة) ما قام به الرياحي، داعياً إلى عدم الخلط بين الفلسطينيين الذين يعانون الاحتلال في مناطق الـ 48 والمجبرين على حمل جنسية الكيان الغاصب، وبين الفلسطينيين المتورّطين في «تلميع صورة الاحتلال الصهيوني مثلما تقوم به المترجمة ريم غنايم» وفق بن ضية. أمام ردّة الفعل الغاضبة التي وصلت إلى حدّ المطالبة بمساءلة وزير الثقافة بالنيابة الحبيب بن عمار في البرلمان، سارع كمال الرياحي إلى حذف التدوينة التي كتبها وأثارت ردود فعل غاضبة كما نفى أي صلة له بالدار الإسرائيلية الناشرة كتابه (تبيّن أن من بين مالكيها ضابطاً متقاعداً من الجيش الصهيوني) واعتبر أن الترجمة إلى العبرية ليست جريمة لكنها لا تعني التطبيع، طالما أنّه لم يتواصل مع أي طرف إسرائيلي وفق قوله، وعلاقته تقتصر على المترجمة والكاتبة الفلسطينية ريم غنايم.

عدد من الناشطين على شبكة الفايسبوك كشفوا أن هناك مواقع أسرائيلية تدعو إلى ترجمة الأدب العربي تحت مسمى مشروع القصة القصيرة تتضمّن أسماء تونسية وعربية وكذلك موقع «المحفّزون على الترجمة». ومن بين الأسماء التونسية التي وردت في الموقع الإسرائيلي كمال الرياحي ومحمد الحباشة.

قلّة من الكتّاب التونسيين ساندت الرياحي على اعتبار أن الترجمة إلى العبرية، شملت عدداً من الكتّاب العرب. واعتبر هؤلاء أن هذه القضية فيها الكثير من المزايدة، لكنّ حقيقة الموضوع ليست مجرد الترجمة، بخاصة إذا لم تكن بعلم الكاتب. لكنّ المطلعين على كواليس الحياة الثقافية وقوانين الترجمة والنشر في «إسرائيل» يؤكدون أن الترجمة لا تتم من دون إذن من الكاتب وبخط اليد، وكذلك يخضع النشر إلى عقد يضمن حقوق التأليف.

وحملة إدانة خطوة الرياحي، شملت «اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين» الذي أصدر بياناً تداوله الكتّاب التونسيون على الفايسبوك، في الوقت الذي اعتبر فيه كمال الرياحي أن الحملة التي تستهدفه تبدو إدانةً للتطبيع في ظاهرها، لكنها تخفي رغبة بعض الكتّاب في إزاحته من إدارة «بيت الرواية» الذي أسّسه. ووصف هذه الحملة بأنّها «حلقة من حلقات التضييق الذي يعاني منه كل كاتب مستقل ليست وراءه أحزاب ولا عائلات سياسية يمكن أن تسانده»، مستحضراً سلسلة من التضييقات عانى منها سابقاً.

والواضح أن هناك رغبة إسرائيلية كبيرة في التأسيس لـ «التطبيع الناعم» تحت لافتة الترجمة عبر الكتّاب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948 مثل ريم غنايم التي أدانت بدورها الحملة على كمال الرياحي، مدافعةً عن الترجمة إلى العبرية باعتبارها منصة لاكتشاف الآخر!

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

مؤونة الموتى

أَعيُنُ المصوِّرين تُخَزِّنُ الأشكالَ والألوانَ والظلالَ
وكلَّ ما يُرى وما لا يُرى.. لتصنعَ لوحة.
أدمغةُ المؤرّخين تُخَزّنُ الأسماءَ والتواريخَ
والأحداثَ (ما كان منها وما لم يكن) وما يلزمُ
للحقيقةِ من الدماءِ والعظامِ وجثامينِ القتلى،
لتلفيقِ كتابٍ صالحٍ لتقويةِ قلوبِ ذئابِ المستقبل.
حناجرُ الخطباءِ (إضافةً إلى فتنةِ الهذياناتِ
والأباطيل) تُخزّنُ الأهوالَ والمآثرَ وما لُفِّقَ من
صيحاتِ المنتصرينَ، لتَحليَةِ مذاقِ الموتِ وجعلِهِ
لائقاً بأعراسِ السفّاحين وجنازاتِ الحمقى
ووَلائمِ الناجين من التهلكة.
أعينُ وأدمغةُ وأحشاءُ الـ... إلى آخره، تُخَزّنُ الـ...
إلى آخرهِ وإلى آخرهِ، لتعزيزِ آمالِ الخائبين بأنّ
«إلى آخره...» خيرٌ مِن «إلى آخره».

..

قلوبُ الشعراءِ، قلوبُ الشعراءِ المنفوخةُ
بالكوابيسِ وأورامِ اليأس،
تُخزّنُ، بالكلماتِ والأنفاسِ والدموع،
كلَّ ما يلزمُ من مؤونةِ الحياةِ
لتَهوينِ رحلةِ العبورِ إلى ديارِ موتِهم.

محمد بكري: المقاومة بالكاميرا

ضمن سلسلة «عن السينما والثورة»، يدعو «مركز خليل السكاكيني الثقافي»، غداً الثلاثاء، لحضور حديث افتراضي مع الممثل والمخرج الفلسطيني محمد بكري (67 عاماً ـ الصورة). في اللقاء المرتقب عبر منصة «زوم»، يتحدّث بكري عن مسيرته الفنية والمهنية كممثل ومخرج للأفلام الوثائقية في فلسطين، وعن المعركة القضائية التي واجهها في المحاكم الإسرائيلية لأكثر من 15 عاماً حول شريطه «جنين جنين» (2002)، كما يتمحور الحديث حول الدور الثقافي والسياسي الذي يمكن أن تلعبه السينما الفلسطينية اليوم. علماً بأنّ لبنى طه ستتولّى مهمة إدارة الحوار.

حوار مع محمد بكري: غداً الثلاثاء ـ الساعة السادسة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا).

أسبوع فيلم المرأة: عروض افتراضية

في مناسبة يوم المرأة العالمي (8 مارس)، تنظّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والهيئة الملكية الأردنية للأفلام، بين اليوم الاثنين و28 آذار (مارس) الحالي، الدورة التاسعة من «أسبوع فيلم المرأة» الذي يجري افتراضياً. البداية مع وثائقي «جهود ومبادرات المرأة البحرينية في التعامل مع جائحة كوفيد» (البحرين)، يليه غداً «خرجت من الظل» (أوكرانيا) و«ماتاهاريس» (إخراج إيسيار بوليين). وهناك أيضاً «بين ملكة النحل» (إخراج إيلين فلويت 3/10) يتبعه في اليوم نفسه «علاقات حميمة» (إخراج لوسيا كايا). في 3/11، سيكون الموعد مع «ماريا ملكة رومانيا» لألكسيس كاهيل، قبل أن يُعرض «العزل» (3/12) لكومبوتي كوليكتف و«السيدة فيشر وسرداب الدموع» لطوني تيلسي. أما الختام، فمع «الفراشة، ناديا» لباسكال بلانت. (للاستعلام: الرابط على موقعنا)

«منتدى فلسطين»: توثيق الاحتلال رقمياً

ضمن فعّاليات «منتدى فلسطين للنشاط الرقمي» (بين 29 آذار/ مارس و1 نيسان/ أبريل 2021)، تدعو «حملة ـ المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي» وجمعية «رابط»، في 29 آذار، إلى المشاركة في ورشة «توثيق الاحتلال رقمياً: فلسطين VR (الواقع الافتراضي)». سيتمكّن الراغبون من الذهاب في رحلة بقيادة فريق «معهد فلسطين للدبلوماسية العامة» الذي سيتجوّل في مدن مختارة في فلسطين لعرض الطرق التي يظهر بها الاحتلال والفصل العنصري جغرافياً وجسدياً. يهدف النشاط إلى تزويد الجمهور بالقدرة على الإبحار في جولات فلسطين VR بأنفسهم ومشاركتهم مع مجتمعاتهم لزيادة الوعي، وفق ما يرد على الصفحة الفايسبوكية الخاصة بالنشاط. تتولّى ميس العلمي (الصورة) مهمّة التدريب في هذه الورشة، وهي تعمل في مجال البحث والدعوة مع «معهد فلسطين للدبلوماسية العامة». وهي مقيمة حالياً في الأردن، وقد أمضت وقتاً في واشنطن وكولورادو في الولايات المتحدة، حيث ركّزت على الأبحاث والمناصرة في الشرق الأوسط.

«توثيق الاحتلال رقمياً: فلسطين VR (الواقع الافتراضي)»: الإثنين 29 آذار ـ بدءاً من الساعة الرابعة إلا ربعاً بعد الظهر بتوقيت بيروت وفلسطين ـ رابط التسجيل متوافر على موقعنا

شاطئ صور... انقاذه «فعل وطني»

في ظل الكارثة البيئية الناتجة عن التسرّب النفطي الذي ضرب الشاطئ الفلسطيني وامتدّ إلى لبنان، تنظّم جمعية Vamos Todos، بعد غدٍ الأربعاء، جولة تنظيف لشاطئ مدينة صور الجنوبية الرملي الذي يعدّ وجهة مثاليّة للسلاحف البحرية لوضع بيضها في الصيف. وفيما وصفت الجمعية في نص الدعوة الخاص بالنشاط المرتقَب (بالتعاون مع بلدية صور ومحمية شاطئ صور الطبيعيّة) بالـ «فعل وطني» في هذه الظروف، لفتت إلى أنّه بالإضافة إلى التلوّث النفطي، هناك عدد لا يُحصى من الزجاجات والأكياس البلاستيكية المُلقاة على طول الساحل اللبناني التي تشكّل تهديداً كبيراً للحياة البحريّة.

بعد غدٍ الأربعاء ـ اللقاء س: 7:15 أمام مدرسة الحكمة (الجديدة ـ قضاء المتن). للاستعلام: 03/917190

الإثنين 8 آذار 2021 العدد 140
Lundi 8 Mars 2021 no140

الأخبار

رأس المال

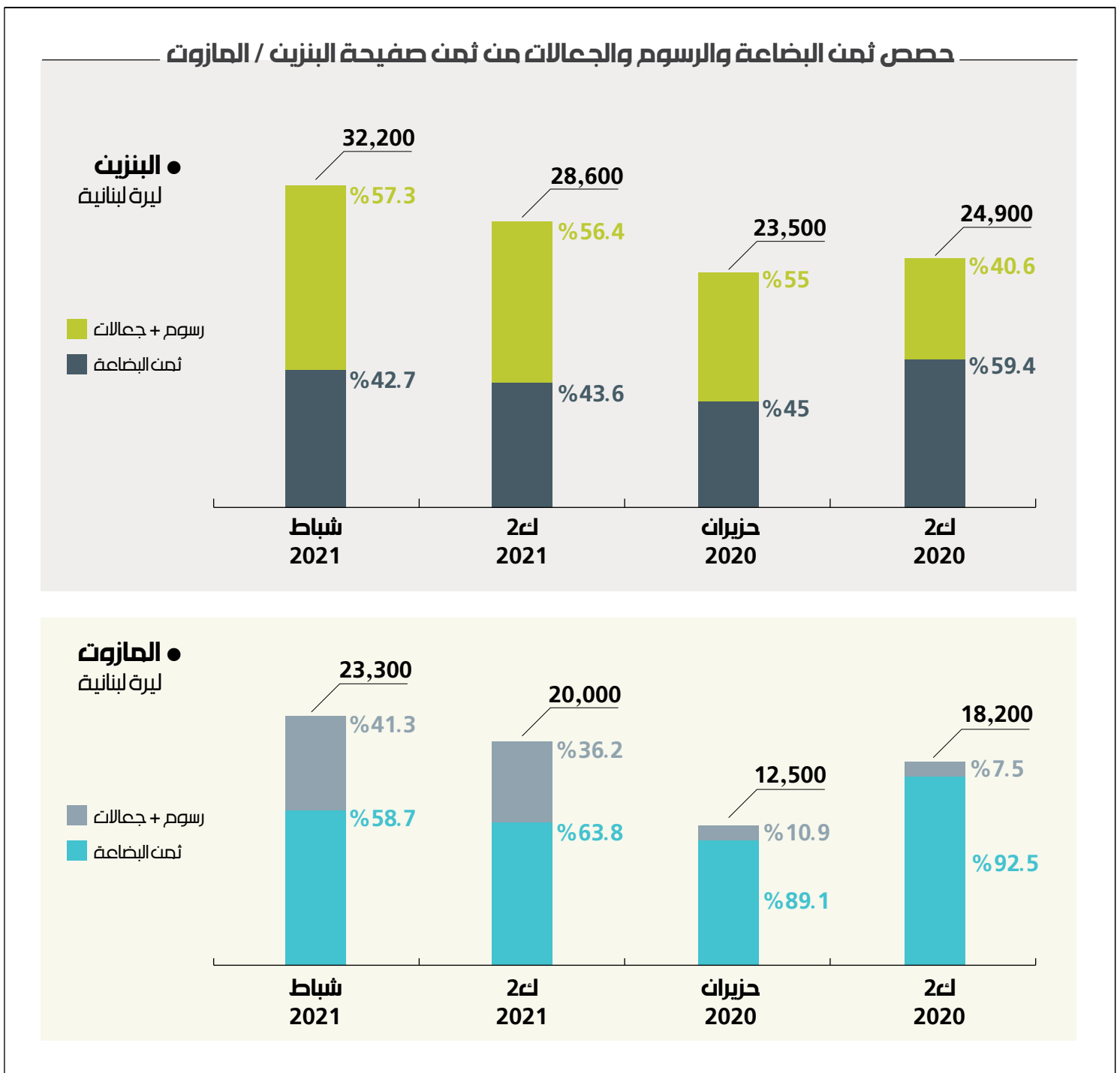

المصدر: وزارة الطاقة والمياه — تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
ماهر سلامة
«التضخّم» ضريبة يفرضها سلامة بلا تشريع

03
مؤشر
إطفاء 13.5 مليار دولار قروض بالشيكات المصرفية

05-04
ماهر سلامة
الزراعة في المغرب زحف نمط الإنتاج الرأسماليّ

06
زياد حافظ
اقتصاد مصر بعد أربعة عقود من التطبيع [1]

08
الأمجد سلامة
جمهورية التجار والمصارف

57% من صفيحة البنزين جعالات وضرائب

مجموع ما يدفعه المستهلك في لبنان من رسوم وجعالات على استهلاك البنزين والمازوت، تضاعف خلال 14 شهراً أمضت بمعدل 6 مرات على المازوت، و1,8 مرة على البنزين. هذا الأمر يأتي رغم مواصلة مصرف لبنان دعم استيراد 90٪ من ثمن كميات البنزين والمازوت المستوردة

خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني 2020 وشباط 2021، شهدت أسواق النفط انخفاضاً في الأسعار إلى أدنى مستوياتها التاريخية. في لبنان، لم يشعر المستهلك كثيراً بهذا الانخفاض لأن الجعالات والرسوم والضرائب التي تفرضها وزارة الطاقة كانت تزداد تدريجاً إلى أن بلغت أقصى حد لها في شباط الماضي. ففي كانون الثاني 2020 كانت قيمة الرسوم والجعالات على صفيحة المازوت تبلغ 1360 ليرة وتمثّل 7,5% من سعر مبيع الصفيحة للعموم، لكنها بلغت في كانون الثاني 2021 نحو 7240 ليرة أو ما يوازي 36,2% من سعر مبيع الصفيحة، ثم ارتفعت إلى 8440 ليرة في نهاية شباط 2021.

كذلك بالنسبة لصفيحة البنزين. كانت قيمة الرسوم والجعالات تبلغ 10 آلاف ليرة أو ما يوازي 40,5% من سعر مبيع الصفيحة، لكن بعد مرور سنة، صارت قيمة هذه الرسوم والجعالات توازي 56,4% من سعر مبيع صفيحة البنزين وقيمتها 16135 ليرة، ثم ارتفعت إلى 18441 ليرة أو ما يوازي 57,2% من ثمن مبيع صفيحة البنزين.

كل ذلك يحصل رغم أن كميات البنزين والمازوت المستورَدة إلى لبنان هي مدعومة باحتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية. مصرف لبنان يغطّي 90% من فواتير استيراد هاتين المادتين ويتقاضى الثمن بالليرة اللبنانية وفق سعر صرف يبلغ 1520 ليرة. الحجّة التي تستعملها وزارة الطاقة من أجل منح الشركات الخاصة (استيراد، توزيع، نقل، مبيع على المحطات) هذه الزيادات، أنها مرتبطة بنسبة الـ10% التي لا يغطيها مصرف لبنان بدولاراته وفق سعر صرف 1520 ليرة، أي أنها تُحتسب على سعر السوق، ما يجعل 10% من ثمن البضاعة يُحتسب على أساس سعر السوق الحرّ.

اللافت في هذه المعادلة، أن سعر البضاعة في نهاية شباط، ورغم كل الارتفاعات العالمية التي أصابته، لم يصل بعد إلى المستوى الذي كان عليه في كانون الثاني 2020 في ما خصّ صفيحة المازوت، وهو لا يزال أدنى مما كان عليه بالنسبة إلى صفيحة البنزين. السكوت عن هذا الأمر وترك وزارة الاقتصاد تتحرّك وفق راحتها مع القطاع الخاص، سيشجعها على أن تقوم بخطوات لاحقة من أجل المزيد من الزيادات كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة. فوزارة الطاقة، هي الفاعل الأساسي في هذه المسألة بمعزل عن وحشية القطاع الخاص وجشعه وأطماعه ورغباته الاحتكارية المعروفة. كبح سلوك وزارة الطاقة ضروري لأنها تاخذ في الاعتبار مصالح الفئات الأكثر قوّة، كعادة قوى السلطة في لبنان. مصالح هذه الفئات، أن تحصل، بوصفها شركات مستوردة أو شركات توزيع أو شاحنات نقل أو محطات بيع للمستهلك، على جعالة أكبر لتعويض التقلّص الطارئ على أصولها وأرباحها والناتج من ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة. وهذه الفئات لا تهتمّ أيضاً بمدى قدرة الفئات المستهلكة على تغطية هذا الارتفاع في الأسعار، بل سعت لاستغلال التراجع في الأسعار العالمية للحصول على تغطية ملائمة لزيادة الأسعار لا تثير السخط الشعبي.

سلوك هذه الفئات معروف، لكن المشكلة تكمن في الجهة التي تأتمر بهذا السلوك وتعزّزه بزيادات على الجعالات، أي وزارة الطاقة. تعتقد هذه الوزارة، أن زيادة الجعالات هو تعويض عادل عن ارتفاع سعر الصرف، متغافلة عن أن مادتي البنزين والمازوت مدعومتان بالدولارات الباقية لدى لبنان بهدف الحفاظ على الحدّ الأدنى من استقرار بعض الأسعار المرتبطة باستهلاكهما، وأن المستهلك نفسه لم يحصل على تعويض في مداخيله تجاه الارتفاع في سعر الدولار، وبالتالي فإن أي زيادة في الأعباء الضريبية على استهلاك هذه المواد يصيب الشرائح المتوسطة والفقيرة في المجتمع، ويكاد يكون بلا أثر على الشرائح الأعلى. ويحصل هذا الأمر في ظل تدهور اجتماعي كبير بعد انزلاق أكثر من 42% من المقيمين في لبنان إلى ما دون خطوط الفقر، أي أن غالبية الطبقة الوسطى باتت فقيرة، بينما الفئات التي كانت فقيرة صارت أكثر فقراً.

لمصلحة من تقوم وزارة الطاقة بهذا الأمر؟ لمصلحة شركات الاستيراد والنقل والتوزيع وأصحاب محطات المحروقات، الذين راكموا الثروات في السابق على حساب المستهلك؟ هل تريد وزارة الطاقة أن تساعدهم على مراكمة المزيد؟ أم أنها تسعى لتحضير المستهلك على الأسعار الحرّة في السوق؟

في منتصف عام 2019، انهارت سياسة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار التي انتهجها مصرف لبنان منذ النصف الثاني من التسعينيات، فتضاعف سعر الدولار مقابل الليرة نحو 7 مرات. أدّى ذلك إلى انتقال حادّة وازنة من عمليات تبادل الدولار والليرة، إلى السوق الموازية ذات نظام التسعير الحرّ، وخلق تضخماً في الأسعار بمتوسط سنوي بلغ في نهاية 2020 نحو 84%. ردّة فعل مصرف لبنان تمثّلت في إطلاق يد ماكينة طباعة الليرة «تعويضاً» عن ضعف قدرته على ضمان فعالية سياسة التثبيت. وخلال 22 شهراً، تضاعفت الكتلة النقدية المتداولة بالليرة نحو 6 مرات لتبلغ 34487 مليار ليرة في نهاية شباط 2021. وكما كان متوقعاً، فإن هذا المسار تحوّل إلى دينامية تتغذّى على نفسها؛ تضخّم الأسعار يغذّي ارتفاع سعر الصرف، والعكس صحيح أيضاً. هذه واحدة من أبشع الضرائب التي يدفعها حالياً المقيمون في لبنان، لكن وقعها على المداخيل المتوسطة والمتدنية أكبر بكثير من وقع أي ضريبة أخرى. ما هي اسباب وأهداف فرض هذه الضريبة «الخفيّة»؟ كيف ينظر إليها الاقتصاديون؟

«التضخّم» ضريبة يفرضها سلامة بلا تشريع

ماهر سلامة

ما الفرق بين أن تفرض الحكومة ضرائب جديدة، أو أن تجبر المقيمين على استجرار الخدمات من مصادر خاصة رغم أنهم سدّدوا كلفتها عبر الضريبة، أو أن تترك معدلات التضخّم تأكل القسم الأكبر من مداخيلهم ومدّخراتهم؟

في السنوات الماضية، كان المقيمون في لبنان يسدّدون الضرائب المفروضة عليهم، ويدفعون مبالغ إضافية لقاء خدمات يفترض أن يحصلوا عليها من الدولة، لكن لم يكن مفروضاً عليهم معدلات تضخم كبيرة. أصلاً في ظل سياسة تثبيت الليرة، لم يكن التضخّم مشكلتهم على الإطلاق. كانوا يعانون من انعدام اللامساواة في الدخل والثروة بكل ما يعنيه ذلك من فروقات اجتماعية واقتصادية وسياسية، لكن تضخّم الأسعار المرتفع أو المفرط لم يكن أحد أسباب معاناتهم. أما حالياً، فقد تُرك لبنان يغرق في الانهيار حتى أصابه التضخّم المرتفع، وبات التضخم المفرط يمثّل تهديداً حقيقياً للمجتمع. فمع تجاوز سعر صرف الـ10 آلاف ليرة بما يمثّله رمزياً بالنسبة إلى الوضع المعيشي، لا يمكن التفكير إلا في ما ستؤول إليه معدلات التضخّم مستقبلاً، خصوصاً أنه خلال السنة الماضية تدهورت نوعية حياة اللبنانيين بشكل غير مسبوق مع تسجيل معدلات تضخّم وسطية بلغت 84%. فقد انعكس ذلك تآكلاً في الأجور وزيادة في معدلات البطالة والهجرة والفقر. ليست هناك إحصاءات واضحة عن البطالة والهجرة، وخصوصاً بين الشباب، في ظل الإغلاقات المتكررة التي فرضها انتشار فيروس كورونا، لكن تقديرات الفقر تشير إلى أن نحو 42% من اللبنانيين باتوا تحت خط الفقر. كل هذا آتى على شكل «ضريبة التضخّم».

وصفة للتضخّم

في أساسيات السياسات المالية، تأتي طباعة الأموال كأحد خيارات الدولة لتغطية العجز في موازناتها. هذا العجز هو الفرق بين النفقات والإيرادات. أما الخيارات الأخرى، فتتمحور إما برفع الضرائب للحصول على إيرادات، أو خفض الإنفاق من خلال سياسات تقشفية، أو اللجوء إلى الاستدانة لتأمين الأموال لتغطية العجز. كل هذه الخيارات تُعتبر مكلفة على الخزينة العامة، سواء من الناحية المالية أو السياسية، ولا سيما خلال الأزمات الاقتصادية / المالية التي تضع ضغوطاً هائلة على صانعي السياسات النقدية والمالية. فيترافق رفع الضرائب مع سخط شعبي على قرارات الحكومة. وكذلك تفعل الإجراءات التقشفية. أما الاستدانة، فهي مكلفة مالياً ومرهقة للخزينة، خصوصاً في حالات الأزمات لأن كلفتها تصبح مرتفعة كثيراً بسبب ارتفاع المخاطر المترتبة على المستثمرين في إقراض الدولة في مثل هذه الحالات. لذا يصبح خيار طباعة الأموال هو الخيار الأكثر كلفة على المقيمين في البلد المعني، والأقل كلفة على قوى السلطة لأنه لا يضعها في الواجهة ويجنّبها مواجهة السخط الشعبي.

لكن لخيار طباعة الأموال تبعات على مستوى معدّلات التضخّم، وهو ما توضحه النظريّة الكميّة للمال (Quantity Theory of Money). تربط هذه النظريّة مستوى الأسعار بكميّة الأموال المتداولة؛ كلّما ارتفعت كتلة الأموال المتداولة ترتفع معها الأسعار وبالتالي تزيد معدّلات التضخّم. ورغم من أن هذه النظريّة تابعة للنهج الاقتصادي الكلاسيكي، وقد أدخل عليها الاقتصادي جون مانيارد كينز العديد من التعديلات، إلا أنه يعتقد أنه في حالة ثبات مستويات الإنتاج والاستهلاك، «فمن الحماقة عدم الاعتراف بصوابية هذه النظريّة». برأيه، إن القيمة الحقيقية الإجمالية لكتلة النقود الورقية المتداولة هي ثابتة بمعزل عن عدد وحداتها المتداولة، وذلك بشرط عدم حصول تغيّر في العادات الاستهلاكية أو في الإنتاج. وفي حالة لبنان، فإنه في ظل التراجع الاقتصادي وانخفاض الإنتاج، لا يمكن أن تعني عملية طباعة هذه الكمية الكبيرة من الليرات إلا تضخماً.

ضريبة بلا تشريع

ومن الأمور القليلة في عالم الاقتصاد التي تحظى بتوافق الغالبية، هو أن التضخّم هو عبارة عن ضريبة نافذة المفعول. كينز يقول عن التضخّم إنه «ضريبة يجد الشعب صعوبة في تفاديها، وهي ضريبة حتى أضعف الدول قادرة على تطبيقها». وفي المقابل يقول ميلتون فريدمان، الذي يُعدّ منظّراً اقتصادياً يتحدّى نظريات كينز، إن التضخّم «ضريبة لا تحتاج إلى تشريع».

انجلا بوليغان ـ المكسيك

لا يمكن تفادي ضريبة التضخم لانها تمس كل عمليات الاستهلاك ونتائجها مدمّرة اجتماعياً واقتصادياً

بالأرقام

84%
هو معدل التضخم في لبنان في عام 2020 بحسب ارقام دائرة الإحصاء المركزي

34.4
الف مليار ليرة هو حجم كتلة النقد بالتداول في لبنان بحسب ارقام مصرف لبنان في نهاية شباط 2020

لكن كيف يمكن أن يُعتبر التضخّم ضريبة؟ الضريبة بمفهومها العام هي عملية نقل للموارد من عامّة الشعب إلى الدولة. من هذا المنطلق، يلعب التضخّم الدور نفسه. فعندما تضخّ الدولة الأموال، من خلال عمليات يقوم فيها المصرف المركزي أو من خلال إنفاق الحكومة، تستعمل هذه الأموال بقيمتها الأساسية؛ فعلى سبيل المثال، إذا استُخدمت لشراء البضائع أو لتسديد كلفة الخدمات، فإن العمليات تتم على أساس قيمة العملة قبل ضخّ هذه الأموال في السوق. لكن ما يحصل بعد ذلك، هو أن قيمة الكتلة النقدية تنخفض. فما كان يمكن الحصول عليه مقابل عدد معيّن من الوحدات النقدية، يصبح الحصول عليه بحاجة إلى عدد أكبر من الوحدات النقدية. بهذه الطريقة تكون الدولة قد نقلت جزءاً من القدرة الشرائية من عموم الناس إليها.

ظاهرياً تبدو هذه الضريبة أنها تمسّ كل فئات المجتمع بشكل متساو على اعتبار أن كل شرائح المجتمع تدفع «النسبة» نفسها. لكن في الواقع، إن هذه الضريبة تمسّ الطبقات الفقيرة بشكل أعمق من الطبقات الميسورة. فالأسر الفقيرة تحتفظ بأجزاء أكبر من «ثرواتها» على شكل سيولة مقارنةً مع الأسر الميسورة. وهذا يعود إلى عدّة أسباب، منها حاجة الأسر الفقيرة إلى السيولة لشراء حاجاتها، علماً بأن هذه السيولة نسبتها كبيرة مقارنة بما يتوفر لديها من «ثروات». أما العائلات الميسورة فحاجتها إلى السيولة تُعدّ أقل مقارنةً بثرواتها، وهذا يعود أولاً إلى حقيقة أن ثروات هذه الأسر أكبر بكثير من ثروات الأسر الفقيرة، وثانياً إلى أنها تستثمر ثرواتها في أشياء أخرى مثل الأراضي والبيوت والذهب وغيرها. وبما أن التضخّم يصيب النقد، أي السيولة، يكون نصيب الفقراء من هذه الضريبة، نسبةً إلى ثرواتهم، أكبر بكثير من نصيب الميسورين. وهذا ما يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي بشكل كبير، ما يفاقم حالة اللامساواة. هذه الضريبة تعمّ شرائح المجتمع بشكل غير عادل، ولا يمكن تفاديها لأنها تمسّ كل عمليات الاستهلاك. أما كلفتها على الدولة، فلا تتعدى كلفة طباعة الورق لأنها لا تحتاج إلى الجباية، بل يتم تحصيلها تلقائياً عبر انخفاض قيمة النقد.

تكون نتائج هذه الضريبة مدمّرة للبنية الاجتماعية لأنها تعيد تنظيم هيكلية توزيع الثروة بشكل غير عادل، وهذا ثابت في النظام الرأسمالي. كما أن نتائجها تكون مدمّرة للاقتصاد، لأنها تعطّل الترتيبات الطويلة الأمد، مثل العقود والديون، إذ إن هذه الترتيبات تعتمد بشكل أساسي على قيمة الأموال المتفق عليها، فأي تغيّر في قيمة العملة يعني تفاوتاً في القيمة المتفق عليها في أي عقد (سواء عقد شراء أو عمل أو دين). وهذه الترتيبات طويلة الأمد هي أحد الأعمدة الأساس لأيّ اقتصاد.

خيار الهروب من المسؤولية

بات معروفاً أن سياسة تثبيت سعر الصرف هي سياسية متخلّفة تخلّت عنها الدول منذ عقود. ومن الطبيعي أن يكون سعر الصرف الثابت الذي تعوّدنا عليه في لبنان بقيمة 1500 ليرة مقابل الدولار الواحد، هو سعر مضخّم لليرة. فمن أجل الإبقاء على سعر الصرف ثابتاً، كان مصرف لبنان يتدخّل في السوق بمليارات الدولارات التي لم يكن يملكها، بل كان يحصل عليها عبر تحفيز الفوائد لاستقطاب تدفقات جديدة من الخارج. لذا كان يتوقّع أن يشهد سعر الصرف ارتفاعاً في حال توقف مصرف لبنان عن التدخّل في السوق.

ومن المنطقي أن يواجه المركزي هذا الارتفاع الطبيعي، بسعر الصرف من خلال طباعة الليرة لتغطية ما فقدته الكتلة النقدية الموجودة من قيمة. فطباعة المزيد من العملة في هذه الحالة هي أمر لا مفرّ منه. لكنّ هذا الأمر يثير سؤالاً أساسياً: هل هناك حاجة فعلية في السوق إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة بنسبة تزيد عن 450%؟

ما هو أكيد، أن ما فعله مصرف لبنان، متمثلاً بحاكمه ذي الصلاحيات الهائلة، كان هروباً من الخيارات الصعبة عليه حصراً. فبدلاً من الطباعة المفرطة لليرة، كان الأجدر به إلزام المصارف بإجراء «كابيتال كونترول»، حتى ولو لم يقبل أهل السياسة بقرار كهذا. كان يمكنه أيضاً إجبار المصارف على إعادة الأموال التي حوّلها أصحابها وشركاؤهم إلى الخارج من أرباح «الهندسات» المالية، وعمليات السوق المفتوحة التي كان يفضّلها المركزي على مقاسهم على مدى العقود الأخيرة، بدلاً من «حثّهم» على ذلك، كما ورد في التعميم 154 بعد فوات الأوان.

رغم تعدّد الخيارات، إلا أنه فضّل سلوك الطريق الأسهل عليه، أي الضريبة «الخفيّة» التي أفقدت الناس قدرتهم الشرائية ووضعت نصف المجتمع تحت خط الفقر. هذه الطريق كانت الأقل ألماً عليه وعلى أصدقائه السياسيين والمصرفيين، لكنها ليست سوى هروب إلى الأمام من واقع أصبح فيه هو وكل قطاعه مفلسيْن.

مؤشر

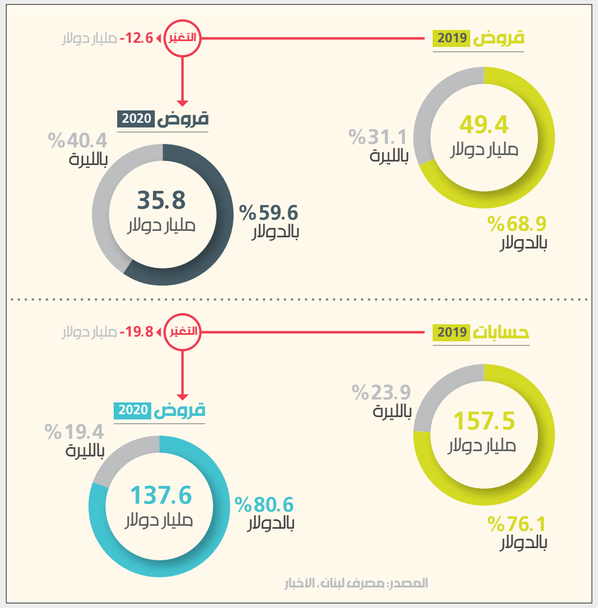

إطفاء 13.5 مليار دولار قروض بواسطة الشيكات المصرفية

في عام 2020، تراجعت محفظة التسليفات المصرفية للقطاع الخاص بقيمة 13,58 مليار دولار لتصبح قيمتها الإجمالية 35,9 مليار دولار مقارنة مع 49,5 مليار دولار في نهاية عام 2019 و58,9 مليار دولار في نهاية عام 2018. هذا التراجع ناجم بشكل أساسي عن عمليات إطفاء الديون بالشيكات المصرفية الصادرة من حسابات المودعين، لكن إلى أي مدى يمكن الاستمرار بهذه العمليات؟

في مقابل تراجع التسليفات في عام 2020، كان هناك تراجعٌ في الودائع بقيمة 19,88 مليار دولار. القسم الأكبر من هذه الأموال، استُعمل في إطفاء قروض مصرفية كانت ممنوحة للقطاع الخاص. وكما بات معروفاً، فإن هذا الأمر يتم بواسطة تجارة الشيكات المصرفية (بالدولار) التي أصبحت رائجة جداً اليوم. فبإمكان أي شخص لديه سيولة نقدية بالليرة أو بالدولار، شراء هذه الشيكات بأسعار زهيدة نسبياً تصل إلى 25% من قيمتها مقابل الدولارات الورقية، أو مقابل 2800 ليرة لكل دولار في الشيك المصرفي. هذه العمليات مفتوحة على مصراعيها في السوق الحرّة، وهناك عمليات بملايين الدولارات تتم يومياً. وقد ازدادت وتيرة هذه العمليات عندما شارفت مهلة تطبيق التعميم 154 على الانتهاء، إذ عمدت المصارف إلى تسريع إصدار الشيكات مقابل الدولارات النقدية، ما أدّى إلى انخفاض قيمة الشيك المصرفي من 30% إلى 25% بما يعكس انخفاض قيمة «الدولار المحلّي» مقابل «الدولار الورقي»، كما أن قيمة الشيك تراجعت مقابل الليرة الورقية أيضاً، إذ انخفض سعر شيك الدولار من 3200 ليرة قبل أشهر إلى 2800 ليرة.

هذا التراجع ناجم بشكل أساسي عن عمليات إطفاء الديون بالشيكات المصرفية الصادرة من حسابات المودعين، لكن إلى أي مدى يمكن الاستمرار بهذه العمليات؟

في مقابل تراجع التسليفات في عام 2020، كان هناك تراجعٌ في الودائع بقيمة 19,88 مليار دولار. القسم الأكبر من هذه الأموال، استُعمل في إطفاء قروض مصرفية كانت ممنوحة للقطاع الخاص. وكما بات معروفاً، فإن هذا الأمر يتم بواسطة تجارة الشيكات المصرفية (بالدولار) التي أصبحت رائجة جداً اليوم. فبإمكان أي شخص لديه سيولة نقدية بالليرة أو بالدولار، شراء هذه الشيكات بأسعار زهيدة نسبياً تصل إلى 25% من قيمتها مقابل الدولارات الورقية، أو مقابل 2800 ليرة لكل دولار في الشيك المصرفي. هذه العمليات مفتوحة على مصراعيها في السوق الحرّة، وهناك عمليات بملايين الدولارات تتم يومياً. وقد ازدادت وتيرة هذه العمليات عندما شارفت مهلة تطبيق التعميم 154 على الانتهاء، إذ عمدت المصارف إلى تسريع إصدار الشيكات مقابل الدولارات النقدية، ما أدّى إلى انخفاض قيمة الشيك المصرفي من 30% إلى 25% بما يعكس انخفاض قيمة «الدولار المحلّي» مقابل «الدولار الورقي»، كما أن قيمة الشيك تراجعت مقابل الليرة الورقية أيضاً، إذ انخفض سعر شيك الدولار من 3200 ليرة قبل أشهر إلى 2800 ليرة.

كلّ التداولات التي تجري بواسطة الشيكات والنقد الورقي، ترمي إلى إطفاء قروض، لكنها تنطوي أيضاً على عمليات مضاربة على العملة تُسهم في تأجيج سعر صرف الدولار في السوق الحرّة. كما أن إطفاء القروض بهذه الطريقة، هو عملية نقل للثروة. فقد بات بإمكان أي مقترض أن يسدّد ديونه للمصرف بنحو 25% من قيمتها الاسمية. فعلى سبيل المثال، إن قرضاً بقيمة 100 ألف دولار يمكن سداده مقابل أقلّ من 25 ألف دولار ورقية.

كلما تقلّصت قدرات المقترضين على شراء الشيكات المصرفية، سيصبح أصعب إطفاء القروض

لكنّ السؤال الذي يُطرح في ظل هذا التراجع في محفظة القروض، هو إلى أي مدى يمكن الاستمرار بهذه التجارة، وما هو مصير الودائع عندما يصل سداد القروض إلى مرحلة الإشباع؟ ففي الواقع، هناك حدود معينة للقدرة على سداد القروض. كلما تقلّصت قدرات المقترضين على شراء الشيكات المصرفية، سيصبح أصعب إطفاء القروض. وما يعزّز هذا الأمر أن نسبة القروض المتعثّرة بلغت في نهاية حزيران 2020 نحو 30%، أي أن رغم توافر الشيكات للبيع في السوق بكثرة، إلا أن القروض المتعثّرة بلغت هذا المستوى، أي ما يوازي اليوم 10 مليارات دولار من القروض التي لا يُتوقّع سدادها قريباً. في هذه الحال، ستتدنّى قيمة الودائع المسجونة داخل لبنان (الليرة والدولار المحلّي)، وبالتالي قد تتحوّل تجارة الشيكات إلى مستوى محصور ببعض التبادلات المحلية فقط من دون عرض وطلب كبيرَيْن. هذا يعني أن ما تبقّى من الودائع سيُسحب نقداً من المصارف بمعدل يصل إلى 6 مليارات دولار سنوياً تُسحب على سعر المنصّة المحدّد حالياً بقيمة 3900 ليرة مقابل الدولار الواحد، اي أن مصرف لبنان سيطبع سنوياً نحو 24 ألف مليار ليرة، ما سيُلقي ضغوطاً تضخمية هائلة على الأسعار بما فيها سعر الصرف، وسيؤدي إلى انهيار في أسعار العقارات، وخصوصاً في قيمة الأراضي التي تدنّت لغاية اليوم بنحو 30% بالحدّ الأدنى.

تحقيق منذ سنوات يدور نقاش في المغرب حول «السيادة الغذائية» و«الأمن الغذائي». المفهومان يختلفان أيديولوجياً. فالأول يشير إلى حقّ الشعوب في تحديد أنظمتها الغذائية والزراعية من خلال إشراك كلّ المنتجين والموزّعين والمستهلكين في صياغة النُّظم والسياسات الغذائية بدلاً من الخضوع لمطالب الأسواق والشركات. بينما الثاني يعكس مفاهيم الرأسمالية لاستبدال الإنتاج المحلي بالإنتاج الخارجي من أجل الأمن الغذائي. هذا النقاش يأتي على خلفية مشاريع تطوير القطاع الزراعي في المغرب، سواء خطّة «المغرب الاخضر» التي أُطلقت في عام 2008 او ما سُمي بـ«استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030». فرغم أن المغرب يصدّر منتجات زراعية بقيمة 6 مليارات دولار، فيما يسهم هذا القطاع بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي ويستقطب 34% من الوظائف، إلا أن الاختلال الداخلي كبير في بنية القطاع انطلاقاً من هذين المفهومين. التناقض بينهما لا يتعلق حصراً بتأمين الكفاية الذاتية من الغذاء، بل في الهوية الاقتصادية التي تعمل على تطوير القطاع بهدف استقطاب الرساميل وتركيز الملكيات والارباح على حساب صغار المزارعين

الزراعة في المغرب زحف نمط الإنتاج الرأسماليّ

ماهر سلامة

الثابت في المغرب أن القطاع الزراعي يُسهم في 15% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغّل 34% من اليد العاملة المغربية، لكنّ المشكلة أن خطط تطوير الإنتاج الزراعي في المغرب، تسهّل «محاصرة صغار الفلاحين بزحف نمط الإنتاج الرأسمالي الكبير في قطاع الزراعة» بحسب ما ورد في دراسة أعدّتها جمعية «أطاك» (عضو في الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية) بعنوان: «دفاعاً عن السيادة الغذائية في المغرب».

إلى حدّ ما، تراود محمد المدوّر، وهو باحث أول متخصّص في القطاع الزراعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، الأفكار نفسها. فهو يشير إلى أن «الزراعة في المغرب تمثّل أحد المحرّكات الرئيسية للاقتصاد المغربي»، لكنه يعتقد أن هناك «تفاوتاً بين المزارعين من ذوي الحيازات التجارية الضخمة وذوي الحيازات الصغيرة». صغار المزارعين يمارسون «زراعة الكفاف التي تتركّز في الأراضي البعلية الواقعة في الجهات الهامشية التي تعاني ظروفاً مناخية أقل ملاءمة للزراعة، وقصوراً في البنية التحتية، وصعوبة في الوصول إليها، وإمكانية محدودة في الحصول على الخدمات الزراعية». وهم أيضاً، بحسب المدوّر «يواجهون «الفقر والتهميش ويعانون من التدهور البيئي، ومع صعوبة الحصول على مياه الري، يُحجم المزارعون عن إنفاق مواردهم المالية على الابتكارات التقنية والمعدات الحديثة، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. ثم يضطر صغار المزارعين إلى الإفراط في استغلال الأراضي وإلى انتهاج ممارسات زراعية غير مستدامة بهدف تأمين الحدّ الأدنى من سبل العيش».

هكذا هو الوضع حالياً في المغرب بعد خطّة «المغرب الأخضر» التي أطلقت في عام 2008، لكنه قد يزداد سوءاً مع «استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030». فالخطتان تنطويان على هدف متكرّر مرتبط بمؤشرات اقتصادية، بينما المؤشرات المرتبطة بالبنية الاجتماعية لقطاع الزراعة تختزل الكثير من الشعارات غير القابلة للتطبيق. فالخطتان تطرقتا إلى تحديث طرق الإنتاج وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، لكنّ الاعتبارات التي وردت فيهما عن «دعم أصحاب الحيازات الصغيرة» كما ورد في «المغرب الأخضر»، أو عن خلق «جيل جديد من الطبقة الفلاحية المتوسطة، وبروز جيل جديد من المقاولين الفلاحين، بهدف خلق فرص عمل جديدة في الوسط القروي والتقليل من معدل البطالة» كما أشارت استراتيجية الجيل الأخضر، لم تكن سوى عملية تنقيح لنتائج مُعدّة مسبقاً على حساب صغار المزارعين أو أصحاب الحيازات الصغيرة، أي أن الأموال التي تُخصّص في إطار الخطّة تدعم أصحاب الرساميل والحيتان، الساعين إلى ابتلاع كل الأرباح والمزايا والسيطرة على المزيد من الأراضي. فالخطّتان ارتكزتا إلى «الدور الرئيسي للقطاع الخاص في دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي»، كما ورد في خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى العشرين لتوليه العرش في 28 تموز 2019.

30.1
مليون هكتار او ما نسبته 67٪ من مساحة المغرب هي اراضٍ زراعية بحسب إحصاء أتى منظمة الاغذية العالمية

وفي دراسة أعدّها الباحث الاقتصادي نيكولاس فايس، بعنوان «الأساس المنطقي لخطة المغرب الأخضر: الروابط المفقودة بين الأهداف والتنفيذ»، تبيّن أن الخطّة دعمت تطوير العديد من سلاسل الإنتاج ذات القيمة (value chains) الزراعية، ما أدّى إلى زيادة الدخل وتحسين آفاق التنمية للعديد من المزارع، «لكن رغم ذلك، فشلت الخطة في تقديم تعريف واضح «للمزارع» ولم تشرح أهدافها لجهة دور المزارعين في إدارة سلاسل الإنتاج ذات القيمة الزراعية، وطريقة تحقيق التنمية المستدامة للزراعات في الأراضي الريفية». الخطة، بحسب فايس، لم تحدّد تعريفات للتمييز بين مختلف أنواع المزارع، ولا سيما تعريف الخصائص التي تميّز المزارع الصغيرة التي تستهدف دعمها. كذلك، لم تحدّد ما الذي تسعى إلى تحقيقه، إذ إنها لا تحدّد أنواع المزارع التي تعدّ مستدامة، وكيف يمكن ضمان استدامتها، وما يعنيه «احتراف» المزارع عملياً. كلّ هذه الأمور هي جزء من أهداف الخطة، لكنّ فايس يتحدث عن غموض يعتريها. بمعنى آخر، إن الخطّة لا تعطي اعتباراً للمزارعين كجهات فاعلة في تصميم وتنفيذ مشاريعها، ولا في إدارة سلاسل القيمة الزراعية. «فكما هو الحال في برامج التنمية الريفية الأخرى في المغرب، فمشاركة سكان الريف ليست من أولويات الحكومة». لذا، لم يرد ذكر تمكين المزارعين ودورهم في إدارة سلاسل القيمة الزراعية.

> **خطتا الزراعة تنطويان على هدف متكرر مرتبط بمؤشرات اقتصادية، بينما المؤشرات المرتبطة بالبنية الاجتماعية لقطاع الزراعة تختزل الكثير من الشعارات غير القابلة للتطبيق**

أهمية قطاع الزراعة في المغرب أنه ركيزة أساسية في الاقتصاد. فإلى جانب إسهامه بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي، لديه أثر واضح في معدلات النمو التي تتأثر سلباً أو إيجاباً بالتقلّبات المناخية. ففي سنوات الجفاف التي يتقلّص فيها الإنتاج الزراعي يتأثر نمو الاقتصاد المغربي بشكل كبير، علماً بأن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة مرتبطة بتآكل التربة وتدهورها وجفافها، فضلاً عن التفاوتات بين المزارع الكبيرة والصغيرة.

وتتوزّع الزراعة المغربية على ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

- المزارع الحديثة الخاصة، المروية، ذات رأس مال كبير، وهي غالباً مخصّصة للتصدير وتُراوح إنتاجها بين الفاكهة والخُضر
- الزراعات حول مناطق السدود، المعاد تنظيمها على نطاق واسع، وهي والعربي وهو كان أول مصدّر عالمي للسردين عام 2019.
- القمح هو المحصول المحلي الأساسي في المغرب لكنّ إنتاجه متقلّب. في عام 2018 بلغ 7,3 ملايين طن، ثمّ انخفض في عام 2019 إلى 4 ملايين طناً. يليه الشمندر السكّري الذي بلغ إنتاجه في عام 2018 نحو 3,7 ملايين طن وفي عام 2019 بلغ 3,6 ملايين طن. أما الدجاج فهو القطاع الأساسي المنتج للّحوم في المغرب، حيث أنتج هذا القطاع 720 ألف طن في عام 2018 و782 ألف طن في عام 2019، ويليه قطاع إنتاج اللحوم البقرية الذي بلغ إنتاجه 283 ألف طن في كل من عامَي 2018 و2019.

21%
هي نسبة صادرات الزراعة في المغرب من مجمل الصادرات وهي تُعدّ ثاني اكبر مصدّر للعملات الصعبة في البلد

الأساليب الزراعية المغربية هي غالباً تقليدية مع تطبيقات محدودة لمحفّزات الإنتاج، مثل الأسمدة والمبيدات والمكننة. يمثّل إنتاج الحبوب أكثر من 60% من الإنتاج الزراعي، وخصوصاً بعد زيادة الدعم الحكومي لتوسيع المساحة المزروعة بالقمح في السنوات الأخيرة. وهناك تحديات تواجه هذه الزراعة، منها انتشار المزارع الصغيرة، والوضع المعقّد للأراضي المورثة، وارتفاع أسعار الأراضي. فمن أهم العقبات التي تجري مواجهتها، المبادئ الأساسية لاقتصادات الحجم (economies of scale) ومتطلبات رأس المال اللازمة لتحديث قطاع الزراعة والرغبة في التخفيف من حدة الفقر والحفاظ على البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي التقليدي.

لأراضي الشمال الغربي من المناطق المغربية، التي تنمو فيها الحبوب والزيتون والبقوليات، وفيها مزارع المواشي المنتجة للّحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها.

المغرب قادر على إنتاج ما يكفي من اللحوم والفواكه والخضر ومعظم احتياجاته من منتجات الألبان اللازمة للاستهلاك المحلي، خصوصاً في الأعوام العادية، أي غير المتأثرة بالجفاف. وهو يُعدّ أكبر منتج للأسماك في الإقليمين الأفريقي والعربي وهو كان أول مصدّر عالمي للسردين عام 2019.

القمح هو المحصول المحلي الأساسي في المغرب لكنّ إنتاجه متقلّب. في عام 2018 بلغ 7,3 ملايين طن، ثمّ انخفض في عام 2019 إلى 4 ملايين طناً. يليه الشمندر السكّري الذي بلغ إنتاجه في عام 2018 نحو 3,7 ملايين طن وفي عام 2019 بلغ 3,6 ملايين طن. أما الدجاج فهو القطاع الأساسي المنتج للّحوم في المغرب، حيث أنتج هذا القطاع 720 ألف طن في عام 2018 و782 ألف طن في عام 2019، ويليه قطاع إنتاج اللحوم البقرية الذي بلغ إنتاجه 283 ألف طن في كل من عامَي 2018 و2019.

الأساليب الزراعية المغربية هي غالباً تقليدية مع تطبيقات محدودة لمحفّزات الإنتاج، مثل الأسمدة والمبيدات والمكننة. يمثّل إنتاج الحبوب أكثر من 60% من الإنتاج الزراعي، وخصوصاً بعد زيادة الدعم الحكومي لتوسيع المساحة المزروعة بالقمح في السنوات الأخيرة. وهناك تحديات تواجه هذه الزراعة، منها انتشار المزارع الصغيرة، والوضع المعقّد للأراضي المورثة، وارتفاع أسعار الأراضي. فمن أهم العقبات التي تجري مواجهتها، المبادئ الأساسية لاقتصادات الحجم (economies of scale) ومتطلبات رأس المال اللازمة لتحديث قطاع الزراعة والرغبة في التخفيف من حدة الفقر والحفاظ على البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي التقليدي.

متى يُشرّع «القنّب» في المغرب؟

تعتزم الحكومة المغربية تشريع زراعة نبتة القنّب للتصدير والبيع المحلي لاستخدامات طبية وصناعية. وتأتي هذه الخطوة بعد محاولات عديدة لتشريع هذه الزراعة كان مصيرها الفشل بسبب معارضة حزب العدالة والتنمية، إلا أن تخلى عن موقفه هذا.

نبتة القنّب تزرع بشكل غير قانوني في المناطق الشمالية من المغرب، ويستخرج منها مخدر الحشيش الذي يتولى المهرّبون نقله بشكل أساسي إلى أوروبا. فبحسب مقال في صحيفة "The guardian" عام 2003 وصلت نسبة الحشيش المصنّع في المغرب إلى 70% من الاستهلاك في أوروبا. وفي عام 2015 أعلنت وزارة الداخلية المغربية أنها قلّصت مساحة الأراضي المزروعة بالقنب من 134 ألف هكتار في 2003 إلى 47 ألف هكتار في تلك السنة. ويهدف مشروع القانون هذا إلى حماية المزارعين من تحكّم مهربي المخدرات في تجارة القنّب، ذلك من خلال إنشاء وكالة وطنية لمراقبة الإنتاج والنقل والمبيع.

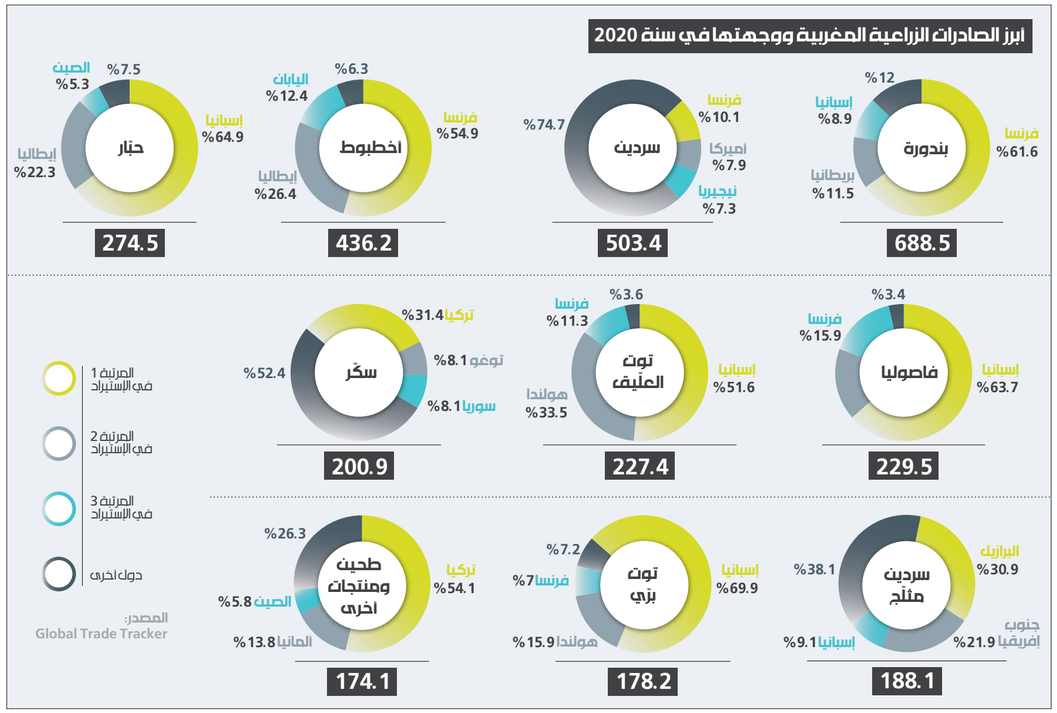

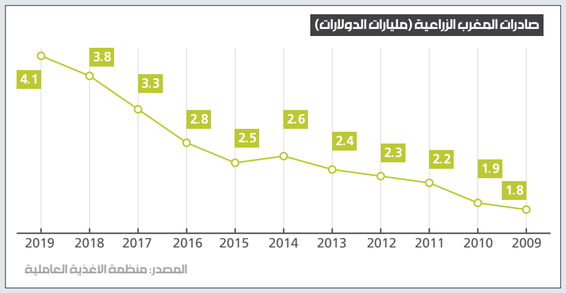

◄ منذ الاستقلال في عام 1956 ولغاية مطلع الثمانينيات أُقرّت سلسلة من خطط التنمية الزراعية الوطنية والإقليمية (مثل إنتاج الألبان والسكر) لزيادة القدرات الإنتاجية، مدعومة بتوسيع شبكات الري، فيما واصلت الدولة بناء مشاريع ريّ واسعة النطاق يديرها القطاع العام، وسط نقاش واسع حول خصائص الزراعة على النطاق الصغير الذي كان سائداً، وضمان استدامتها.

◄ منذ عام 1985، أدخلت الدولة المغربية سياسة تعديل هيكلي في القطاع الفلاحي وقلّصت مشاركتها في الأنشطة الزراعية، ما أدّى إلى تفكيك سياسات تدخّل الدولة في القطاع الزراعي.

◄ في عام 2008 أُطلقت خطّة «المغرب الأخضر» التي رُصد لها 11,5 مليار دولار من أجل زيادة قدرة تحمّل القطاع الزراعي للصدمات وخلق قيمة اقتصادية مضافة للزراعة عبر توسيع المكننة والتصنيع الزراعي وتقليل آثار التعرّض للتغيير المناخي وزيادة المساحات المرويّة وتنويع المحاصيل، لكنّ 60% من هذا المبلغ جاء من القطاع الخاص، بحسب تقرير لشركة «كاسلريج» الاستشارية.

◄ بين عامَي 2010 و2018 تضاعفت صادرات المغرب من المنتجات الغذائية الزراعية لتبلغ 5,9 مليارات دولار ووجهتها الأساسية هي دول الاتحاد الأوروبي.

◄ بحسب البنك الدولي فإن معدلات الفقر في المناطق القروية في المغرب أعلى بمرتين مما هي عليه على المستوى الوطني. 79,4% من سكان الريف مصنّفون فقراء فيما صافي خلق فرص العمل لم يكن كافياً لمواكبة الزيادة السنوية بين من بلغوا سنة العمل (أكثر من 300 ألف في السنة) وظلّ معدّل البطالة مرتفعاً عند مستوى 9,2% في عام 2019 وبنسبة أعلى بين الشباب والمتعلمين.

محاصيله (بالاف الاطنان)	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قمح	5,116	8,074	2,731	7,090	7,320	4,025
شمندر سكري	3,208	3,875	4,218	3,741	3,710	3,692
شعير	1,638	3,397	619	2,466	2,851	1,161
بطاطا	1,951	1,924	1,743	1,924	1,869	1,956
زيتون	1,573	1,144	1,416	1,039	1,561	1,912
بندورة	1,231	1,412	1,231	1,293	1,409	1,347
كلمنتين	1,185	1,077	993	1,278	1,208	1,374
برتقال	1,001	869	909	1,037	1,019	1,182
بصل	813	828	685	754	954	880
بطيخ	724	706	437	619	742	674

المصدر: منظمة الاغذية العاملية

لحوم (بالاف الاطنان)	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دجاج	584	660	610	690	720	782
بقر	259	245	257	260	283	283
غنم	120	157	160	163	178	178
حبش	55	157	55	55	55	78
لحوم صيد	49	50	51	52	53	54

المصدر: Global Trade Tracker

قراءات

ورقة عمل

اقتصاد مصر بعد أربعة عقود من التطبيع* [1]

معظم المقاربات المنددة بالتطبيع مع الكيان الصهيوني ياتي من الزاوية السياسية او العسكرية او الامنية او الفكرية او الاخلاقية ونادرا من الزاوية الاقتصادية. الدول المطبّعة لا تتكلّم عن التطبيع إلاّ بالخطوط العريضة و«المنافع» المرتقبة منه. بينما لا ينظر مناهضو التطبيع إلى النتائج العملية للتطبيع من الناحية الاقتصادية إلاّ بالخطوط العريضة. ما يعزّز هذه الوجهة، غياب الدراسات حول الموضوع، فلا الدول العربية المطبّعة تستطيع تبرير التطبيع من الزاوية الاقتصادية، ولا مناهضو التطبيع قدّموا دراسات تدعم موقفهم من التطبيع. وإذا اقدم بعض مراكز الابحاث العربية على إعداد دراسات في هذا الموضوع، فهي خارج التداول! في المقابل، رصدنا دراسة اعدّها مركز واشنطن لسياسات الشرق الادنى (وينيب) الذراع البحثية لمنظّمة «ايباك» الصهيونية حول «منافع لمصر» من اتفاقيات كامب دافيد. جاء في خلاصة الامر ان الاتفاقية لم ينتج عنها إلاّ استعادة شبه جزيرة سيناء من دون إمكان فرض السيادة المصرية الكاملة عليها عبر القيود المفروضة على وجود القوّات المسلّحة المصرية. هذه المقاربة لا تهدف إلى سدّ الثغرة، لان اي دراسة مفصّلة تستدعي وقتاً وفريق عمل غير موجود في الاساس لهذا الغرض

زياد حافظ **

مصر هي أكبر دولة عربية والمعيار الذي يُمكن اعتماده في تفكيك التطبيع، على الأقل من الناحية الاقتصادية. الحجّة الأساسية التي روّجت لاتفاقيات كامب دافيد، أن إنهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني سيؤدّي أولاً إلى استرجاع سيناء، وثانياً إلى تحرير موارد الدولة من مستلزمات الإنفاق العسكري الذي فقد مبرّراً أساسياً للحفاظ على المستويات المرتفعة، وثالثاً النمو الاقتصادي عبر التبادل التجاري، ورابعاً عبر تدفّق الاستثمارات الخارجية في البنى التحتية والسياحة والصناعة. كما أنها ستفسح في المجال لعقد اتفاقيات اقتصادية مع الولايات المتحدة لم تكن ممكنة قبل ذلك.

فماذا تحقّق من كل ذلك بعد أكثر من أربعة عقود على إبرام هذه الاتفاقية المشؤومة؟ تحقّق الهدف الأول، أما في الأهداف الأخرى فالمشهد مختلف.

مزيد من الاستدانة

على صعيد النفقات العسكرية تمّ تخفيضها كمّاً ونسبياً للناتج المحلي وفقاً لتقرير معهد سيبري السويدي. ففي سنة 1970 كان الإنفاق ما يوازي 1,3 مليار دولار شكّل 17,3% من الناتج الداخلي. لكن بعد 1975 بدأ الإنفاق العسكري ينخفض حتى وصل إلى ما يوازي 3,2 مليارات دولار، أي ما يوازي 1,12% من الناتج الداخلي أو 4,5% من إجمالي الإنفاق الحكومي.

تحرير الموارد المالية من النفقات العسكرية لم يؤدّ إلى تنمية؛ فما شهدته مصر هو المزيد من الاستدانة الخارجية ومن تخبّط اقتصادي حاولت على مدى أربعة عقود الخروج منه. ومن تداعيات التراجع الجذري في الإنفاق العسكري تراجع الصناعات العسكرية العريقة التي تعود إلى 1949، أي بعد نشأة الكيان الصهيوني. لكن منذ 2013 نشهد محاولات حثيثة لإحياء هذه الصناعات بالتعاون مع شركات عديدة شرقية وغربية لتنويع مصادر التسليح. والمعروف أن الصناعات العسكرية هي الدافع الأساسي للبحوث العلمية التي يتم تطبيق العديد من إنجازاتها في الصناعات التحويلية والاستهلاكية، كما أنها مصدر مربح للتصدير.

الفتات للاقتصاد المصري

أما على الصعيد التجارة الخارجية، فلم تكن التبادلات بين مصر والكيان العدو دافعاً للتنمية وحتى للنمو. لا يمكننا هنا القيام بعرض مفصّل للتطور التجاري بين مصر والكيان لضيق المساحة، غير أن خلاصة ما وصلنا إليه من مراجعة الإحصاءات تفيد بأن حجم التجارة محدود جدّاً، ولا يتجاوز نصف في المئة من اقتصاد البلدين.

وقد تراجع التبادل التجاري بعد خلع الرئيس السابق حسني مبارك؛ ففي عام 2011، استوردت مصر من الكيان منتجات بقيمة 236 مليون دولار، وصدّرت بقيمة 178 مليون دولار. كانت هذه المبادلات المحدودة ذروة حجم التبادل التجاري منذ أكثر من عقدين. أما في عام 2014، فقد استوردت مصر من الكيان بقيمة 147 مليون دولار، وصدّرت فقط بقيمة 57 مليون دولار. وفي عام 2016 انخفض الاستيراد من الكيان إلى 113 مليون دولار وكذلك التصدير إلى 55 مليون دولار فقط.

فمنذ بداية اتفاقية السلام لم يكن حجم التبادل التجاري كبيراً. حاولت الولايات المتحدة دفع مصر لا يمكنها بعد القيام بعرض مفصّل للتطور التجاري بين مصر والكيان لضيق المساحة، غير أن خلاصة ما وصلنا إليه من مراجعة الإحصاءات تفيد بأن حجم التجارة محدود جدّاً، ولا يتجاوز نصف في المئة من اقتصاد البلدين.

وقد تراجع التبادل التجاري بعد خلع الرئيس السابق حسني مبارك؛ ففي عام 2011، استوردت مصر من الكيان منتجات بقيمة 236 مليون دولار، وصدّرت بقيمة 178 مليون دولار. كانت هذه المبادلات المحدودة ذروة حجم التبادل التجاري منذ أكثر من عقدين. أما في عام 2014، فقد استوردت مصر من الكيان بقيمة 147 مليون دولار، وصدّرت فقط بقيمة 57 مليون دولار. وفي عام 2016 انخفض الاستيراد من الكيان إلى 113 مليون دولار وكذلك التصدير إلى 55 مليون دولار فقط.

فمنذ بداية اتفاقية السلام لم يكن حجم التبادل التجاري كبيراً. حاولت الولايات المتحدة دفع مصر لا يمكنها بعد القيام بعرض مفصّل للتطور التجاري بين مصر والكيان لضيق المساحة، غير أن خلاصة ما وصلنا إليه من مراجعة الإحصاءات تفيد بأن حجم التجارة محدود جدّاً، ولا يتجاوز نصف في المئة من اقتصاد البلدين.

وقد تراجع التبادل التجاري بعد خلع الرئيس السابق حسني مبارك؛ ففي عام 2011، استوردت مصر من الكيان منتجات بقيمة 236 مليون دولار، وصدّرت بقيمة 178 مليون دولار. كانت هذه المبادلات المحدودة ذروة حجم التبادل التجاري منذ أكثر من عقدين. أما في عام 2014،

تحرير الموارد المالية من النفقات العسكرية لم يؤدّ إلى تنمية، فما شهدته مصر هو المزيد من الاستدانة الخارجية وتخبّطاً اقتصادياً حاولت الخروج منه على مدى أربعة عقود

إذا اعتبرنا الصادرات مستقرّة منذ البداية، علماً بأن صناعة الملبوسات الجاهزة المصرية تمثّل ما يوازي 98% من الصادرات إلى الولايات المتحدة، مستفيدة من الإعفاءات الجمركية.

استثمارات محفّزة داخلياً

في ما يتعلّق بالاستثمارات الخارجية في مصر، سواء كانت من الكيان أم من دول أخرى، لم تكن النتيجة أفضل. الاستثمارات الخارجية المباشرة اقتصرت على بعض القطاعات، كقطاعات الطاقة والغاز. وقد وصل مجمل التدفق الاستثماري الخارجي إلى 127 مليار دولار حتى 2019. وهذا التدفق لا يعود بحدّ ذاته إلى التطبيع مع الكيان، بل إلى ما سُمّي الإصلاحات الاقتصادية التي جرت وأدّت إلى ما يُسمّى "الانفتاح الاقتصادي". وتعتبر مصر أكثر الدول الأفريقية المستفيدة من هذا التدفق، بسبب الشروط المغرية المعطاة للمستثمر الخارجي. ليست مهمتنا هنا تقييم هذه السياسة، بل الإشارة إلى أن الاستثمارات الخارجية تعود إلى سياسات داخلية مصرية وليست عائدة إلى التطبيع. قد تكون اتفاقيات السلام مع الكيان الصهيوني رفعت الحظر السياسي على مصر، ولكن لم تكن دافعاً لتدفق الاستثمارات، إلا للحصول على المغانم التي عرضتها الحكومة المصرية.

من ضمن "الإغراءات" الأميركية لتوقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني هي تلك "المساعدات" السنوية التي بلغت 1,5 مليار دولار سنوياً، والتي تجعل مصر ثاني دولة مستفيدة من "المساعدات" الأميركية بعد الكيان الصهيوني الذي يتلقّى نحو 3,2 مليارات دولار سنوياً. يذكر أن هذه "المساعدات" ليست استثمارات بل منَحٌ لا تُعطى للدولة المصرية، بل لتغطية نفقات الاستشارات والتجهيزات للقوّات المسلّحة المصرية والأمنية، وذلك لصالح الشركات الأميركية التي تقوم بذلك. بمعنى آخر، هي تمويل للشركات الأميركية من قبل الخزينة الأميركية عبر الدولة المصرية "المستفيدة" من تلك المساعدات. فهي لا تؤثّر في الاقتصاد المصري لا من قريب ولا من بعيد.

اتفاقيات الغاز لمصلحة الكيان

ملف الغاز بين مصر والكيان الصهيوني أقرب إلى مسلسلات التلفزيون المثيرة المضحكة والمبكية في آن واحد، وهي تستحق مقاربة مفصّلة. يمكن اختصار المسلسل، بثلاث مراحل: المرحلة الأولى هي مرحلة تصدير الغاز المصري إلى الكيان والتي امتدت بين 2004 و2011، والمعروفة بخط "حسني سالم" رجل الأعمال المصري وبطل تلك الاتفاقية؛ المرحلة الثانية هي مرحلة تصدير الغاز من الكيان الصهيوني إلى مصر التي بدأت سنة 2018 والتي لا ندري مدى استمرارها؛ والمرحلة الثالثة هي مرحلة إعلان الحكومة المصرية في أيلول 2018 الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وعدم الحاجة إلى الاستيراد، خاصة بعد اكتشاف حقل ظهر سنة 2015، والذي تمتلك شركة إيطالية الحصة الأكبر من حقوق الانتفاع.

المرحلة الأولى قضت بتصدير الغاز إلى الكيان الصهيوني بسعر بخس جدّاً. سعر المبيع تراوح بين سبعين سنتاً و1,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، بينما كلفة إنتاج الكمية نفسها بلغت 2,65 دولار. قوبل هذا الاتفاق بمعارضة شعبية واسعة تحت شعار "لا لنكسة الغاز"، والتي قادها السفير السابق ابراهيم يسري، عضو المؤتمر القومي العربي. لكن الاتفاقية نفّذت وبدأ الضخّ في شباط 2008، ويقدّر أن مصر كانت تمدّ الكيان الصهيوني بنحو 40 في المئة من احتياجاته من الغاز الطبيعي، أي إن مصر تكبّدت خسارة توازي 715 مليون دولار!

وفي سنة 2011 تعرّض الخط الذي كان يمد الغاز من العريش إلى عسقلان على طول 89 كيلومتراً لسلسلة هجومات استهدفته أكثر من 15 مرّة. ومسؤولية التفجير تبنّتها مجموعة من "الملثمين" المجهولي الهوية. خلال تلك السنة تمّت مراجعة العقود، إلى أن أعلن إلغاء الاتفاقية في شهر نيسان 2012.

المرحلة الثانية بدأت في سنة 2014 حين عقدت مصر اتفاقاً لشراء الغاز من الكيان الصهيوني. أبرم الاتفاق بين شركة صهيونية ــ وشركة "دولفينوس" المصرية. وبدأ العمل بها سنة 2018. وينصّ الاتفاق على تزويد مصر بـ 64 مليار متر مكعّب سنوياً مستخرجة من حقلي تمار وليفياثان في شرق البحر المتوسط، ولمدة عشر سنوات بقيمة تبلغ 15 مليار دولار.

المضحك هنا هو "اكتشاف" الجانب الصهيوني أن الأنبوب الذي ينقل الغاز إلى مصر لا يكفي، لأن الأنبوب يُستعمل لتصدير الغاز المصري إلى الأردن. من جهة ثانية، تبيّن أن الخلافات القديمة القت بظلالها على الاتفاقية الجديدة، إذ طالب الطرف الصهيوني تعويضاً يوازي مليارياً و760 مليون دولار. وفي شهر حزيران 2019 توصلت مصر إلى تسوية بشأن النزاع على إلغاء الاتفاقية، تدفع من خلالها تعويضاً بقيمة نصف مليار دولار. هذا يعني أن الاتفاقية الأولى كانت خسارة فادحة، بينما تواجه الاتفاقية الثانية صعوبة لدى الطرف الصهيوني في نقل الغاز إلى مصر. المرحلة الثالثة بدأت في أيلول 2018 عندما أعلنت مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بعد اكتشاف حقل "ظهر"، ما يلغي الحاجة إلى الاستيراد. فما هو مصير الاتفاقية الثانية التي عقدت مع الجانب الصهيوني؟ ليست هناك إجابة عن ذلك حتى الساعة؟

مزاج الشعب

تجربة التطبيع مع الكيان الصهيوني كانت فاشلة على الصعيد الاقتصادي. ويعود ذلك إلى مقاومة الشعب المصري ورفضه، في حالة عامة وفي عدد من القضايا المحددة، كقضية اتفاقية الغاز، للتطبيع مع الكيان الصهيوني. كما أن المنافع المرتقبة من اتفاقيات السلام من رخاء اقتصادي، لم تحصل. ومن جهة أخرى، استجابت الدولة المصرية للضغط الشعبي في قضية الغاز، كما أنها لم تعمل على تغيير مزاج الشعب في مصر تجاه العلاقة مع الكيان.

**باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

*** هذا المقال هو واحد من حلقات عديدة مقتطفة من الورقة التي أعدّها الباحث والكاتب الاقتصادي والسياسي، زياد حافظ بعنوان: «البعد الاقتصادي للتطبيع: الواقع والمواجهة»، والتي قدّمها في منتدى «متحدون ضد التطبيع» في 21 شباط 2021. يقول حافظ إن مهمة الورقة ليست تعداد المكتسبات التي حققها الكيان الصهيوني من خلال اتفاقيات السلام والتطبيع غير الرسمي الذي تعمّم في التسعينيات، بل التركيز على فكرة أساسية أن هذه الاتفاقيات لم تؤدّ إلى تحسين المشهد الاقتصادي للدول التي أقدمت على تلك الخطوة**

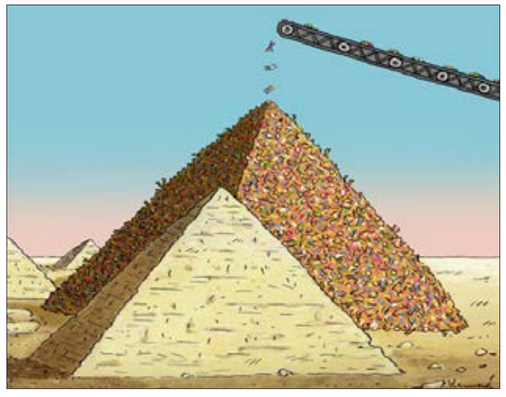

ماريان كامينسكي ـ النمسا

مقال

الكهرباء VS إنترنت النطاق العريض: هل يُعيد التاريخ نفسه؟

دايفيد روسنت *

تضمّن كتاب ماركس The Eighteenth (Brumaire of Louis Napoleon أحد أشهر مقالاته «يلاحظ هيغل في مكان ما أنّ جميع الحقائق والشخصيات التاريخية تتكرر مرتين. وقد نسي أن يضيف: المرّة الأولى كمأساة، والثانية كمهزلة». يمكن للمرء أن يرى شيئاً مشابهاً في ما يتعلق بتقديم تقنيات ثورية مثل الكهرباء والنطاق العريض.

يعتبر الأميركيون الكهرباء اليوم من البديهيات، لكنّ هذا لم يكن الحال على الدوام. تتوفر الكهرباء للايين المنازل في الولايات المتحدة لتشغيل سخّان المياه والإضاءة والتبريد والتلفزيون والهاتف وغيرها من الأجهزة. ومع ذلك يشير أحد التقديرات إلى أنّ نحو 15000 أسرة - 60000 شخص - غير متصلة بشبكة الكهرباء، وغالبيتها تسكن محميات الأميركيين الأصليين (بالإضافة إلى ذلك تفتقر 18 ألف أسرة للمياه الجارية في المنازل).

قطعت الولايات المتحدة الأميركية شوطاً طويلاً منذ 4 أيلول 1882، عندما قام توماس اديسون بتحويل الكهرباء من محطته في شارع بيرل في منهاتن السفلى للمنازل (التيار المباشر) بسعر الغاز. وبحلول أواخر ثمانينيات القرن الماضي، أصبح التيار المتردّد من اختراع نيكولا تيسلا، النظام الكهربائي المهيمن مع حصول سكان المدينة من الطبقة العليا والمتوسطة والعملاء التجاريين على الكهرباء. تبع ذلك مجموعة من الاختراعات التي تعمل على الطاقة الكهربائية، من الغسالة (1907) إلى المكنسة الكهربائية (1908). وصولاً إلى الثلاجة المنزلية (1912). أدّت كل هذه الاختراعات إلى زيادة الطلب وساعدت في اعتماد الكهرباء على نطاق واسع.

في عام 1900، وفّر البخار 80% من قدرة المحرك الميكانيكي في التصنيع، لكن بحلول عام 1920 وفّرت الكهرباء أكثر من 50% من هذه القدرة، وبحلول عام 1929 كانت تمثل 78% من استخدام الأميركيين. وفقاً للإحصاء الأميركي عام 1920، أصبحت أصبحت لأول مرة في التاريخ أمّة حضرية بغالبيتها - يعيش أكثر من 50% من سكانها في المدن بدلاً من المجتمعات الريفية. وفي العام نفسه وصلت الكهرباء إلى 35% من المنازل الأميركية. بحلول عام 1929 تم تزويد نحو 68% من المنازل الأميركية بالكهرباء. وبحسب إحصاءات الصناعات ، فإنه بحلول عام 1920 استخدمت الكهرباء لأكثر من نصف التصنيع في البلاد.

ومع ذلك ظلّت المقاطعات الريفية، غالباً من دون كهرباء حتى الثلاثينيات. في عام 1910 كانت 6% فقط من المقاطعات الأميركية حضرية، ومن بين نحو 6,3 ملايين مزرعة أميركية في عام 1922 توفّرت الكهرباء في نحو 3% منها فقط.

في تلك الفترة، كانت الزراعة هي المهنة الأكثر شيوعاً وسط الذكور حيث شغلت أكثر من ثلث (36,7%) الذكور العاملين في البلاد بينما كان التصنيع يمثّل نحو سدس القوة العاملة (15,8%).

إلاّ أنّ وحده الكساد العظيم هو الذي أوصل الكهرباء إلى المناطق الريفية في أميركا. يشير أحد التقارير إلى أنه في عام 1935 «أقل من 11 مزرعة أميركية من بين كلّ 100 مزرعة تلقّت خدمة الكهرباء من المحطة المركزية». كانت شركات الكهرباء غير راغبة و/أو غير قادرة على تمديد الأسلاك لمسافات طويلة عبر الأراضي الزراعية والمناطق النائية بأسعار معقولة.

أنشأ الرئيس فرانكلين روزفلت إدارة الكهرباء الريفية (REA) بهدف إمداد المناطق الريفية في أميركا بالكهرباء. ومن أهم سياساتها، منح قروض للمنازل (مثل الأسلاك والأجهزة) ومشاريع البناء الكبيرة في آن واحد (مثل محطات الطاقة وخطوط الطاقة). يمكن أن تمتدّ فترة سداد القروض لمدة تصل إلى 25 عاماً مع الإبقاء على سعر الفائدة منخفضاً بربطه بأسعار الاقتراض الحكومي. ولعلّ الأهم من ذلك أنه لن يتم تحميل الأفراد المسؤولية الشخصية عند التخلّف عن سداد قرض REA.

في عام 1932 روّج روزفلت أثناء ترشّحه للرئاسة، بينما كان لا يزال حاكم نيويورك، لمفهوم راديكالي في ذلك الوقت لتنظيم المرافق العامة: «إنني على قناعة تامة بأنّ نظاماً سليماً للتنظيم العام يُدار بحكمة، لن يعرّض الاستثمار الحكيم السوّي في المرافق العامة للخطر، بشرط أن تكون الإدارة فعّالة وبنّاءة. في الواقع، يجب أن يرغب المستثمرون في التنظيم الفعّال ويعملوا من أجله».

ساعد هذا التصوّر في إقناع العديد من المسؤولين المحليين وعلى مستوى الدولة أنّه في ما يتعلق بالخدمات الأساسية، التي أصبحت الكهرباء منها، فإنّ المرافق العامة المنظّمة هي الخيار الأفضل.

بدأ العصر الحديث للاتصالات التي تتم بوساطة الكهرباء في عام 1843 باختراع صموئيل مورس للتلغراف. بعد ثلاثة عقود من ذلك، في عام 1876، اخترع الكسندر غراهام بيل الهاتف وفي العام التالي أسّس شركة «بيل» للهواتف. في عام 1885 تأسّست شركة الهاتف والتلغراف الأميركية (AT&T) كشركة تابعة لشركة Bell Tel لبناء وتشغيل أول شبكة هاتف للمسافات الطويلة. في عام 1899، اشترت AT&T أصول Bell وأصبحت الشركة الأمّ لنظام Bell بأكمله. وبحلول عام 1900 دخل 1,5 مليون هاتف حيّز الاستخدام في جميع أنحاء البلاد.

كانت شركة AT&T تحتكر تقديم الخدمات الهاتفية للمسافات الطويلة ويهيمن على 23 شركة فرعية حتى عام 1984 حين قُسّمت، بعد تسوية دعوى مكافحة الاحتكار المدنية التابعة لوزارة العدل، إلى سبع شركات تشغيل إقليمية، أُطلق عليها اسم «Baby Bells». احتفظت AT&T بـ Bell Labs، الشركة المصنّعة لمعدات الهاتف Western Electric وخدمة المسافات الطويلة. وحصلت الشركات الإقليمية - شركات تشغيل بيل الإقليمية «RBOCs» - على الصفحات الصفراء بدليل الهاتف والخدمة المحلية إلى أن أعيد هيكلتها رسمياً في عام 1995.

في السبعينيات ظهرت تقنية اتصالات جديدة - الكابل المحوري - تتيح للمشتركين في الضواحي والمجتمعات الريفية إمكانية الوصول بداية إلى البرامج التلفزيونية، ومع الوقت للكثير من برامج البث المباشر. بالتوازي مع اكتمال الكابل، كانت ARPANET (شبكة وكالة مشاريع البحوث المتقدمة) تطوّر ما أصبح بحلول منتصف التسعينيات الإنترنت التجاري لـCompuServe و The Source و America Online (AOL) الشهير.

بالعودة إلى ما قبل، لم تكن شبكة الإنترنت في مراحلها الأولى مختلفة عن التلغراف القديم. فقد وفّرت خدمة الاتصال الهاتفي بسرعة تصل إلى 2400 Bit في الثانية - فقط 0,0024 ميغابايت في الثانية؛ سرعات النطاق العريض غير المتماثلة بحسب لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) هي دعوى مكافحة الاحتكار المدنية التابعة لوزارة العدل، إلى سبع شركات تشغيل إقليمية، أُطلق عليها اسم «Baby Bells». احتفظت AT&T بـ Bell Labs، الشركة المصنّعة لمعدات الهاتف Western Electric وخدمة المسافات الطويلة. وحصلت الشركات الإقليمية - شركات تشغيل بيل الإقليمية «RBOCs» - على الصفحات الصفراء بدليل الهاتف والخدمة المحلية إلى أن أعيد هيكلتها رسمياً في عام 1995.

في السبعينيات ظهرت تقنية اتصالات جديدة - الكابل المحوري - تتيح للمشتركين في الضواحي والمجتمعات الريفية إمكانية الوصول بداية إلى البرامج التلفزيونية، ومع الوقت للكثير من برامج البث المباشر. بالتوازي مع اكتمال الكابل، كانت ARPANET (شبكة وكالة مشاريع البحوث المتقدمة) تطوّر ما أصبح بحلول منتصف التسعينيات الإنترنت التجاري لـCompuServe و The Source و America Online (AOL) الشهير.

بالعودة إلى ما قبل، لم تكن شبكة الإنترنت في مراحلها الأولى مختلفة عن التلغراف القديم. فقد وفّرت خدمة الاتصال الهاتفي بسرعة تصل إلى 2400 Bit في الثانية - فقط 0,0024 ميغابايت في الثانية؛ سرعات النطاق العريض غير المتماثلة بحسب لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) هي 25 ميغابايت في الثانية لأسفل و3 ميغابايت في الثانية لأعلى. اليوم تقدّم العديد من خدمات النطاق العريض المتطوّرة - الباطنة الثمن - 200 ميغابايت لأسفل.

في عام 2019 أشارت التقديرات إلى أنّ 30% فقط من المنازل في الولايات المتحدة الأميركية لديها إمكانية الوصول إلى خدمات النطاق العريض بسرعة 100 ميغابايت في الثانية أو أكثر، بينما تبلغ النسبة في المناطق الريفية 65%. وفي المناطق القبلية بالكاد يستطيع 60% الوصول إليها. عموماً لا يمكن لنحو 30 مليون أميركي التنعّم بمزايا العصر الرقمي.

97 % من الأميركيين في المناطق الحضرية لديهم إمكانية الوصول إلى خدمة إنترنت ثابتة وعالية السرعة، لكنّ النسبة تنخفض في المناطق الريفية إلى 65% وفي المناطق القبليّة بالكاد يستطيع 60% الوصول إليها، وعموماً لا يمكن لنحو 30 مليون أميركي التنعّم بمزايا العصر الرقمي

وعلى القدر نفسه من الأهمية، هناك أكثر من 300 خدمة محلية للنطاق العريض تعمل في جميع أنحاء البلاد وهي ضرورية لتشجيع التوسع في مثل هذه المرافق العامة. لقد حان الوقت لأن تصبح خدمات اتصالات النطاق العريض التي توفرها الألياف خدمة أساسية كما كانت الكهرباء قبل قرن من الزمن.

نُشر هذا المقال على موقع CounterPunch.org

*كاتب ومؤلف مهتم بالتاريخ الأميركي، السياسات العامة والتكنولوجيا

ترجمة ضحى ياسين

247
مليون أميركي هو عدد الأميركيين الذين لا تتوافر لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت بسرعات النطاق العريض بحسب تقديرات لجنة الاتصالات الفيدرالية

لالياف مقارنة بالنرويج وكوريا الجنوبية مع أكثر من 80%، وإسبانيا والبرتغال واليابان التي تجاوزت الـ 90%.

قدّرت لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) أنه في عام 2019 لم يكن لدى 247 مليون أميركي إمكانية الوصول إلى النطاق العريض. وحذّر جون كاهان، كبير مسؤولي تحليلات البيانات في مايكروسوفت، من أنّ تقديرات لجنة الاتصالات الفيدرالية كانت «أقل من ذلك بكثير» مضيفاً بأنّ بيانات مايكروسوفت تشير إلى أنّ ما يقرب من 162,8 مليون شخص «لا يستخدمون الإنترنت بسرعات النطاق العريض».

وأعرب آخرون عن مخاوف مماثلة لتلك التي عبّر عنها كاهان من شركة مايكروسوفت. كما قدّر المحامي السابق للجنة الاتصالات الفيدرالية جيجي سون أنّ نحو 141 مليون شخص في الولايات المتحدة يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى النطاق العريض الثابت بسرعة 25 ميغابايت في الثانية، وهو معيار النطاق العريض الخاص بلجنة الاتصالات الفيدرالية. ويقدّر تقرير آخر بأنّ «42 مليون أميركي، بما في ذلك ربع سكان الريف، يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى انترنت النطاق العريض - وهذا لا يشمل حتى الأشخاص الذين ليس لديهم النطاق العريض لأنهم لا يستطيعون تحمل أكلافه».

يضيف اثنان من الباحثين الأكاديميين، روبرتو غالاردو (بوردو) وبريان ويتاكري (ولاية أوكلاهوما)، عاملاً آخر تجب مراعاته بحجة أنّ «جودة الخدمة أصبحت أكثر أهمية من مجرد الوصول إلى [النطاق العريض]... وبالتالي من المهم ألا ينحصر الحوار بالوصول إلى الإنترنت بل يتعداه إلى السؤال «هل توفر لك تكنولوجيا الإنترنت نوعية الخدمة التي تتوقّعها وتحتاج إليها؟».

يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية في ظلّ جائحة Covid-19 المستمرّة والركود الاقتصادي، تواجه حالة مشابهة لتلك التي شهدتها مع انتشار الكهرباء خلال فترة الكساد العظيم. أي حين قدّمت الشركات الخاصة خدمات الكهرباء - وحقّقت أرباحاً هائلة - في الأسواق الحضرية، لكن مع بقاء جيوب كبيرة في المدن الكبرى، خصوصاً موطن المهاجرين الأميركيين والأفارقة والفقراء، غير قادرة على تحمل رفاهية الكهرباء. والوضع كان أسوأ بالنسبة إلى أميركا الريفية.

أفادت لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) أنّه يوجد اليوم «الكثير من المناطق التي لم يصل إليها النطاق العريض»، بل وأكثر من ذلك تلاحظ اللجنة أنه: في المناطق الحضرية 97% من الأميركيين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمة الثابتة العالية السرعة، لكن تنخفض النسبة في المناطق الريفية إلى 65%. وفي المناطق القبليّة بالكاد يستطيع 60% الوصول إليها. عموماً لا يمكن لنحو 30 مليون أميركي التنعّم بمزايا العصر الرقمي. الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنّ وتيرة تمديد الألياف من قبل شركتَي «الهاتف» الرائدتين قد تباطأت بشكل ملحوظ. أنهت شركة AT&T بناء شبكة الألياف الخاصة بها لتصل إلى 14 مليون منزل في عام 2019، وتركز شركة Verizon بشكل أساسي على الشبكات اللاسلكية (5G) ويتم تحديد مكان تمديد الألياف الخاصة بما يتناسب مع تسهيل حركة المرور اللاسلكي. غالباً ما تستخدم شركات الكابلات الرائدة - على سبيل المثال، Comcast وCharter / Spectrum - شبكات الألياف المحورية الهجينة (HFC). ونتيجة لذلك، كما يشير أحد التقديرات، فإن حصّة الألياف إلى المنزل (fiber-to-the-home FTTH) من إجمالي المنازل التي تمت تغطيتها «توقفت عند 23% خلال العام الماضي».

في ما يتعلق بتمديد الألياف، فإن الولايات المتحدة اليوم في وضع مشابه لما كانت عليه الكهرباء عندما اجتاح الكساد العظيم الأمة. لا يسع المرء إلا أن يأمل في أن يتحرك الكونغرس ولجنة الاتصالات الفيدرالية بسرعة لتمويل بناء شبكات الألياف في الجيوب الحضرية للمناطق الريفية والفقيرة.

مقال

تحت عباءة الطائفة [2]
جمهورية التجار والمصارف

الأمجد سلامة

الأزمة التي يعيشها لبنان لا تشبه أيّاً من الأزمات الاقتصادية التي مرّت على البلاد. إذ أن تفتّت منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني هو مقدّمة لإعادة صياغة قواعد الاقتصاد السياسي في مرحلة ما بعد الأزمة من أجل تشكيل منظومة جديدة. انطلاقاً من هنا، يصبح مكمن الصراع حول أنواع وأشكال خطط المعالجة. بمعنى آخر، يجب عدم السماح بتركيب منظومة اقتصاد سياسي جديدة متماثلة مع المنظومة السابقة المفتتة. في سبيل ذلك، يجب تفكيك وتفنيد العوامل التي أدّت إلى نشوء المنظومة وتشابكها مع الطوائف اللبنانية، ما يضمن نجاح أي خطّة من دون الاصطدام بالطوائف. في المقالة السابقة بعنوان «تحت عباءة الطائفة 1: رأس المال الأوروبي وسيطرة التجارة والخدمات» تركّز الموضوع حول دعم الطوائف لهيمنة قطاعات الخدمات على المشهد الاقتصادي وارتباطها برأس المال الأجنبي وخصوصاً الفرنسي. لكن المشهد لا يكتمل بالتجار والخدمات، من دون المصارف. مسار نشوء القطاع المصرفي وتطوّره يشبه إلى حدّ كبير مسار قطاع الخدمات؛ فالمصرفيون استنسخوا علاقة التجار ووكالاتهم الحصرية بالطوائف، في بناء مداميك القطاع. ولم يتصدّر هذا القطاع المشهد الاقتصادي إلّا لأنه اختطّ هذا المسار.

البدايات: نمو محدود

لا يمكن فصل مسار نشوء القطاع المصرفي اللبناني عن إنشاء بنك لبنان وسوريا (BSL) في عام 1919 برأس مال فرنسي. فقد أنشئ هذا المصرف كشأن فرنسي خالص، وحصل على تفويضه لطباعة العملة في لبنان وسوريا (لمدة عشرين عاماً) عن طريق اتفاق بينه وبين وزارة المالية وبموافقة وزارة الخارجية الفرنسيتين. كذلك، كان خاضعاً للقوانين الفرنسية في تعاملاته كافّة، بحسب هشام صفي الدين في كتابه «دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي». وما عزّز موقع BSL، هي السياسات المالية لسلطات الانتداب الفرنسية المفضّلة على مقاس المصالح الخاصة الفرنسية، ومنها BSL، على حساب تنمية الأسواق المالية المحليّة. لذا لم تتطور الأسواق المالية إلى أبعد من حدّ الصيرفة والوساطة المالية التجارية. يضرب صفي الدين مثالاً عن هذا المسار، مشيراً إلى رفض سلطات الانتداب قوننة إنشاء شركات محدودة المسؤولية فضلاً عن تلزيم الانتداب قيادة الاقتصاد إلى BSL وتثبيت سعر صرف الليرة عند 20 ليرة للفرنك الواحد. وبواسطة هذا المصرف، أُتيح لرأس المال الفرنسي، اختراق الاقتصاد السوري - اللبناني والهيمنة عليه، ولا سيما في الداخل السوري حيث لم يكن رأس المال الفرنسي قد توسّع فيه قبل الحرب العالمية الأولى.

في المحصّلة، عمل BSL في السنوات ما بين الحربين العالميتين، على تكثيف أرباحه على حساب تنمية الاقتصاد. كان يعمل على جبهتين: رفع مستويات الفائدة حتى في حالات بطء النموّ الاقتصادي، استثمار الودائع في سندات الخزينة الفرنسية. وفي هذه الفترة، هيمنت المصارف الأجنبية (الفرنسية خصوصاً) على القطاع، إذ كانت واجهة لرأس المال الفرنسي، كمورد لا متناهٍ من وراء البحار. وفي الوقت نفسه، كانت المصارف المحليّة عبارة عن فروع صغيرة ذات ملكية فرديّة أو عائلية مرتبطة بتقديم الخدمات للمحيط الجغرافي الملاصق لها. فكان رأس مال المصارف المحليّة محدوداً، وغير متحرّك، ويعتمد على موارد وعلاقات صاحب المصرف، كما يشرح صفي الدين. لكن توسع دور المصارف المحلية يعود إلى معرفتها بالمجتمعات التي تقدّم لها الخدمات، وقدرتها على الإلمام بالوضع المالي للزبائن المقترضين. فتحوّلت إلى وسيط بين رأس المال الأجنبي، الخائف من المخاطر، والمقترضين المحليين. وبالطبع فإنّ العائلات التي كانت تملك رأس المال الكافي لتأسيس مصارف محليّة، هي نفسها العائلات التي راكمت رؤوس أموال من التجارة والاستيراد من الأسواق الغربية، والتي كانت قد أصبحت متشابكة بشكل عضوي مع الطوائف اللبنانية.

وبقيادة BSL، تحول القطاع المصرفي اللبناني (والسوري) إلى مقرض للتجار واحتكاراتهم ومضارباتهم، على حساب إقراض قطاعات الإنتاج التقليدية، كالزراعة والصناعة. ومن الضروري الإشارة إلى أنّه، حتى عام 1948، كان من شبه المستحيل التمييز بين الاقتصادين السوري واللبناني؛ وذلك أولاً، بسبب ضمّ أجزاء من الساحل السوري كانت حتى عام 1919 غير مرتبطة اقتصادياً بجبل لبنان. وثانياً، لأنّ الفرنسيين أداروا اقتصاد البلدين من خلال BSL واتحاد جمركي واحد. ولكن مع اقتراب انتهاء تفويض BSL في عام 1939، كانت بداية إظهار التمايز اللبناني عن المسار الاقتصادي السوري، وهيمنة الطوائف على الاقتصاد اللبناني.

مسارات والانفصال

يتطرق صفي الدين إلى أشكال الاختلاف الكبيرة بين القيّمين على الاقتصادين السوري واللبناني. فمنذ عام 1937 رفض السوريون، من خلال أطر الحكم المحلية تحت الانتداب، تجديد تفويض BSL بالشروط نفسها الممنوحة من الانتداب. وفي ذلك الوقت، سارع اللبنانيون إلى القبول بتجديد التفويض، بالشروط نفسها التي كانت قائمة ولمدة 25 عاماً، وكان ذلك تعبيراً صارخاً عن مصالح التجار. إلّا أن الحرب العالمية عطّلت المسار التفاوضي السوري، وأجّلت الانفصال. ولكن في عام 1947 عاد موضوع ربط الليرة (السورية اللبنانية) بالفرنك الفرنسي إلى الواجهة بسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي وتدهور قيمة الليرة المرتبطة به. وبما أن البنك الذي يُصدر العملة هو البنك الفرنسي (BSL)، وجد السوريون واللبنانيون أنفسهم أمام ابتزاز فرنسي للقبول بفكّ الارتباط. الفرنسيون طالبوا بإلغاء ديون البلدين المتوجبة على فرنسا بسبب الحرب. السوريون رفضوا الأمر، بينما سارع اللبنانيون إلى القبول بالشروط الفرنسية. السبب يكمن في ضمان ارتفاع سعر صرف الليرة من أجل تحفيز العمليات الاستهلاكية، وهو أمر محبّذ لدى التجّار لأنه يرفع قدرتهم على تصريف المنتجات المستوردة في السوق المحلية. بالإضافة إلى ذلك، إن التحرّر من الفرنك المتدهور، سيساعد على ضمان سهولة تدفق رؤوس الأموال. أما على الضفة السورية، فكانت الحسابات مرتبطة بتأمين رأس المال لتنمية الزراعة وتأسيس قطاع صناعي. في النتيجة، بدأ BSL يصدر الليرة اللبنانية، وتدهورت قيمة الليرة (السورية - اللبنانية)، كما هربت رؤوس الأموال السورية إلى لبنان، وسرعان ما انهار الاتحاد الجمركي بين البلدين، في تعبير عن هيمنة التجار على القطاع المالي اللبناني.

الانفجار الكبير

كان القطاع المصرفي اللبناني، ولغاية نهاية الأربعينيات، عبارة عن واجهة لرأس المال الفرنسي، إلا أنه بعد الانفصال الاقتصادي بين البلدين وولادة الليرة اللبنانية، توسّع بشكل هائل في كتابه «اقتصاد سياسي للبنان»، يحدّد توفيق كسبار ما حصل في إطار ثلاثة عوامل خارجية رئيسية؛

- الأول مرتبط بالنكبة الفلسطينية وهروب جزء كبير من رؤوس الأموال الفلسطينية إلى القطاع المصرفي اللبناني.
- الثاني، يتعلق بتدفق المال على المنطقة من خلال عوائد النفط، وتحول جزء كبير من رأس المال الخليجي إلى القطاع المصرفي في لبنان.
- الثالث، فكان صعود الاشتراكية في العالم العربي وهروب رؤوس الأموال من سوريا ومصر والعراق إلى القطاع المصرفي اللبناني.

لكن كسبار يضيف عاملاً داخلياً أساسياً، وهو إقرار قانون السرية المصرفية في عام 1956.

بالفعل، هذا القانون حصّن رؤوس الأموال، وأعطى المصارف اللبنانية عوامل قوة إضافية في علاقتها مع الدولة اللبنانية، كما يقول صفي الدين خلال عرض لنمو القطاع المصرفي بين عامي 1950 و1962. خلال تلك الفترة ازداد الدخل القومي اللبناني بمتوسط نمو 4,5% سنوياً، وبلغت حصّة القطاع المالي من هذا النمو 200% (95% من هذا القطاع كان مصرفياً). بينما ازدادت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها 500%، وارتفع عدد المصارف من 9 في 1945، ثم إلى 85 مصرفاً في عام 1962.

أثر هذا التوسع الكبير في حجم القطاع المصرفي، انقسم القطاع إلى قسمين؛ الأول مثّل رأس المال الفرنسي (القديم) الذي تحلّق حول قيادة BSL رافضاً تنظيم القطاع. وبرز من هذا الفريق الأخوان ريمون وبيار إدّه (وللأخوين فضل كبير على القطاع). في المقابل تشكّل فريق يمثّل رأس المال الجديد (الأميركي والخليجي) كان راغباً في تنظيم القطاع للحدّ من سطوة BSL. الصراع بين هذين الفريقين لم يتطوّر إلى عداوة أو انقسام عمودي، بل يمكن توصيفه بالصراع على الريادة بين رأس المال الجديد والقديم، وفق صفي الدين.

الواقع هو أن العامل الأساسي في هذا الصراع، كان دخول رأس المال الأميركي إلى لبنان. ويعود هذا الدخول إلى الهيمنة الأميركية على الأسواق العالمية بعد اتفاقية بريتون وودز (1944). فقد أصبحت الولايات المتحدة الناظم لأسواق رأس المال العالمية عبر مجموعة أدوات منها صندوق النقد الدولي. وأتى دخول رأس المال الأميركي مشروطاً بتطبيق سياسات صندوق النقد، ومن بينها تنظيم القطاعات المالية في الاقتصادات النامية عبر إنشاء مصارف مركزية.

بحسب صفي الدين، واجه القطاع المصرفي اللبناني الضغوط الساعية إلى تنظيمه، عبر استحضار أدبيات ميشال شيحا (المصرفي بامتياز) عن الفرادة اللبنانية، وحب اللبنانيين للتجارة والحرية وما ينبثق عن هذا من رغبة في الحفاظ على تدفق رؤوس الأموال من دون تدخل أو تنظيم من الدولة. هكذا أصبحت الـ«Laissez-faire» عقيدة لا يمكن المسّ فيها عند أرباب كل القطاعات الخدماتية اللبنانية، كما يفيد كسبار.

في نهاية المطاف هيمن رأس المال الجديد على القطاع المصرفي. لكن هذه الهيمنة لم تنعكس رغبة في التنظيم المؤسّساتي للقطاع المالي، بل في تنظيم ما يتناسب مع الفرادة اللبنانية، والحفاظ على أعلى درجة ممكنة من الحرية الاقتصادية (Laissez-faire). وفي الحقيقة لم تكن هيمنة رأس المال الجديد (الأميركي- الخليجي) على ذاك القديم (الفرنسي)، تعني خروج مصرفيين من الصورة ودخول غيرهم إليها. يعرض صفي الدين أسماء بعض من التجار والمصرفيين اللبنانيين الذين سعوا لاستقطاب رأس المال الأميركي أو السعودي، ومنهم: هنري فرعون (من كبار التجّار في بيروت والمصرفيين)، ميشال خوري (من كبار المصرفيين وهو ابن بشارة الخوري)، صائب سلام (من كبار تجّار بيروت ورئيس حكومة لاحقاً)، بيار إدّه (مصرفيّ وشقيق ريمون إده وابن إميل إدّه)، سامي الصلح (مصرفي ورئيس حكومة لاحقاً)، حسين العويني (من كبار تجّار بيروت ورئيس حكومة لاحقاً). في المقابل كان رأس المال الأميركي والسعودي، يشارك هؤلاء التجار والمصرفيين (وهم يمثلون طوائفهم في المنظومة السياسية أيضاً) لضمان حصص سوقية وازنة في سوق المال اللبنانية.

عملياً، استمرّ القطاع المصرفي، متمثلاً بهؤلاء وغيرهم، في توزيع رأس المال على قطاعات الخدمات والتجارة والمضاربة، ما ضمن دخول رأس المال الجديد في خدمة منظومة رأس المال السياسي اللبناني وتطويع أي جهود لتوزيع رأس المال الجديد بشكل مختلف عمّا فرضته المنظومة سابقاً؛ فشكّلت المصارف المحرّك الذي يدفع عربة «جمهورية التجار» إلى الأمام. وبرز هذا بالأخص في جهود تأسيس جمعية المصارف (على يدي بيار إدّه) وتدخّلها في تأسيس مصرف لبنان عام 1963.

> منذ دخول رأس المال الأميركي - الخليجي في خدمة منظومة رأس المال السياسي اللبناني شكّلت المصارف المحرّك الذي يدفع عربة «جمهورية التجار» إلى الأمام وقد برز هذا الأمر في جهود تأسيس جمعية المصارف (على يدي بيار إدّه) وتدخّلها في تأسيس مصرف لبنان عام 1963

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك